وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت/الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر
الموسومة بـ:

الأوضاع العامة في الجزائر في عهد الحاكم العام ألبرت غريفي Albert Grévy

(1879-1881م)

من إعداد الطالبتين:
- صافي مختارية
- شعبان سارة

بإشراف الأستاذ:
- أ. بن حادة مصطفى

لجنة المناقشة		
د. مداح عبد القادر	جامعة تيارت	رئيسا
أ. بن حادة مصطفى	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
د. حرشوش كريمة	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: (1444-1445هـ)/(2023-2024م)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطاهرين.

لايسعنا ونحن ننهي هذا الجهد العلمي إلا أن نتقدم بفائق الشكر والإمتنان إلى كل من مدى لنا يد العون وساعدنا في إنجاز هذا البحث، وأخص منهم بالذكر المشرف الأستاذ "بن حادة مصطفى" الذي أشرف بعناية فائقة على هذا البحث، ولما بذله بإخلاص من صبر وجهد، وما قدمه من توجيهات سديدة لإخراج البحث بالمستوى المطلوب جزاه الله عنا خير الجزاء وحفضه من كل مكروه.

الإهداء

الحمد لله على لذة الإنجاز

والحمد لله عند البدء وعند الختام...

إلى والدي الذي أضاء دروبي وطريقي وقدوتي في كل خطوة أخطوها

إلى أمي الحنونة الحضن الدافئ وسمائي التي لم تتركني يوما، ولا يكتمل يومي بدونها إلى إخواني وأخواتي الذين وقفوا معي دائما وساندوني خلال مسيرتي التلعيمية

إلى صديقاتي رفيقات دربي

إلى جميع دكاترتي الأعزاء الذين علموني وأرشدوني ووجهوني

أهديكم جميعا هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي والله ولي التوفيق.

مختارية

الإهداء

إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن نجاح لا يأتي إلا بالصبر والإسرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدا من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي والدي العزيز

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي طالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا أمي العزيزة

إلى الضلع الثابت وأماني أيامي

إلى من شددت عظدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها

إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني ...

إلى إخواني وأخواتي الغاليين.

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد إليكم عائلي أهديكم هذا الإنجاز وثمرة النجاح التي لطالما تمنيته

ها انا اليوم أتممت أول ثمراتي بفضله سبحانه وتعالى

الحمد لله رب العالمي

سارة

قائمة المختصرات:

باللغة العربية	
تر	ترجمة
مج	مجلد
تع	تعريب
تق	تقديم
ص	صفحة
ط	طبعة
ج	الجزء
ص ص	صفحات متتالية

مقدمة

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ بداية الاحتلال (1830) سياسة استعمارية تهدف إلى السيطرة الكاملة على الاراضي الجزائرية وتحقيق أهداف فرنسا الاقتصادية والسياسية، يشمل هذا الاحتلال كامل البلاد، حيث أدركت فرنسا منذ البداية أن تحقيق مشروعها الكبير لا يمكن أن يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، لذا فتح المجال أمام سياسة مبرمجة ومخططة تتمثل في النظام المدني بداية من سنة (1870)، حين تعد هاته الفترة منعرجاً خطيرًا كونها عرفت تنقل السلطة من إيدي العسكريين لتصبح في أيدي المدينتين.

أثناء ذلك شهدت الجزائر، تعاقب الكثير من الحكام الذين تم تعينهم من أجل مواصلة تطبيق المشروع الاستعماري، فكان من بينهم، الحاكم العام ألفريد شانزي (1873-1879) الذي عرفت فترته بتشجيع الإستيطان ليليه الحاكم العام ألبرت غريفي (1879-1881) الذي شهدت فترة حكمه تعزيزا للسياسات العسكرية والمؤسسات الإستعمارية كما تبنى جملة من الإجراءات والقوانين التعسفية التي تمثلت في فرض نظام الضرائب وتدعيمه للاستيطان.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع، في كونه يسلط الضوء على الحاكم العام "آلبرت غريفي"، في مختلف وسائله والقوانين التي استخدمها من أجل تحقيق غايته الإستعمارية وإنجاح مشاريعه السياسية بالجزائر والقضاء على مقومات الشعب الجزائري وكان الغرض من هذه الدراسة:

1. الوقوف على عده جوانب من سياسة الحاكم العام ألبرت غريفي، في الجزائر.
2. محاولة معرفة معاناة الجزائريين جراء هذه القوانين التعسفية التي سنت خلال حكم آلبرت غريفي.
3. معرفة أهم ردود فعل الشعب الجزائري على السياسة التي آثارها الحاكم العام ألبرت غريفي.

دوافع اختيار هذا الموضوع:

الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع:

1. **الذاتية:** يكمن أن نوجزها في:

– الفضول العلمي لدراسة هذه الشخصية البارزة خلال فترة الحكم المدني الفرنسي في الجزائر، ومحاولة رصد الأوضاع العامة المعاشة في فترة حكمه.

– الرغبة الشخصية في إبراز معالم السياسة الفرنسية التي إنتهجها الحاكم العام في الجزائر.

2. الموضوعية: تمثلت في:

– الرغبة في التعرف على فترة مهمة من تاريخ الإستعمار الفرنسي للجزائر، والوقوف عند أبرز المحطات التي ميزتها.

– الإهتمام المتنامي لدينا في دراسة التاريخ الوطني في فترة الإحتلال الفرنسي.

– تقديم عمل أكاديمي يتناول خطورة الإستعمار الفرنسي الذي تجاوز كل حدود الإستعمار التقليدي خاصة في فترة الحكم المدني.

– **الإشكالية الرئيسية:** لعل الإشكالية التي يمكن طرحها تتمثل في:

– مدى تطبيق ألبرت غريفي لسياسيته الإستعمارية.

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

1. من هو الحاكم العام الفرنسي ألبرت غريفي؟
2. ما هي الأوضاع العامة التي آلت إليها سياسة الحاكم العام آلبرت غريفي؟
3. فيما تمثلت ردود الفعل الشعب الجزائر على سياسة الحاكم العام

المنهج المتبع: للوصول إلى إعداد بحث متكامل، الأكيد أن المهمة ستكون صعبة جدًا، خاصة في ظل التناقضات الكثيرة، ولتحقيق ذلك من الضروري الأخذ بالمنهج التاريخي لتتبع مسار الأحداث ووالوثائق التاريخية كما إعتمدنا على المنهج السردي الوصفي المتمثل في استعراض ووصف سياسة الحاكم العام آلبرت غريفي.

الخطة المنهجية:

– أما خطة البحث التي إعتمدنها والتي كانت إجابة عن مختلف التساؤلات دفعتنا إلى تقسيم بحثنا هذا إلى:

مقدمة، مدخل، ثلاثة فصول، خاتمة، الملاحق، قائمة البيبليوغرافيا.

جاء مدخل بعنوان: الجزائر في عهد الحاكم العام آلفريد شانزي (1873–1879) حيث تحدثنا فيه عن تعريف شانزي وإستراتيجية حكمه في الجزائر.

أما الفصل الأول فعنوانه بسياسة الحاكم العام آلبرت غريفي في الجزائر (1879–1881).

يتضمن عدة عناصر بما فيها أولا تعريف الحاكم العام آلبرت غريفي أما العنصر الثاني فجاء بعنوان إستراتيجيته في الحكم والذي يتضمن القوانين والإجراءات التي إعتمد عليها. مثل: قانون الأهالي وتوسيع المناطق المدينة في الجزائر، توسيع مناطق الحكم المدني وإنشاء بلديات مكتملة الصلاحيات، السياسية القضائية وتشريعاتها وإستخدام آليات التأديب، منها: أسلوب الحجز الجماعي، إرهاق الجزائريين بالضرائب.

– أما الفصل الثاني فجاء بعنوان الأوضاع التي سادة في الجزائر في فترة حكم ألبرت غريفي والذي تم تقسيمه إلى ثلاث عناصر حيث تناولنا في العنصر الأول الأوضاع الاجتماعية والتي تضمنت: الهجرة، الصحة، الفقر والمجاعة.

أما العنصر الثاني تناولنا فيه الأوضاع الإقتصادية والذي تحدثنا فيه عن سياسة الإستيطان، ومصادرة الأراضي، الزراعة، والعنصر الثالث كان بعنوان الأوضاع الثقافية والدينية والذي تمثل أولا في التعليم الفرنسي والذي تضمن التعليم الإبتدائي، التعليم الثانوي التعليم العالي ثانيا التعليم العربي الإسلامي وتضمن هو الآخر عنصرين تمثل في التعليم في الكتاتيب، التعليم في الزوايا.

أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان ردود الفعل المختلفة من سياسة الحاكم العام ألبرت غريفي، وقسمناه إلى ثلاث عناصر: أولا: الإحتجاجات والعرائض لسنة (1881) ثانيا: المقاطعات، ثالثا: كان بعنوان المقاومات والثورات الشعبية والذي تفرع إلى ثلاث عناصرة: المقومات الفلاحية، وثورة الأوراس (1879)، ثورة الشيخ بوعمامة (1881).

– وختمنا البحث بحوصلة تضمنت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة المتواضعة، وألحقناها بعدد من الملاحق المتصلة بالموضوع إضافة إلى قائمة البيبليوغرافيا.

قائمة المصادر والمراجع: إعتمدنا أثناء دراستنا للموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، وتناولنا من خلالها عديد من الجوانب، كما ساهمت في إثراء الموضوع نذكر منها: مصدر أبو يعلي الزواوي، تاريخ زوارة الذي أفادنا في كيفية التعليم داخل الكتاتيب ومصدر أحمد توفيق المدني في كتابه كتاب الجزائر والذي أفادنا في تكننا في إحصاء عدد التلاميذ المتمدرسين في التعليم الإبتدائي والثانوي في الفصل الثاني.

أما المراجع: يحي بوعزيز في كتابه سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية الذي اعتمدنا في توسيع المناطق المدنية في (الفصل الثاني)، محمد العربي ولد خليفة المحنة الكبيرى مدخل لدراسة توصفية ومقاومته البطولية نصوص مختارة كرونولوجيا جزئية وثائق أساسية، الذي اعتمدناه في قانون الأهالي (الفصل الأول). محمد شريف ولد الحسين من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال الذي أفادنا في التعرف على مقاومة الشيخ بوعمامة (الفصل الثالث).

الصعوبات:

لقد واجهتنا أثناء هذه الدراسة صعوبات كثيرة من بينها:

- صعوبة الحصول على المصادر المتخصصة في الموضوع.
- صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية بإعتبار دراستنا لهذا الموضوع تعتمد عليها كثيرا.
- صعوبة الوصول إلى الوثائق الأرشيفية وهي جد مهمة لموضوعنا
- قلة الدراسات الأكاديمية السابقة المتخصصة في الموضوع.

مدخل: السياسة الإستعمارية في عهد الحاكم العام ألفريد شانزي
(Alfred Chanzy) (1873-1879)

تعريف الحاكم العام ألفريد شانزي واستراتيجية حكمه

1-مولده ونشأته.

2-القوانين التي اعتمد عليها

أ- قانون الأهالي

ب- قانون الحالة المدنية

3-اعتماده آليات التأديب:

أ- أسلوب الحجز والقمع

ب- تشريع المخلفات والعقوبات

تعريف ألفريد شانزي

1-مولده ونشأته:

هو أنطوان يوجين ألفريد شانزي Alfred Chanzy ولد عام 1823 في نوارت في آردين وفي قلب مدينة أرجون[1]، حيث تأسست عائلته لعدة أجيال، كان جده مزارع ومالك أرض قد خدم في جيوش الجمهورية، شارك والده "برا تراند نيكولا" وهو متطوع في فوج كويراسييه الثالث في 1807م، في 08 ماي 1854 في وهران تزوج هيريمين جيرار ابنة المقدم، ثم حامية في تلك المدينة.

تميزت مسيرة شانزي العسكرية بحملات عديدة تولى قيادة الجيش الثاني للوار في عام 1871م، درس في كلية سانت ميهولد ثم في كلية ميتز الملكية، لكنه فشل في امتحان الدخول إلى المدرسة البحرية في بريست. قرر بعدها الشروع في سفينة (نبتون) التي دخلت في حملة في الشرق، فليكتشف بعدها الجزائر العاصمة لأول مرة. في ماي 1841 إلتحق شانزي بفوج المدفعية الخامسة ثم استيلامه في المدرسة العسكرية في سان سير وغادر.

ملازم فرعي للمشاة في 01 أكتوبر 1843، تم تعيينه على الفور في أول زواف المتمركزة في البليدة والجزائر وبقي فيها مدة 16 سنة.

ملازم في 18 جويلية 1848م، وعين في 12 مارس 1851 رئيسا للمكتب العربي في تلمسان بعد رحيل النقيب بازين، ونجح في توليه للإدارة بفضل معرفته للغة العربية.

ترقى إلى منصب قائد الكتيبة على خط 23، وفي 25 أوت 1856 قاتل في الحملة الإيطالية وشارك في معركة سولفارينو.[2]

أعاد فوجه إلى الجزائر في وقت تمرد العربي وتمت ترقيته أيضا إلى رتبة عميد في 14 ديسمبر 1868.

[1] Terres Ardennaises, Nicolas Charles Eloge funèbre du général Chanzy, Hal open science, 2016, P02.
[2] Antoine Eugène, Alfred Chanzy Campagne de 1870 - 71: La deuxième armée de la Loire, 20 juin 1871, P01.

بناءا على توصية "ماك ماهون" McMahon عينه حكومة الدفاع الوطني[1] في 02 نوفمبر 1870 قيادة الفيلق السادس عشر.[2]

تولى قيادة الجيش الثاني للوار بعد إقالة الجنرال دوريلي في 05 ديسمبر 1870، تم انتخابه لعضوية الجمعية الوطنية وصوت في بوردو للإستمرار في النضال، من ثم عين قائدا للفيلق السابع عشر (في تور) في 16 سبتمبر 1872.

وفي 11 جوان 1873 تم تعيينه للحكومة العامة للجزائر لمدة ستة سنوات، حيث جمع بين القوة العسكرية والمدنية.

عين في مجلس الشيوخ مدى الحياة عام (1875) وكانت مكانته هائلة في آردين وفي وسط فرنسا أيضا.[3]

وفي 18 فيفري 1879 تم تعيينه سفيرا لفرنسا في سانت بطرسبرغ. وجراءا لارتباطه بالماريشال ماكماهون McMahon وعدائه لسياسة المناهضة للأدب وعدائعه للريديكالية و"الغامبيتا"، تم طرده من حكومة الجزائر وهو أصل استقالته كسفير.

فاز في الإنتخابات الرئيسية في 30 جانفي 1879 دون أن يكون مرشحا بـ 99 صوتا، حيث اعتبرت هذه الإنتخابات هي نتيجة مناورة يمينية سعت إلى احتساب نفسها احتج شانزي Chanzy من خلال الصحافة لكنه لم يتبع هذا الصراع.

توفي فجأة في شالون سورمان في 05 جانفي 1883، وأقيمت جنازته في كاتدرائية على نفقة الدولة ثم تم دفنه في Buzancz في Ardennes.

2-القوانين التي اعتمد عليها:

بعد تولي الحاكم العام ألفريد شانزي منصب الحاكم العام (1873) عمد هذا الأخير على وضع استراتيجية خاصة لها في إدارة الجزائر والتي ساعدتها في إلإعادة ضبط البلاد

[1] Dominique Parcollet-Delille, Chanzy Antoine Eugène Alfred 1823-1883, Les immortels du Sénat, 1875-1918 : Les cent seize inamovibles de la Troisième République, Histoire de la France aux XIXe et XXe siècles, Paris: Éditions de la Sorbonne, 2021 , P 1-4.

[2] Terres Ardennaises, Op Cite, P04.

[3] Antoine Eugène , Op Cite, P 06.

وإدارتها وتنظيم شؤونها، وذلك من أجل الحفاظ على السيطرة عليها والمحافظة على الأمن الداخلي للبلاد. وفيما يلي سنتناول أهم القوانين والأساليب التي اعتمد عليها:

أ-قانون الأهالي Code de lindigenat :

في 29 أوت 1874 صدر هذا القانون على عهد الحاكم العام المدني للجزائر الجنرال "شانزي"، الذي كرس بدوره هيمة المستوطنين على الجزائر، فجاء هذا القانون ليمنح رؤساء العملات صلاحيات إعداد قوائم المخلفات ضد الجزائريين على أن يتولى القضاة المدنيون تطبيق العقوبات، وبذلك فإن الأحكام الصادرة عنهم تعتبر في نظر القانون أحكاما نهائية[1]، وهو بمثابة قانون إلقاء عنصري جعل من الجزائريين عبيدا لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية[2]، حيث شرع كوسيلة قمع وإستبداد ضد الشعب الجزائري، فالأنديجينا يل فريدا في إساءة السلطة وسوء المعاملة بين البشر وفي العنصرية.[3]

يخول بموجبه (قانون الأهالي) للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم ون محاكمة من أجل المحافظة على النظام الإستعماري، إلغاء القضاء الإسلامي وإجبار الجزائريين على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية، حصر الأهالي في المناطق المحدودة ومنعهم من أداء فريضة الحج أو جمع الخشب من الغابات أو التجول خارج الدوار بدون رخسة، فرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية، فرض فرائض تعسفية، وإضافة على ما كانوا يدفعونه، فرض غرامات فردية وجماعية، وضع أي شخص مشكوك فيه تحت الإقامة الجبرية. والغرض من هذا القانون هو القضاء الفوري على جذور أية مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الإستعماري في بلدهم.[4]

---

[1] بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 100.

[2] عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 129.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900م، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009، ص 448.

[4] عمورة عمار، مرجع سابق، ص 129.

وعلى هذا الأساس فإنه بموجب هذه الإجراءات القانونية الغير عادية يسمح للأوربيين بناءا على القانون الفرنسي ببعض التجاوزات التي تعتبر بالنسبة للجزائريين خرقا للقانون، وبناءا على هذه المخالفات فإن الأحكام الصادرة بشأنها يمكن أن تصل إلى سنتين سجنا وإلى دفع غرامة مالية ما بين 15 إلى 2000 فرنك فرنسي، وذلك حسب أمزجة رؤساء العملات، حيث استمرت عملية إصدار القوانين المتعلقة ومعاقبة الأهالي من طرف السلطة المدنية[1]، وخلال الفترة ما بين (1871-1881) أضيفت عدة مواد أخرى منها عدم التسجيل في الحالة المدنية، وفي سنة (1877) أضيفت إجراءات أخرى تتعلق بالأراضي وتميكها وهكذا ارتبط قانون الأنديجينا بالإستيلاء على الأرض.[2]

إذا فقانون الأهالي وما تبعته من قوانين ومراسيم تكميلية وضعت كلها لقهر الإنسان الجزائري وتقوية المستوطن الأوروبي[3]، ولم يلغي هذا القانون وجميع القوانين الإستثنائية إلى بالمرسوم الممضى يوم 07 مارس 1944 من طرف الجنرال ديغول.[4]

ب-قانون الحالة المدنية:

بمجرد قانون "وارنيه" (1873) حول الأرض وسيطرة الكولون على الأوضاع[5]، ألحت الإدارة على ضرورة إبراز الإسم وفقا للحالة المدنية عند تداول الأرض بالبيع والشراء، ولا يكون التسجيل على هذا الأساس[6]، وظهور ذلك في الوثائق بالنسبة للأرض الجماعية واستظهار بالإسم الفردي لمالك الأرض فرديا، وبناءا على ذلك قدم الحاكم العام شانزي سنة (1874-1875) مشروعا فيه نص يجبر الأهالي على ذكر الإسم العائلي سواءا كانوا

[1] بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 100.

[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 453.

[3] بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 101.

[4] عمورة عمار، مرجع سابق، ص 129.

[5] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 458.

[6] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 643.

ملاكين أو غير ملاكين، حيث فسر الجزائريون المقصود هو تجنيس أولادهم أو تجنيدهم وكان المشورع ينص على ضرورة إعلان الزواج أمام القاضي.[1]

كما ألزمت المادة 17 من قانون "وارنيه" (1873) على ضرورة تدوين ألقاب عائلية في عقود الملكية حتى يمكن تمييز الملاك عن بعضهم البعض، وذلك للتشابه الكبير بين أسمائهم.[2]

2-اعتماده آليات التأديب:

انتخذ الحاكم العام "شانزي" هذا الإجراء من أجل ضبط الأهالي فاتبع أسلوب القمع والحجز وتشريعه للمخالفات والعقوبات:

أ-أسلوب الحجز والقمع:

عند وصول الجنرال شانزي للحكم في بداية شهر جوان 1873 أبدى استعداده التام لمواصلة التنفيذ الكامل للعقوبات المنصوص عليها، فاقترح تقرير إجراء بعض التعديلات حيث صرح قائلا: "إن سياستنا وأمننا مفروضان علينا إبقاء تدابير القمع داخل الحدود التي تعنيها الغنسانية للأمم المتحضرة". وقد وفى بوعده وتشهد تدخلاته في جلسات مجلس الحكومة على صدق إرادته في أن لا يفرض على القبائل إلا ما يجب ويطاق دفعه حقا، إضافة إلى سنه لقانون الحجز العقاري الصادر سنة (1873).[3]

والرغم من الجهود المبذولة في تجسيد تعليمات الجنرال "شانزي" المتعلقة بضرورة الجمع بين تنفيذ عمليات الحجز وتطبيق القانون العقاري الصادر سنة (1873)، فإن نقض الوسائل المالية والبشرية قد فرض التخلي عن ذلك.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 458.

[2] توفيق بن زردة، صياغة الألقاب العائلية اواخر القرن 19 بين دور المفوض والموروث المحلي "دوار الحساسنة أنموذجا: قسنطينة"، مجلة إنسانيات، مج 22، ع 04، ديسمبر 2018، ص 23.

[3] شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، تر: حاج مسعودة أكلي، ج1، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 59.

[4] شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص 60.

ب-تشريع المخلفات والعقوبات:

من المعلوم أنه كانت للجنرال شانزي في سنة (1873) تصورات أقل ما يقال عنها أنها كانت على نقيض ذلك تماما[1]، فقد رفض المشاريع الحكومية التي تخول للإداريين سلطات التأديب وتراجع عن هذا الموقف في (1874) بحيث رأى أنه لا يمكن التخلي عن هذه السلطات التأديبية، لكن تمنح لقضاة متخصصين في الميدان[2]، وحضر مشروعا آخرا في ماي 1974م نص على أن الولاة هم الذين يتخذون الإجراءات وينفذ الأحكام الإستثنائية قضاء الصلح، ويمكن للقضاة أن يحكموا بالسجن 06 أشهر وخمسين فرنك غرامة أو الجمع بينهما.[3]

وأوضح شانزي أنه يرغب في توفير شروط تتضمن سلامة المرجيات القانونية، غير أن مجلس الحكومة توصل إلى أن ينتزع منه الموافقة على أن يكون الأحكام النهائية وعلى مضاعفة العقوبات المتعلقة بالأمور الأمنية العادية في حالة تكرار المخالفة، تم تحضير قائمة المخالفات المتعلقة بالحالة الخاصة بالأهالي في نوفمبر وديسمبر 1874م وهي المخالفات التي لم يرد ذكرها في القانون الفرنسي (المادة 17)[4]، كما ورد في المادة 03 أنه يعاقب على كل عمل مخل بالإحترام وعلى توجيه كلام جارح إلى أحد أعوان السلطة وحتى إن حدث ذلك في ظروف خارجة على إطار وظيفته، أما المادة 20 فنصت فيها على حضر التجمع للإحتفالات الدينية الغير مرخصة، والمادة 26 تتعلق بالتسول خارج الدوار غير تصريح بذلك.

---

[1] شارل روبير اجرون، مرجع سابق، ص 60.

[2] حسين الحاج مزهورة، أدوات القمع الفرنسي في الجزائر (1858-1881) "لجان التأديب نموذجا"، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات، مج 11، ع 01، جانفي 2023، ص ص 72-84.

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 452.

[4] شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص ص 321-322.

وردت مواد أخرى لتكريس حق فرض السخرة والخدمات للموظفين (المواد 09 و10) ثم أضيفت له مخالفات أخرى فبتاريخ 31 جويلية 1876م أضيفت مخالفة تخص برفض التصريح بالزواج والطلاق في البلدية او الإمتناع عن التصريح به.[1]

كما نظم قرار الحاكم العام الصادر في 14 نوفمبر 1874م لجان التأديب وحدد مهامها إذ أقرت المادة 13 ما يلي: "تأخذ اللجان علما بالأعمال الأدائية والجرائم والإعتداءات المرتكبة في المناطق العسكرية من طرف الأهالي غير المجنسين بالجنسية الفرنسية، والتي لا يمكن تخويلها إلى المحاكم المدنية أو العسكرية"، كما نصت المادة 25 منه على احتفاظ القادة العسكريين بحق رفض الحبس لمدة أقصاها شهرين وغرامة 300 فرنك بالنسبة لجنرال المقاطعة في حالات: المخالفات البسيطة، المخالفات أو الاخطاء المتعلقة بسير المصلحة العامة، المخالفات والجنح المحدودة الأهمية.[2]

وفي سنة (1877) أضيفت مواد أخرى للمخالفات ومنها عدم التسجيل في الحالة المدنية، إهمالا أو رفضا منها، أيضا الشكوى المتجددة من عدم الإنصاف بعد الحكم النظامي، أيضا فرض الضمان المتشرك أو المسؤولية الجماعية، فإذا وقع حادث قتل أو حريق في غابة فإذا كان العرش أو القبيلة المجاورة تتحمل المسؤولية ولا يبحث عن الجاني فردا كان أو أكثر.[3]

---

[1] شارل روبير آجرون، مرجع سابق، ص ص 321-322.

[2] حسين الحاج مزهورة، مرجع سابق، ص ص 80-81.

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 453

الفصل الأول: سياسة الحاكم العام ألبرت غريفي في الجزائر (Albert Grévy) (1879-1881)

أولا: التعريف بالحاكم العام "ألبرت غريفي"

مولده ونشأته:

ثانيا: استراتيجيته في الحكم

1-القوانين والإجراءات التي اعتمد عليها:

أ-قانون الأهالي

ب-توسيع مناطق المدنية في الجزائر

ج-توسيع مناطق الحكم المدني وإنشاء بلديات مكتملة الصلاحيات

د-السياسية القضائية وتشريعاتها

2-آليات التأديب:

أ -أسلوب الحجز الجماعي

ب -إرهاق الجزائريين بالضرائب

في 29 أوت 1874م إصدر الحاكم العام ألفريد شانزي مرسوم منح لقادة المقاطعات صلاحيات إعداد قوائم بالمخالفات التي يتم المعاقبة عليها، كانت هاته المخالفات تمهيدا للقوانين والآليات التي جاء بها الحاكم العام الذي خلفه وهو ألبرت غريفي Albert Grévy، وهو رابع حاكم عام في الجزائر منذ قيام الجمهورية الثانية سنة (1870)، حيث استمرت فترة حكمه في الجزائر لمدة 03 سنوات والذي منح الحق للأوربيين الحكم المطلق في الجزائر.

أولا: التعريف بالحاكم العام ألبرت غريفي:

1-مولده ونشأته:

جول فليب ألبرت غريفي (Jules Flip Albert Griffey)، ولد في مونت سوفودري (جورا) سنة 24 اوت 1823، وهو الأصغر بين 06أطفال كما انه لديه 03 شقيقات "جين انتيانيت أوثيلي، لويز نيكولا كارولين، جوزفين جولييت بروتاد فرانسواز"، ومن بين اخوته والذي كان اكبرهم "جول بول غريفي"، محامي ومفوض الجمهورية في ألجوار عام (1848)،[1] ورئيس الجمهورية الفرنسية(1879-1887) والذي كان سببا في تولي ألبرت غريفي الحكم في الجزائر.[2]

تقلد ألبرت خلال مساره العلمي عدة مناصب نجملها فيمايلي:

تحصل على الدكتوراه في القانون في باريس سنة1850م، كان محامي وسياسي ورئيس نقابة المحامين في "بيزانسون"، نائب عن الدائرة الأولى دوبس(1876-1880).[3]

تم تعينه حاكم عام في الجزائر في 15 مارس 1879 من طرف لجنة وزارية عسكرية بعد ان تخلى الحاكم العام عن تسير القطاع العسكري، وفي الحقيقة الحكم المدنية والعسكري لايجب الفصل فيهم في الإدارة الفرنسية، كما وضع ألبرت غريفي كمدير عام للشؤون المدنية وقائد عسكري عام وتم وضعه على رأس الجينرالات في الجزائر من اجل تدعيم الايستطان وغزو أراضي جديدة، كلفته فرنسا بالتظاهر بالمساواة بين الأهالي والمستوطنين والعسكريين.[4]

---

[1] https://books.opendition.org.dat 2024/03/15.h 11:10.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية(1860م-1900م)،مرجع سابق، ص442.

[3] https://catalogue.bnf.fr/ark. dat 2024/03/16.h13:20.

[4] Djamal kharchi,colonisationet politique d'assimilation en algérie (1830-1962),casbah editions,p227.

في 06 مارس 1880 تم انتخاب غريفي بأغلبية 152 صوت وهو عضو غير قابل للإزالة في مجلس الشيوخ ،ليحل محل "كريميو" وهو عضو في مجلس الشيوخ من (1880-1899).[1]

أرسل الحاكم ألبرت غريفي في 03 نوفمبر 1880 تقريرا أن اللجنة البرلمانية ستتكون من وزارة الداخلية لتلبية حاجيات الحاكم و العلاقات العامة مع فرنسا و تحمل المسؤوليات أمام الغرف.

أعلن غريفي في المجلس الأعلى في ديسمبر 1880 بأن الجزائر قد دخلت في النظام العمومي أي ان النظام الاستطاني سيدخل في النظام الوزاري الفرنسي .[2]

[1]https:// edition delasorbonne.fr.dat 2024/03/20.h 3 :50

[2]Djamal kharchi, Op Cite ,pp 228-229.

ثانيا: إستراتيجيته في الحكم:

عمد ألبرت غريفي هو الاخر بعد توليه الحكم لبسنة (1879–1881) ان يضع جملة من القوانين والاجرءات الصارمة في حق الجزائرين والتي تمثلت فيما يلي:

1. القوانين التي اعتمد عليها:

أ–قانون الأهالي:

هو عبارة عن نصوص وضعت بقصد فرض النظام والإنضباط في صف السكان المسلمين، بحيث يتعين عليهم أن يظهروا الطاعة العمياء للأوروبيين[1]، تم صدوره سنة (1871) وتم تطبيقه في عهد الحاكم العام ألبيرت غريفي في 28 جوان 1881.[2]

حيث منح للإداريين في البلديات المختلطة سلطة قمع كل مخالفات التي تحدث داخل بلدياتهم، وعلى أن يترك للقضاة التصرف في المخالفات التي تحدث في البلديات الكاملة الصلاحيات،[3] حسب ما جاء في نص القانون الذي صادق عليه مجلس الشيوخ والنواب والذي جاءت مواده كالاتي:

المادة 01: يوكل قمع المخالفات الخاصة بالأندجينا بالطرق التأدبية الى المتصرفيين الادرايين في البلديات المختلطة، و ذلك في كل تراب الحكم امدني يطبق المتصرفون الادرايون العقوبات المنصوص عليها و الموكلة عادة للشرطة ة ذطلك حسب التنظيمات المخصصة لتلك العقوبات.

---

[1] عمار بوحوش، تاريخ السياسي الجزائر من البداية والغاية (1962)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1996م، ص 172.

[2] سبع عادل حوحو رمزي، سياسة الإحتلال الفرنسي بالجزائر (1870–1900)، مجلة الفكر، مج 18، ع 2، 2023، ص 99.

[3] زايدي عز الدين، آثر القوانين والمراسيم الإستعمارية الفرنسية في تقييد حرية الجزائريين (1830–1900)، مجلة آفاق فكرية، مج 9، ع 3، 2021، ص 147.

المادة 02: تحتفظ الادراة كل الاحكام التي أصدرتها في سجل مرقم و ممضى مع بيان اجمالي لاسباب الاحكام التي أصدرتها، ترسل نسخة مصادق عليها من السجل أسبوعيا الى الحاكم العام عن طريق السلم التصاعدي.

المادة 03: يقتصر القمح بطرق تأدبيية المنوكل الى المتصرفيين الادرايين على مدة 07 سنوات ابتداءا من يوم صدور هذا القانون، اذن فإن هذا القانون الذي تمت مناقشته من طرف مجلس الشيوخ و النواب سوف يطبق على أنه قانون الدولة.[1]

كما أنه يحتوي هذا القانون على 27 مخالفة فهو بمثابة قانون إرهاق عنصري ورجعي طبق بصورة همجية على الأهالي وجعل من الجزائريين عبيد لا يتمتعون من خلاله بأبسط الحقوق السياسية والمدنية ويخول بموجبه للسلطات الحاكمة في الولايات والبلديات توقيع العقوبات على الجزائريين ومصادرة ممتلكاتهم دون محاكمة من أجل المحافظة على النظام الإستعماري، ومما جاء فيه[2]:

- إلغاء القضاء الإسلامي وإجبار الجزائريين على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية.
- حصر الأهالي في مناطق محدودة ومنعهم من آداء فريضة الحج أو جمع الخشب من الغابات أو التجول خارج الدوار دون رخصة.
- فرض عقوبات جماعية عن المخالفات الفردية.
- فرض ضرائب تعسفية وإضافية زيادة على ما كانوا يدفعونه، وفرض غرامات فردية وجماعية.
- وضع أي شخص مشكوك فيه تحت الإقامة الجبرية.[3]

---

[1] محمد العربي ولد خليفة، المحنى الكبرى مدخل لدراسة توصيفية عن معانات شعبنا و مقاومته البطولية، نصوص مختارة كرونواوجيا جزئية وثائق أساسية، ط 3 ،دار الأمل للنشر و لتوزيع ،2012، ص268

[2] رابح لونيسي بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، دار المعرفة الجزائر 2010، ص 69.

[3] رابح لونيسي بشيرر بلاح وآخرون، مرجع سابق، ص 69.

– ثم تم منح المسؤولين المدنيين السلطات الزجرية، وتشمل أحكام "الأنديجينا" أربعة أصناف من السلطات وهي:

- سلطة الوالي العام الفرنسي، توقيع العقوبات على الأهالي دون حكم وقد استمر العمل بذلك حتى عام (1944).
- سلطة المسؤولين الإداريين بسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاهم دون حكم قضائي.
- سلطة المديريات ذات الصلاحيات المطلقة وسلطة قضاة الصلح وبسجن الأفراد ومصادرة ممتلكاتهم.
- سلطة المحاكم الزجرية المختصة بالمسلمين.[1]

إضافة إلى تلك العقوبات التي طبقت على الجزائريين هناك بعض الجنح ومنها:

- كلام ضد فرنسا والحكومة.
- رفض أعوان المساعدين، التسلم مقابل الدفع في الحين المؤمن ونقل الموظفين.
- عدم تنفيذ الأوامر المتعلق بقوانين 1873/07/26 و1883/03/23 و1887/04/2.
- عدم التقيد بالقرارات الإدارية المتضمنة الإستفادة من الأراضي الجماعية.
- التأخر في دفع الضرائب.
- إخفاء المادة القابلة للضريبة.
- حيازة حيوانات ضائعة أكثر من 24 ساعة.
- نسيان التأشير على الرخصة في المكان الذي يقيم أكثر من 24 ساعة.
- إيواء أي شخص أجنبي يتحرك دون رخصة في أماكن محضورة
- فتح أي مؤسسة دينية أو تعليمية دون رخصة.

[1] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال –المراحل الكبرى–، دار العلوم، 2005، ص 401.

- ممارسة غير شرعية لمهنة دراس أي معلم إبتدائي.
- عدم الحضور أمام ضابط الشرطة القضائية.[1]
- التجمع بدون رخصة خاصة من أجل (آداء الحج والمناسبات الإجتماعية).
- فإذا ارتكب الجزائري مخالفة بسيطة، فإنه قد يغرم بـ 15 فرنكا.[2]

إضافة إلى تطبيق 30.837 حكما بعقوبة البلديات المختلطة (1883) على سبيل المثال وغرامات بقيمة 213.000 فرنكا و82.402 يوم سجن.[3]

إذن فإن هذا القانون هو أداة إرهابية لقمع الأهالي[4]، فالغرض من الأنديجينا القضاء الفوري على بذور أية مقاومة يمكن أن تخطر على بال الجزائريين، ضد الوجود الإستعماري في بلادهم، ولقد وصف المؤرخ الفرنسي آجيرون(**AGERON**) هذا القانون: "بأنه يمثل القوانين التي كانت تطبق على الأرقاء في جزر إنتيل **ANTILLES**".

ولم يلغى هذا القانون وجميع القوانين الإستثنائية المطبقة على الجزائريين إلا بالمرسوم الممضي يوم 7 مارس 1944.[5]

ب-توسيع المناطق المدنية في الجزائر:

1- بروز النظام المدني في الجزائر:

بعد مغادرة الحاكم العام شانزي الجزائر وفي نفوس سكانها أوروبيين، إزائه، مشاعر الحقد والكراهية إعتباره إنسانا غير متمدن بما فيه الكفاية، حيث إعتقدوا أنهم وجدوا ضالتهم

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954) ، تر: محمد معراجي منشورات **ANEP**، 2008، ص ص 242-244.

[2] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ص 88.

[3] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 86.

[4] مقلاتي عبد الله، المرجح في تاريخ الجائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص120.

[5] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 69.

في شخص الحاكم العام الجديد ألبرت غريفي (Albért Grévy)[1]. والذي جاء كحاكم عام للجزائر سنة 1879م وكان أول قرار له هو منح الحكم المطلق للأوروبيين بالجزائر بحيث يشعرون كأنهم في بلدهم فرنسا وتحقيق لرغبات المستوطنين الأوروبيين[2]، قسمت الجزائر داخليا إلى 3 ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب فأصبحت الجزائر تعتبر ثلاث مقاطعات فرنسية بحتة مثل سائر المقاطعات وألغت النفوذ العسكري بصفة تامة فجعلته محصورا في الجنوب بعد أن ألغت الجمهورية بضربة واحدة الولاية العامة ومجلس الحكومة كل مايتعلق بالإدارة الجزائرية.[3]

وفي غمرة هذه الأجواء تم توسيع المناطق المدنية بواسطة قرارات ومراسيم 25 اوت 1880 فبلغت مساحتها أزيد من مليوني هكتار ولقد ذهب الحماس بغريفي إلى حد الإعلان، في جلسة المجلس الأعلى في 6 ديسمبر 1880 بأن 4 ملايين هكتار سوف يتم إلحاقها أيضا خلال السنوات المقبلة.[4]

كما عمل على إلغاء القسم الأكبر من الإدارة العسكرية وأخضع منطقة التل إلى سلطة المحافظين ورؤساء البلديات الأوروبيين، ولم يبقى تحت سلطة العسكريين إلا حوالي نصف مليون نسمة.[5]

وقبل ذلك كان قد أعلن في 28 أفريل 1889 بأن ساعة الإستجابة للـ"مطالب الجزائرية " المشروعة قد حانت وبأنه يرغب في إقامة نظام مدني يجعل الفرنسيين العاديين يشعرون انهم

---

[1] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص300.

[2] شارل روبير أجرون، مرجع نفسه، ص 301.

[3] بالشكر فاتن، سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870–1900)، رسالة ماجيستير في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر، (2021–2022)، ص 12.

[4] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 304

[5] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 29.

في بلدهم وبين ذويهم، وكتب في 1879/10/7 إلى عمال العملات يخبرهم بأنهم قرر توسيع منطقة السلطة وتشمل إقليم التل بأكمله أي جميع المناطق الصالحة للفلاحة في الجزائر.[1]

أي مضاعفة المساحات المدنية إرضاءًا لطلب الكولون، وليس من الصدفة أن تجد نواب الجزائر سيما تومسون وغاستون، أعضاء في لجنة الميزانية البرلمانية سنة (1879-1880) . فمشروع مدينة التل الذي يهدف إليه غريفي لابد له من مخصصات كافية[2]، حيث عرف النائبان الجزائريان Gost و Thomson باعتبارهما مقررين في ميزانية (1879-1880) كيف يحصلان على القروض الضرورية لتوسيع مقاطعات السلطة المدنية، ولقد برر تومسون Thomson مطالبه بجعل ممثلين في البلد الأم يقتنعون بأن سياسة تحسين أوضاع العديد من الأهالي متواصلة بعد أن تركوا لمدة طويلة فرائس لنظام تعسفي[3]، وهذه السرعة في تنفيذ المشروع المدني "الكولوني" جعلت الأخطاء تكثر على حساب الجزائريين وتعمل في اتجاه اضطهادهم، بأن المتصرفين الإداريين كانوا بدون تجربة، كما أنه فقدوا الصلة بالولاة الذين من المفروض أنهم تابعون لهم.[4]

فتسلم هذا المشروع موظفي لا يعرفون شيئا عن الجزائر وأصبح الحاكم العام ألبرت غريفي مجرد همزة وصل وبهذا إزدادت سلطة وقوة الكولون الذين طالبوا بإطلاق اليد في الجزائر، وبلغت بذلك سياسة الإدماج أقوى مراحلها مع صدور مرسوم 1881 حيث أصبحت كل إدارة الجزائر تابعة لوزارة مختصة بباريس.[5]

---

[1] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 301.

[2] ابو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائري (1860-1900)، مرجع سابق، ص 442.

[3] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 304.

[4] أبو قاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 443.

[5] حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر (1871-1895)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 105-106.

2-نظام الإلحاق (1881):

جاء هذا القرار بمقتضى قرار 26 أوت 1881 يحمل إسم نظام الإلحاق فظم الإدارة الجزائرية نظريا إلى الإدارة الفرنسية في العاصمة عامل من عوامل تحديد دور الحاكم العام وكانت العملية منذ بدايتها موجهة ضد ألبيرت غريفي[1]، حيث ألحق في مادته الأولى المصالح المدنية بوزارة الداخلية ممثلة في: الداخلية، المالية، البحرية، الأشغال العمومية، الفلاحة، التجارة والغابات، بريد وتيليجراف والتقاضي الخاص بالجزائريين، وتم تطبيق جميع القوانين الفرنسية في الجزائر باستثناء المعدلة منها بمقتضى التشريعات الخاصة بالجزائر، وأعطى المرسوم لوزراء حق تعديل أو إلغاء ما يصدر عن الحاكم العام وإلغاء كل ما يتعارض ومرسوم (1881)[2]، وارتفعت سلطة النواب الأوروبيين أمثال طومسون وأوجان إيتيان الذين أصبحوا أسياد الجزائر الحقيقيين. وفي إطار سياسة الإدماج هذه، طبقت الإدارة الإستعمارية بالجزائر جميع القوانين والتشريعات الفرنسية السياسية والإدارية والقضائية وفرضت على الجزائريين أن يدفعوا نصف الضريبة العربية إلى المجالس العامة التي لم يكونوا ممثلين فيها إلا بستة معاونين معينين تعيينا من طرفها.[3]

كما أعطيت للحاكم العام تفويضات من قبل الوزارات المعنية حيث منحه وزير الداخلية تفويضا في 26 أوت 1881 إلى جانب وزير الأشغال العمومية، الفلاحة والتجارة والبريد وتيليغراف، كما تلقى تفويضات أخرى تخص العدالة في 13 سبتمبر 1881 والمالية في 13 ماي 1882.[4]

---

[1] أندري بيريان وآخرون، الجزئر بين الماضي والحاضر، تر: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبواعت الجامعية، الجزائر، 1984، ص 369.

[2] طيب مختاري، الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر (1830-1900)، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 7، ع 1، 2023، ص 385.

[3] كريم ولد النبية، تاريخ الإدارة الإستعمارية في الجزائر (1830-1954) من خلال الوثائق الأرشفية، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 134.

[4] طيب مختاري، مرجع سابق، ص 385.

فبهذا أصبح الحاكم العام بهذا المرسوم مجرد وسيط بين عمال العملات والقادة العسكريين الإداريين والوزارات المختصة في باريس، أن رأيهم أمام وزراء لم يعد سوى رأيا إستشاريا.[1]

وعندما قال جول فيري بأن الحاكم العام ماهو إلا مفتش للإستيطان في قصر مالك كسول إغتاظ السيد ألبرت غريفي واستقال من منصبه كحاكم عام للجزائر.[2] كما أن التنقل الإدارة المركزية الجزائرية إلى باريس يؤدي إلى تشتت مضر في محاولة المشاكل فلقد تأخر تأسيس المركز الخاص بالسياسة الإستعمارية لأنها كانت من المسائل الراجعة إلى:

- وزير الداخلية الذي له أن يراقب جميع المشاكل الإستعمارية.
- وزير الأشغال العمومية الذي يختص في مسائل المياه والفلاحة.
- وزير الفلاحة عندما تكون الأراضي التي شملها المركز تحتوي على الغابات والأرض البور.
- وزر التعليم العمومي لإنشاء المدارس وكانت هذه المصالح تحت نفوذ الحاكم العام بالجزائر.

وكثيرا ماكانت المصالح ترجع الملفات إذ أنها تجهل ما كان من مهامها من الشؤون الجزائرية وبلحظة فلم تكن للجزائر سلطة شرعية لاقتراح الحلول العملية للمشاكل المطروحة لكن الإدارة في باريس لا تكترث لذلك أو هي غير قادرة على القيام بذلك العمل فتكون إذن جميع النتائج سلبية.[3]

---

[1] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 89.

[2] عمار بوحوش، تاريخ الجزائر من البداية ولغاية 1962، مرجع سابق، ص178.

[3] أندري بيريان وآخرون، مرجع سابق، ص 376.

هذا النظام الذي هو قصة سياسة الإدماج التي طالب بها المعمرون وعاشوا من أجلها سنوات قد حول السلطة في الجزائر من يد العسكريين ليضعها في يد النواب[1]، كما أنه كان يحصل على نظام الإلحاق أن يوحد الإدارة الجزائرية بل جرّ إلى تفكيكها، فكان حاكم الشرطة يجهل هوية الوالي أو يرفض له سلطته وكان من الأفضل في عملهم أن يؤيد كل منهما العضو البرلماني في المقاطعة التي يتولونها، وكان الإتصال مع وزير الداخلية مباشرا، ولقد كتب أحد الصحفيين في سنة 1891 قائلا: "في السنوات الأخيرة لم يكن يوجد واحد بل هنالك من السلط ثلاث أو أربعا، واحدا أو إثنان في الجزائر العاصمة ثم سلطة واحدة في وهران وأخرى في قسنطينة".[2]

حيث أن القانون الخاص بنظام (le système de rattachement) والمعروف بمرسوم 26 أوت 1881، كان يهدف أساسا إلى توطين الوافدين الجدد من المهاجرين الأوروبيين في الجزائر، وصل عدد البلديات الكاملة في عام (1881) إلى 196 بلدية. يمولون ميزانيتها "أبناء البلد" الفقراء الذين لا يستفيدون إطلاقا من خدماتها بإعتراف جول فيري Jules Ferry الذي اشتهر بمقولته أن البلدية هي استغلال فادح ومكشوف لإبن البلد بدون رحمة.[3]

ومنذ عام (1881) دمجت الجزائر بفرنسا وأخذت سلطة الحاكم تتلاشى بحيث لم يعد سوى مراقب للإستيطان في بلاط ملك خامل[4]، وأصبح القايد هو السلطة الفعلية بين الأهالي في فض النزاعات وفرض العقوبات والسيطرة على الأموال والأراضي، كما تحول شكاوى

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص89.

[2] أندري بيري وآخرون، مرجع سابق، ص 377.

[3] كريم ولد النبية، مرجع سابق، ص ص 133-144.

[4] حياة سيدي صالح، لجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1855-1871)، دار الهدى للطباعة والنشر، 2012، ص 113.

السكان من إطارها التقليدي "الجماعة" إلى القايد كواسطة مع الإدارة التي حلت محل الهيئات التقليدية القديمة.[1]

ج-توسيع مناطق الحكم المدني وإنشاء بلديات مكتملة الصالحيات في الجزائر:

إتبعت الجمهورية الثالثة في إطار سياسة الإندماج الجزائر التي كانت بدايتها مع تطبيق النظام المدني التي طالب بها المستوطنين سابقا والتي حاولت الإمبراطورية تطبيقها لكنها لم تنجح ستطبقها الجمهورية وتتوج بتعيين حكام مدنيين.[2]

لقد أعلن ألبيرت غريفي المعين كحاكم مدني للجزائر في 15 مارس 1879 على الفور بأنه سيمنح: "الجزائر نظاما مدنيا حيث يتمكن الفرنسيين أن يشعروا بوجودهم في ديارهم"

إن هذا التصرف من هذا الأخير كان محل تعليق من طرف شارل روبير أجيرون (Charlesrobert ageron) بقوله: "لقد قرر بجرة قلم توسيع الإقليم المدني في التل بأكمله أي عمليا في كل مناطق الجزائر القابلة للزراعة.

وتقلص بذلك إقليم القيادة إلى 1500 ألف ساكن تقريبا (1.5 مليون)، وألغيت الإدارة العسكرية في الغالب.

وفي نهاية (1881) توسعت الأقاليم المدنية إلى 104.830 كلم مربع كان يسكنها 2.135000 شخص، ولقد أسست بسرعة كبيرة بلديات جديدة أي مجموع 196 بلدية كاملة السلطة، و77 بلدية مختلطة[3]، ففي عام 1879 كان ثلث هذه البلديات تجاوزت مساحة 10.000 هكتار وكانت مساحة بعضها تصل إلى 30.000 هكتار وبالتالي فإن القرى

---

[1] بيرم كمال، الإحتلال الفرنسي ومقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، دراسة وثائقية في إنتصاب الإحتلال والمفاومات الشعبية وإدارة الأهالي (1838-1954)، ط1، دار ميم للنشر، 2013، ص 216.

[2] بشكر فاتن، مرجع سابق، ص12.

[3] عثمان زقب، نظام البلدية في الجزائر خلال القرن 19، مجلة القدس للدراسات الإنسانية الإجتماعية، مج 5، ع 2، سنة 2021، ص 15.

العربية أي قبائل كاملة في الغالب قد ألحقت هذه البلديات والملاحظ ان زيادة عدد البلديات التامة تزامن معه نقص مساحتها أي علاقة عكسية.[1]

ففي الوقت الذي كانت فيه المنطقة المدنية والممتدة على مساحة 42.000 كلم² تشغل 1.316.517 ساكن، كانت منطقة القيادة التي تمتد بشكل شاسع على مساحة قدرها 276.000 كلم مربع تحتوي على 1.551.109 ساكن، والتي غالبية سكانها كانوا بدوًا، كما أن عمليات الإلحاق التي بدأت في 1880 والتي اكتملت تقريبا قد أخذت من المنطقة العسكرية 58.000 كلم²و 926.000 ساكن، فهي لا تشغل حاليا إلا مساحة 218.000 كلم² مع 625.000 ساكن مما يعني أن المنطقة المدنية تشمل حاليا على 100.000 كلم² و2.242.00 ساكن[2]، وفي عام (1881) وصل عدد البلديات الكاملة إلى 196 بلدية.[3]

وعند رؤيتنا لهذه الأرقام نستنتج أن التوسع العسكري مع التوسع المدني في الجزائر قد شكل سياسة إستيطانية متميزة في الجزائر، حيث تزامنت هجرات فرنسية وأوروبية مع توسعات العسكريين، وقد كان وراء عمليات الإستيطان أكثر من طرف (رسمي فرنسي وعقائدي أوروبي).[4]

وبواسطة منشور 7 أكتوبر 1879 وضع الخطوط العامة لانطلاقة التوسيع السريع للتراب المدني، بفعل هذا المخطط أصبح التراب المدني يشمل في نهاية (1881) (104.829.64 هكتار) يقطنه 2135530 نسمة من الجزائريين والأوروبيين، أي بكثافة سكانية قدرها حوالي 5 نسمات في الهكتار ولم يبقى تحت القيادة العسكرية سوى 500.000 نسمة من

---

[1] بشكر فاتن، مرجع سابق، ص 13.

[2] عثمان زقب، مرجع سابق، ص19.

[3] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 29.

[4] عميراوي حميدة، آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 45.

الجزائريين. وهكذا أصبح أغلب الجزئريين تحت السلطة المدنية إنها سلطة المعمرين لقد حققوا إذن أحد أحلام ماقبل (1870) فبعدما أعطى المشروع الفرنسي السلطة للمعمرين في الحكومة العمالة، منحهم كل السلطة في التراب المدني بواسطة البلدية.[1]

-الجدول1: جدول بياني لتوسع منطقة السلطة المدنية[2]:

السنة	مساحة منطقة السلطة المدنية	عدد السكان الأوروبيين والسكان المسلمين	عدد البلديات	
			مكتملة الوظائف	مختلطة
1879	5.349.646	1.417.879	181	63
1880	7.383.583	1.844.124	184	77
1881	10.482.964	2.135.530	196	75

الجدول يوضح توسع منطقة السلطة المدنية، حيث نلاحظ ابتداءا من سنة 1879م تواید في مساحة منطقة السلطة المدنية والتي قدرت بـ 5.349646 كلم وما يقابلها ارتفاع في عدد الأوربيين والذي قدر بـ 1.417879 نسمة، لترتفع المساحة خلال سنة 1881م إلى 10.482.964 كلم وقدر عدد السكان بـ 2.135.530 نسمة، كما نلاحظ ارتفاع في عدد البلديات في الفترة ما بين (1879-1881) من بلديات مكتملة الوظائف ومختلطة، بحيث كانت البلديات المكتملة الوظائف في تزايد ملحوظ مقارنة بالبلديات المختلطة والتي تمثلت في 196 بلدية.

❖ **المناطق المدنية:** وهي المناطق التي يستوطنها السواد الأعظم من المستوطنين.[3]

[1] صالح عباد، مرجع سابق، ص 71.

[2] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 305.

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 124.

وضمن إطار سياسة الإدارة المحلية فقد تم ربط منطقة القبائل بالأراضي ذات التسيير المدني لتشهد هذه المنطقة الإرتباط الكامل في 25 أوت 1880م ولم يتم نقل سلطات بين المتصرفين العسكريين والمدنيين إلا مع بداية أكتوبر عام (1880).[1]

وفي شهر نوفمبر 1881 طلب المجلس الأعلى بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية على القبائل الواقعة في منطقة السلطة المدنية والحكم بالنفي للمتمادين من الأهالي[2] وعندما غادر غريفي الجزائر في نوفمبر 1880 كان برنامجه قد تحقق كليا تقريبا: فلقد إتسعت منطقة السلطة المدنية لتشمل في الواقع (9.880.000 و10.482.964) هكتار "**قانونيا**" في جملة 11.184.255 هكتار كهدف تم الإعلان عنه في أكتوبر 1879 ويمكن القول أن خريطة جزائرية جديدة ظهرت إلى الوجود. ففي نهاية (1881) كانت مناطق الحكم المدني موزعة بين 196 بلدية مكتملة الوظائف و77 بلدية مختلطة، وكانت البلدة مختلطة تبدو في شكل دائرة إدارية معدل سكانها 20.642 ساكن، منهم 20.348 مسلم موزعين على مساحة تبلغ 113.641 هكتار.[3]

❖ تطور نظام البلديات وتوزيعها في الجزائر:

كانت مناطق الجزائر تنقسم إلى ثلاثة أصناف من الأنماط الإدارية للحكم: منطقة عسكرية، منطقة مدنية، البلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات، تنقسم المناطق المدنية في الجزائر إلى نيابة محافظات وهي في حد ذاتها تنقسم إلى بلديات كاملة الصالحيات وبلديات مختلطة، فالأوائل يتم إدارتها تقريبا مثل البلديات في فرنسا تشمل في الغالب الأهالي المسلمين حتى بأعداد كبيرة، حيث يتم تمثيلهم في مجالس البلدية مثل

[1] بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر(1830-1930)، مرجع سابق، ص 224.

[2] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 434.

[3] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 380.

الأوروبيين أما البلديات المختلطة فتشكل مثلما يشير إليه إسمها من عناصر أوروبية وأهلية[1]، تأسست الخمس بلديات الأولى في الجزائر كان لها ميزانتيها الخاصة وأقصد (الجزائر) يسرها مقتصد مدني، ثم وهران وعنابة يسرها مقتصد وأخيرا بجاية مستغانم يسيرها كذلك محافظ مدني، لم تكن البلدية لأن النظام العسكري هو الذي كان سائدا وكان النظام الإداري السائد هو نظام الناحية District والدائرة العسكرية Gercle يسيرهما محافظ مدني له صلاحيات رئيس البلدية وقاضي تحقيق وضابط الشرطة القضائية.[2]

وبهذه الكيفية حقق المستوطنون أهدافهم السياسية، وأحكموا سيطرتهم الكاملة على البلاد والأهالي، وحولوا الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم.[3]

لقد اخترعت الإدراة الإستعمارية في الجزائر تنظيمات محليا (حتى لانقول تنظيما بلديا) فريدا من نوعه لانجد مثل هذا النوع من التنظيم المحلي في أي مستعمرة من المستعمرات الفرنسية، في تونس والمغرب كان هنالك مجلسا مختلطا وليس بلدية بلدية مختلطة خاصة دول المغرب العربي بحكم التشابه الجغرافي والبشري.[4]

حيث تم توسيع نظام البلدي الفرنسي على كل المناطق المدنية وألغيت المكاتب العربية للعمالة وفي هذه المناطق ظهرت البلديات ذات الصلاحيات الكاملة (ب- ص -ك) أما المناطق العسكرية في شمال الجزائر تم تقسيمها إلى نوعين من البلديات تتمتع بالشخصية المدنية وميزانية خاصة، الأولى هي البلديات المختلطة أما الثانية فهي البلديات الفرعية.[5]

---

[1] عثمان زقب ، مرجع سابق، ص 20.

[2] كريم ولد النبية، مرجع سابق، ص 59.

[3] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 28.

[4] كريم ولد نبية، البلدية الإستعمارية في الجزائر (1863-1947) من خلال الوثائق الأرشيفية، ط1، الجزائر، ص 23.

[5] كريم ولد النبية، تاريخ الإدارة الإستعمارية المحلية في الجزائر 1830-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية، مرجع سابق، ص 60.

ولكن بعد تولي ألبرت غريفي Albert Grévy الحكم عام (1879) وباعتباره أول حاكم مدني صرف وجمهوري بحت، فقام بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات فأصبحت الجزائر فرنسية بحتة مثل سائر المقاطعات وألغت النفوذ العسكري بصفة تامة فجعلته محصورا في الجنوب بعد أن ألغت الجمهورية بضربة واحدة الولاية العامة ومجلس الحكومة وكل ما يتعلق بالإدارة الجزائرية.[1]

لقد منح كتاب فرنسي مجهول توصيفا مركزا ومعمقا لتوزيع وانتشار البلديات المختلطة وكاملة الصلاحيات في الجزائر، بقوله: "في المنطقة المدنية فالبلديات المختلطة تتشكل في العمق بخريطة البلاد وعلى هذا العمق البلديات كاملة الصلاحيات موزعة كبقع، لكن بقع تأمل في الزيادة وأن تتضاعف.[2]

ويلاحظ أن عدد البلديات الكاملة قد زاد إلى 179 بلدية عام (1879) بعدما كان عددها 96 بلدية عام 1869 ووصل عددها في عام 1881 إلى 196 بلدية وإلى 209 عام (1884)[3]، والجدول التالي يبين هذه الحقيقة[4]:

الجدول 2: تطور عدد البلديات كاملة الصلاحيات في الجزائر:

السنة	1870	1873	1879	1881
العدد	96	126	181	196

يوضح لنا الجدول الإرتفاع الملحوظ لعدد البلديات في الجزائر إبتداءا من (1870) التي كان بها عدد البلديات في الاول 96 بلدية، ليزداد شيئا فشيئا إلى 196 بلدية سنة (1881)، ويوضح لنا مدى توسيع الحكم على مناطق الجزائر وإنشاء بلديات خاصة بها.

[1] شكر فاتن، مرجع سابق، ص 12.

[2] عثمان زقب، مرجع سابق، ص 21.

[3] كريم ولد النبية، البلدية الإستعمارية في الجزائر (1863-1947) من خلال الوثائق الأرسيفية، مرجع سابق، ص 133.

[44] كريم ولد النبية، تاريخ الإدارة الإستعمارية المحلية في الجزائر (1830-1954) ، ص 30.

أما البلديات المختلطة قد وصل عددها سنة (1900) إلى 73 بلدية في المنطقة المدنية و6 في المنطقة العسكرية، يتولاها ضباط عسكريون بلباس مدني في المنطقة المدنية وبلباس عسكري في المنطقة العسكرية.[1]

إن التزايد في مساحة البلديات وعددها مثلما تظهره الأرقام والإحصائيات أعلاه، سيسمح بالطبع بتمدد المنطقة المدنية على حساب المنطقة العسكرية، وبالتالي دخول مناطق جديدة يسكنها الجزائريون المسلمون، تحت طائلة قانون البلديات الفرنسي نسبيا وسيطرة العنصر الأوروبي الذي سيسعى لاستغلال مواردهم خدمة لمصالحهم.[2]

كما أن النظام المدني استطاع أن يضع هياكل هامة لتسيير الجزائر تسييرا مغايرا للنظام العسكري السابق قصد المحافظة على المصالح العامة لفرنسا، ومن أبرز الهياكل نجد: تقسيم الجزائر داخليا إلى 3 ولايات في الشمال ومنطقة عسكرية في الجنوب، قد قسمت كل ولاية إلى نوعين من البلديات: بلدية ذات سلطة كاملة وبلديات مختلطة.[3]

❖ البلديات المختلطة:

البلدية المختلطة في المناطق المدنية تعرف بأنها: "تجمع مناطق مختلفة هي المراكز الإستيطانية والدواوير التي تشكلت بأمر من الحاكم كإقليم إداري وسياسي له الشخصية المدينة والإستقلالية المالية "نجد هذا التعريف عند أغلب المؤرخين الذين كتبوا في هذا الموضوع قبل الإستقلال وبعده[4] وتوجد في تلك الأقاليم التي تكون كثافة السكان الأوروبيين

[1] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 29.

[2] عثمان زقب، مرجع سابق، ص23.

[3] سارة بن سديرة وأسماء صالح صالح، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر اتجاه الجزائريين وموقف المعمرين (1870-1940)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، الجزائر، 2019، ص 13.

[4] كريم ولد النبية، تاريخ الإدارة الإستعمارية المحلية في الجزائر(1830-1945)، مرجع سابق، ص47.

فيها من القلة ما لايسمح لهم بإقامة بلدية كاملة الصلاحيات، لكن من العدد مايؤهلهم للمشاركة في إدارة المصالح المشتركة و باعتبارها مؤسسة مستحدثة، كانت البلدية المختلطة لأنها جمعت بين المبادئ الإنتخابية المعترف بها للأوروبيين وبين مبدأ السلطة المطبق عل "السكان الأصليين".[1]

وقد بلغ عددها 73 بلدية سنة 1892 وقدرت مساحتها بـ 484.695 هكتار عمدت ب 41950 اوروبي مستوطن و324.184 جزائري مسلم وبقي عددها ثابتا حتى سنة (1900).[2]

جدول رقم 03: عدد ومجموع مساحة البلديات عام 1881[3]

العملات شمال الجزائر	البلدية المختلطة (الوحدة بالهكتار)		البلديات ذات الصلاحيات الكاملة	
	المساحة	عدد البلديات	المساحة	عدد البلديات
عمالة وهران	2.460.336	19	433.191	54
عمالة الجزائر	2.240.529	26	535.438	77
عمالة قسنطينة	4.049.526	32	763.944	65
المجموع	8.750.391	77	1.732.944	196

يوضح هذا الجدول عدد البلديات المختلطة وذات الصلاحيات الكاملة لثلاث عملات من الجزائر، حيث نجد البلديات المختلطة لعمالة وهران تحتوي 19 بلدية ليرتفع عدد البلديات المختلطة في عمالة قسنطينة إلى 32 بلدية، بينما عدد البلديات الكاملة الصلاحيات نجد على سبيل المثال عمالة وهران احتوت على 54 بلدية مقارنة بعمالة قسنطينة التي ارتفع بها عدد البلديات إلى 65 بلدية.

[1] كريم ولد النبية، البلدية الإستعمارية (1863-1947) من خلال الوثائق الأرشيفية، مرجع سابق، ص 127.

[2] بشكر فاتن، مرجع نفسه، ص 15.

[3] كريم ولد النبية، تاريخ الإدارة الإستعمارية المحلية في الجزائر(1830-1945)، مرجع سابق، ص 53.

حسب ما ذكره الجنرال شانزي le général chanzy في (1875): "المسالة هنا تهذف إلى تجميع الدوائر الجديدة إداريا لمناطق الخاضعة للنظام المدني، يجب أن تضمن لها حياة بلدية في كل مكان أين كان بإمكاننا ذلك، حيث أن الدوار تم إلحاقه بالبلديات كاملة الصلاحيات، هذا المعيار يحقق الإستيعاب الكامل للعنصر الأهلي والعنصر الأوروبي، من خلال وضعهم تحت نظام القانون العام[1]، بحيث أن الكثير من هذه البلديات المختلطة تحمل نفس الأسم مع البلديات ذات الصلاحيات الكاملة التي تحتضن مقرها، وهذه المفارقات العجيبة، فنجد مقر بلدية عين تموشنت المختلطة في المدينة ذاتها، رغم أن هذه الأخيرة تعتبر بلدية ذات صلاحية كاملة.[2]

د- السياسة القضائية وتشريعاتها:

- القضاء الإسلامي في التشريع الفرنسي:

في نصف قرن من التواجد الإستعاري في الجزائر، تبنت فرنسيا عدة أساليب في مواجهتها للقضاء الإسلامي، والتي أدخلت عليه إجراءات كفتح مدارس خاصة لتخريج القضاة والحصول على الشهادات العلمية وهذا بأن يخدم مصالحها الإستعمارية في الجزائر، حيث شرعوا في الدراسات الأصول الأولى للقاضي المسلم والعالم الإسلامي، وترجموا العديد من المصادر الفقه الإسلامي خاصة كتاب "مختصر سيدي خليل"، والفقه المالكي عموما، واعتبروا القاضي الجزائري بأنه أكثر ديمقراطية.[3]

كما سنت جملة من المراسيم والقوانين كقانون 26 جويلية 1873م الذي حدد صلاحيات القاضي المسلم بإقتصاره على الأحوال الشخصية الإسلامية وتحرير العقود

---

[1] عثمان زقب، مرجع سابق، ص29.

[2] كريم ولد النبية، مرجع سابق، ص 51.

[3] محمد بليل، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، ص ص 70-71.

والمواثيق[1]، وكل ما يعرض عليه من قضايا في الإرث والزواج والطلاق،[2] كما سمح القانون الصادر في 23 فيفيري 1881م بإنشاء محام خاصة بالعرف فيما يتعلق بالحرف والصنائع (conseil opridome) وسمح بدخول أعضاء مسلمين في هذه المجالس بالنواحي التي يكثر فيها المسلمون فقط [3]

كما أنها حاولت إجبار القضاة المسلمين للتجنس، إضافة إلى سوء أوضاعهم الإجتماعية، وعملت على تدجين القضاء الإسلامي بواسطة سلسلة من القوانين.[4]

إضافة إلى ما تبناه مرسوم (1886) من صدور توصيات اللجنة والتي تضمنت مايلي:

– تعيين مجالس إستشارية فقط بدل المجالس ذات السيادة التي طالب بها الأعضاء المسلمون.

– إنشاء غرف خاصة بالمسلمين في كل محكمة (فرنسية).

– منح المعاونون (أساسور) المسلمون صوتا تداوليا فقط، رغم ان عددهم أقل من عدد القضاة الفرنسيين.

– إنشاء "المجلس الأعلى للفقه الإسلامي" مهمته إعطاء الرأي في المساءل العويصة التي تعرض على محكمة الإستئناف الفرنسية والمحاكم الفرنسية عموما، ورأي هذا المجلس الإستشاري فقط.

– تصنيف القضاة المسلمين إلى 3 طبقات وتحديد أجور كل طبقة.

---

[1] محمد بليل، مرجع سابق، ص 72.

[2] صالح فركوس، مرجع سابق، ص 310.

[3] الصادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني،ط 2،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص242

[4] محمد بليل، مرجع سابق، ص 77

– تخفيض عدد الدوائر القضائية للتخلص من القضاة القدماء والسماح للقضاة الأكفاء بالدخول في هيئة القضاء.

– إختيار القضاة عن طريق الإمتحان (المسابقة).

فخلاصة هاته التوصيات هي واضحة وهي تجريد القاضي المسلم من صلاحيته[1]، إضافة إلى تنظيمها إلى بعض هياكل القضاء الإسلامي وحافظت على المحاكم التي وجدتها في بعض المساجد أو بالقرب منها، واستطاعت أن تفرض إرادتها على المحاكم وموظفيها، بأن تصبح المحاكم الإسلامية تخدم الشعب الفرنسي، من خلال تبنيها إزدواجية تشريعية بأن يكون القاضي المسلم على دراية بالقوانين الفرنسية المنظمة لعمله بإصدار الأحكام الإسلامية بإسم فرنسا في الشكل التالي: "الجمهورية الفرنسية بإسم الشعب الفرنسي"[2]، حيث طبقت الحكومة الجزائرية قرارات الحاكم العام في الجزائر وهيئة القضاء، وإقامتها لتعيين القضاة ونوابهم وإنهاء مهامهم. ففي سنة (1881) قامت بالتعيينات الآتية في الدوائر القضائية والإسلامية وعينت موظفيها كالآتي:

1–بالدوائر القضائية بوهران: سي محمد بن جلول طالب.

2–ببلعباس بالدائرة القضائية الخامسة: سي محمد بن الحاج.

3–بتلمسان بالدائرة القضائية السادسة: سي بن عودة بن محمد بن طالب الذي كان باش عدل بغليزان.

4–عينت الحكومة السيدين "عبيدان أحمد بن عياد" عدل سيدي بلعباس محل "سي محمد بن مصطفى بن طالب".

5–باش عدل بسيدو وهو السي محمد بن عيسى.

---

[1] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1998م، ص 443–444.

[2] محمد بليل، مرجع سابق، ص 78–79.

6-سي الحاج محمد بن عبد الرحمان وكيلا لمعسكر.

فمن خلال هاته النماذج نجد أن الإدارة الإستعمارية تقوم بتعيين القضاة وتحديد مهامهم وإلغاء بعض المحاكم وإنشاء أخرى.[1] وجانب إلى تلك القرارات التي طبقتها الإدارة الإستعمارية من أجل التضييق على القضاء الإسلامي وإجبار المسلمين الجزائريين التقاضي أمام محاكمهم نجد:

1-تقليص عدد قضاة المسلمين من 184 إلى 159 ليصل عام 1873م من 145 إلى 85 قاضي عام 1882م، وفي المقابل تقرر رفع عدد قضاة الصلح من 25 قاضي عام (1873) إلى 30 قاضي عام (1880)، كما تم تقليص المحاكم المدنية ب (2) ببلاد القبائل و(4) بالجزائر العاصمة بين أعوام (1880-1882).[2]

2-إضافة إلى ارتفاع عدد الجزائريين بالمحاكم الجنائية التي ارتفع عددها إلى 5099 منهم ما بين (1871-1880)، ويرتفع هذا العدد إلى 8747 مابين (1881-1885).[3]

فمن خلال الإحصائيات التي جمعتها مختلف الإحصائيات التي جمعتها مختلف المحاكم الفرنسية تبين استقرار القضايا المطروحة أمام القضاء الفرنسي بين سنوات (1874-1879)، ولعل الأرقام الجديرة بالإهتمام هي التي تقدمت بها مختلف جهات القضاء الإسلامي، وتبين من بعضها سنة (1880) أنه لم يتقدم أحد من المسلمين لمدة ثلاث سنوات أمام القضاء الفرنسي في مدينة الجزائر، ويتم التأكيد على أنه في (1878) لم

[1] محمد بليل، مرجع سابق، ص ص81-82

[2] كليل صالح، النظام القضائي الإستعماري في الجزائر بين الإدماج والردع (1830-1888)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 7، ع 1، الجزائر، جانفي 2020، ص 271.

[3] محمد بليل، مرجع سابق، ص 102.

يتقدم سوى 420 مسلم أمام القضاة الفرنسيين بينما سجلت في سنة (1879) 120 حالة، وفي سنة (1880) 146 حالة.[1]

2. آليات التأديب:

أ-أسلوب الحجز الجماعي"إثر حرائق الغابات (1881)":

أصدرت الإدراة الإستعمارية عقوبات في غاية القسوة بسبب حرائق (1881)، حيث شمل العقاب مجموعة من الأهالي سلطت عليهم 53 غرامة جماعية و46 حجز جماعي واعترف المستشار العام أن الهدف المتوخي لم يكن تسليط العقاب على الأهالي فحسب بل كان يتمثل في تمكين الدولة من وسيلة دفع التعويضات التي طالب بها أصحاب الممتلكات الغابية.[2] فقد تكبد سكان بلدية عزابة أفدح عقوبة إثر هذا الحريق بالرغم من عدم توفر أي دليل لدى شركات الإستغلال والإدارة الإستعمارية، تثبت تورطهم في هذا الحريق، إلا أن الحاكم العام[3] قد أصدر قرار يقضي بحجز 42.800 هكتار[4] من أراضي سكان هذه

[1] قناشي علي، مؤسسة القضاء الإسلامي بالجزائر خلال الفترة الإستعمارية "أضواء على أساليب التفكيك والتصفية"، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، مج 9، ع 2، 2022، ص 71-72.

[2] فاطمة الزهراء مساك وعبير سخري، قطاع الغابات في الجزائر والسياسة الإدارية الإسعمارية تجاهه (1874-1930)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوداي الجزائر، (2017-2018)، ص 52.

[3] صالح حيمر، السياسة العقاري في الجزائر (1830-1930)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه والعلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علوم الآثار، (2013-2014)، ص 208.

[4]Ali ben belkacem ben mahoni, vertes sur les incendies de 1881, imprimerie nouvelle, constantinealgerie, 1882, p 11.

المنطقة، كما فرضت عليهم غرامة قدرها 4.300.000 فرنكا[1]، إضافة إلى الغرامة المالية التي خضع لها دوران بمنطقة مجاجة عام (1880) والتي قدرت ب 58674.10 فرنك.[2]

إلى جانب ذلك استغل الحاكم المدني إتخاذ حرائق (1881) كذريعة لتحقيق هدفه وهو تطبيق عقوبة الحجز الجماعي بسبب الحرائق حيث قال الممثل الفرنسي "Jemmapes": "أن الهدف المنشود لا يقتصر على تسليط العقاب على الأهالي وإنما هو تمكين الدولة من الوسائل التي تسمح بتعويض الخسائر التي يطالب بها الملاك"، كما أكد جول فيري في تصريحه سنة (1892) حيث قال "إن الحجز هو فرصة للدولة للحصول على الأراضي لمنحها للإستيطان".[3]

ونظرا إلى ارتفاع نسبة الغرامة التي فرضتها الإدارة على الجزائريين والتي يستحيل عليه تسديدها في ظل الظروف القاهرة التي كانوا يعيشونها، مما إضطرهم إلى بيع أراضيهم وحتى أثاث منازلهم ولم يتمكنوا من تسديد المبلغ، وبهذا الشكل دفعت الإدارة الإستعمارية ومن ورائها شركات الإستغلال بالجزائريين إلى البؤس والتشرد، ولعل هذا ما دفع علي بن بلقاسم ماهوني* إلى الإعتقاد بأن حرائق (1881) تعود إلى رغبة الأهالي في الإنتقام ليس من الأوروبيين بصفة عامة وإنما من شركات الإستغلال.[4]

---

[1] صالح حيمر، مرجع سابق، ص 209.

[2] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962)، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2010، ص 119.

[3] فاطمة الزهرة مساك، عبير سخري ،مرجع سابق، ص 44.

*علي ين لقاسم ماهوني: جزائري الأصل من سكان عزابة كان من ملاك الأراضي وقد تجنس الجنسية الفرنسية. أنظر: صالح حيمر، مرجع سابق، ص109.

[4] صالح حيمر، مرجع نفسه، ص 109.

إضافة إلى هذا لقد تخلى الفلاحون من سنة (1880- 1898) بدخول الغابة عن مساحة قدرها 512.151 هكتار بلغ ثمنها من الفرنكات الذهبية 51 مليونا[1]، وحتى الرعي في الغابات كان يعد من مخالفة يعاقب عليها الجزائريون، وقد حددت قيمة الغرامة في البداية ب2 فرنك لكل خروف و4 فرنكات لكل عنزة، وهذا قبل أن تضاعف إلى 6 فرنكات للخروف و10 فرنكات للمعزة وفي حالة عدم قيام الأهالي بدفع الغرامة يتعرضون إلى مضايقة قضائية.[2]

كما تجلى عن هذا الحجز بانتزاع الأراضي الرعوية وإعطائها للـ(كولون) من أجل زراعتها، وعوقب السكان على الأشجار التالفة بدعوة أن السبب في ذلك هو الرعي فيها، فقام الكولون بترحيل الكثير من العائلات نتيجة ذلك[3]، كما سلمتهم الإدارة الإستعمارية في الفترة مابين (1871-1880) أكثر من 40100 هكتارا بالإضافة إلى 48100 هكتارا سنة (1870)[4]، إضافة إلى 168 ألف هكتار منها 60 ألف من الغابات دخلت في حيازة الدومين وأربعين ألف هكتار إستولت عليها السلطات تحت المصادرة والحجز بسبب إنتفاضة (1871).[5]

---

[1] أندري بيريان وآخرون، مرجع سابق، ص 366.

[2] حسين الحاج مزهورة، السياسة القمعية الفرنسية وهياكلها في الجزائر (1871-1901)، مجلة المصادر، مج11، ع 20، الجزائر، ص ص 129-130.

[3] جيلالي صاري ومحفوظ قداش، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية (1900-1954م)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 174.

[4] سارة بوترعة وحياة حمودة، السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، القوانين (1865- 1873-1881-1912)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، (2017-2018)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 43.

[5] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 125.

ب-إرهاق الجزائريين بالضرائب:

خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (1940-1971) أصبح الضغط الضريب أشد وطأة على الأهالي، نظرا لتزامنه مع تسديد غرامات الحرب[1]، حيث زادت قيمة الضرائب التي ابتزها الفرنسيون من أجدادنا من نحو 22 مليون فرنك عام (1870) إلى 408 مليونا عام (1890م) وإلى 44.85 مليونا عام (1911)، حيث تعددت أنواع هاته الضرائب وانقسمت إلى قسمين: أولى الضرائب العربية والثانية الضرائب الفرنسية.

1-الضرائب العربية: وهي:

- **الزكاة:** فريضة إسلامية أحلها العثمانيون ضريبة وأبقى عليها الفرنسيون وهي ضريبة على المواشي فقط[2]، وعرفت أيضا بضريبة النصاب أو التحديد impots de qualité وكانت تقطع على الشكل التالي: شاه عن خمسة جمال وأبقار 1/30، وبالنسبة للأغنام والماعز 1/100، ومن ثم تم ضبطها بتحديد زكاة الجمال ب4 فرنكات لكل رأس 3 فرنكات لكل رأس بقرة، 0.15 فرنك لكل رأس غنم و0.20 فرنك لكل رأس ماعز.[3]

- **العشور:** يطبق على القمح والشعير كما كانت في عهد الأتراك ويقدم عشر المحصول وتتغير حسب مردودية المحصول، فهي ضريبة على إنتاج الفلاحة وامتدت منذ (1886)

[1] بن موسى حمادي، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19، (1850-1900م)، مجلة الحقيقة، مج 15، ع 1، الجزائر، جانفي 2016، ص 124.

[2] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص ص 94-98.

[3] عبد الحكيم روحانة، السياسة الإقتصادية في الجزائر (1870-1930م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2013-2014، ص 39.

إلى المحاصيل[1]، حيث يتم جمع ضريبة العشور في كامل نطاق أراضي الجزائر ماعدا القبائل الشرقية (بلدية مختلطة في مشرية)، وقبائل عطية وبني منقوش (بلدية مختلطة)، وهي ثلاثة عشر بلدية في كبرى القبائل وإثنين من القبائل الصغيرة وأخرى في بلدية القليعة[2]، وقد مثلت ضريبة العشور 14% من أجل الدخول السنوي للفلاح وهو يتجاوز 10% كما يدل عليه اسمه.[3]

بحيث كانت نسبة العشور لسنتي (1880-1881) كما هو موضح في الشكل[4]:

جدول رقم 04:يمثل نسبة العشور لسنتي (1880-1881)

السنة	نسبة العشور
1880	2.151.437
1881	345.289

هذا الجدول يوضح لنا نسبة ضرائب العشور لسنتي (1880و1881) مما نلاحظ تزيد ملحوظ خلال سنة (1881).

- ضريبة اللزمة:

وهي خاصة بالنخيل، أما البلديات المشار إليها المعنية بهذه الضريبة في عمالة قسنطينة نجد بسكرة وعين توتة وخنشلة وتقرت، ويحدد الحاكم سنويا رسوم لكل نخلة ب 25-50 سنتيم حسب كل منطقة حيث تخضع الضريبة في هذه الحالة:

---

[1] بشكر فاتن، السياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870-1900)، رسالة ماجيستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، (2021-2022)، ص 36.

[2]GGA, Délégations financières algériennes session de novembre 1899, imprimerie et papeterie ral miche), rues Dumont d'urvillet, alger, 1899, p43

[3]عمراوي أحميدة، مرجع سابق، ص 56.

[4] محمد بليل، مرجع سابق، ص317.

- المزارع المتفرقة في الواحات والتي اشترتها الشركات أو الأفراد يديرها وكلاء أوروبيون ولكن تنزع من قبل الخماسة.
- كل المزارع البعيدة أكثر من 8 كلم من مكان سكن المالك او ممثله الأوروبي بالنسبة للمستوطنين، وأما بالنسبة للسكان الأصليين (الجزائريين) فهم مطالبون بدفع ضريبة اللزمة عن خمس النخيل المحدد.[1]

فهنا يمكننا القول أن الإدارة الإستعمارية طبقت نظام التفرقة بين الجزائريين والأوروبيين، بحث كانوا الأوروبيون يدفعون أقل مما يدفعه الجزائري واستمر الوضع هكذا حتى عام (1919).[2]

ضريبة السخرة:

كالحراسة الليلية دون أجر، الحراسة ضد الحرائق دون أجر، وكذلك العمل في مزارع المستوطنين والمصالح المشاريع الإستعمارية دون مقابل أيضا، أو دفع مبلغ من المال لقاء الإعفاء من هذه المهام الظالمة، ودفع الضرائب عن بعض حيوانات الحرث والجر حيث كانوا يأخذون 4.88 فرنكا سنويا مثلا: عن كل جمل تتراوح قيمته بين 100 و125 فرنك. وأكثر من الضرائب التي فرضها قانون الأهالي واستمر سريانها قانونيا إلى غاية (1918) وفعليا إلى عام (1921).[3]

[1] حورية طعبة، السياسة الإقتصاديةالإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة (1870–1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكنوراه الطور الثاث (ل م د)، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر، 2019–2020، ص ص 158–159.

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)، ديوان المطبوعات الجماعية، 2007، ص 42.

[3] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 98.

1-الضرائب العامة (الفرنسية):

وهي ضرائب جديدة أرغم المسلمون على دفع الضرائب البلدية على الإيجار، وضريبة المهنة وضرائب على الكلاب، فارتفعت بذلك قيمة الإلتزامات الضريبية سنة 1890م إلى 40 مليون و800 ألف فرنك أي ما يعادل 12 فرنك عن كل فرد، في حين دفع الجزائريون طوال (1876-1880) إثنين وعشرون مليون فرنك فقط. فمن الضرائب التي أرغم على الأهالي دفعها ما يلي:

كل الرسم التي تفرض بمقتضى إجراء تعسفي يجب دفعها نقدا، الضرائب العقارية على البنايات، الرسوم على الكلاب، ضريبة على المهنة وضريبة للغرف التجارية، ضريبة على أشجار العنب، حقوق التسجيل والطابع الضريبي، المكوس في الأسواق والساحات التجارية، كل الضرائب المفروضة من قبل العمالات والبلديات.[1]

وحسب قانون الغاب الذي وضع في أوت 1881 أنواع المغارم التي يدفعها الأهالي ولقد حدد في المادة 144 الغرامة حسب طبيعتها، فلكل دابة جارة حمولتها 5 متر مكعب (تربة، رمل) فتقدر الغرامة عليها ب5 فرنكات.[2]

[1] بن موسى حمادي، مرجع سابق، ص 125.

[2] حسين الحاج مزهرة، مرجع سابق، ص 126.

خلاصة:

ألبيرت غريفي الحاكم المدني في الجزائر الذي خلف الحاكم شانزي في الفترة الممتدة ما بين (1881/1879) إنتهج هذا الأخير سياسة خاصة به تمثلت في البداية في توسيع المناطق المدنية، الامر الذي جعل الأوروبيين يشعرون أنهم في بلدهم، كم كانت له جملة من الإجراءات القمعية التعسفية في حق الجزائريين والتي تمثلت في: قانون الآهالي والقضاء على التشريع الإسلامي إضافة إلى إعتماده آليات التأديب مثل أسلوب الحجز، إرهاق الجزائريين بالضرائب. جاء هذا بناءا على ما مهمده شانزي والذي تبناه غريفي فيما بعد من أجل ضبط نظم البلاد وتوسيع السياسة الإستعمارية بها وإخضاع الشعب الجزائري لحكومتهم.

الفصل الثاني: الأوضاع التي سادت في الجزائر في فترة حكم ألبرت غريفي

أولا: الأوضاع الاجتماعية:

أ-الصحة (الأمراض والأوبئة)

ب-الهجرة

جـ-الفقر والمجاعة

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية:

أ-سياسة الإستيطان

ب-سياسة مصادرة الأراضي

ج-الزراعة

ثالثا: الأوضاع الثقافية والدينية:

1-التعليم الفرنسي

أ-التعليم الإبتدائي

ب-التعليم الثانوي

ج-التعليم العالي

2- التعليم العربي الإسلامي

أ-التعليم في الكتاتيب

ب-التعليم في الزوايا

إن سياسة الحاكم العام ألبرت غريفي كان لها الأثر الكبير على الجزائريين والتي مست خاصة القطاعات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، والذي حاول إدخال عليها إصلاحات جديدة وفرض سيطرته عليها حيث تمخض عنها نتائج سلبية، مما زاد الوضع تدهورا وركودا بهذه القطاعات كما سنوضح هذه الأوضاع فيما سيتم ذكره لاحقا.

أولا: الأوضاع الإجتماعية:

كان من الطبيعي أن تتأثر الاوضاع الإجتماعية للجزائر في فترة الحاكم العام ألبيرت غريفي، وذلك نظرا لتحولات العميقة التي طرأت على الأوضاع السياسية والإقتصادية منذ بداية الجمهورية الثالثة.

أ-الصحة (الأمراض والأوبئة):

إن الحديث عن الصحة ووضعيتها للجزائر في فترة الإحتلال الفرنسي لا يعني إطلاقا أن الصحة في الجزائر هي رهينة الوجود الإستعماري فقط لأن ذلك من شأنه أن يقلل من الدور الذي لعبه مجموعة من الأطباء والمتمرسين المحلين، فيما كان يعرف بالطب الشعبي حتى قبل مجيء الأتراك العثمانين غير أن الصحة بمفهومها العصري مرتبطة إرتباطا وثيقا بالفترة الإستعمارية والوجود الفرنسي على أرض الجزائر.[1]

حيث أكدت المصادر الفرنسية أن الرعاية الصحية والتكفل بالسكان في الجزائر وكذا بناء المستشفيات قد ظهر مع الإستعمار الفرنسي وقد عوضتها قبل هذا التاريخ المساجد والمصحات والمراكز الطبية، مما أنجر عنه مجموعة من الأوبئة وفي مقدمتها تيفوس، الطاعون، السل...الخ، لذلك قامت السلطات الفرنسية بجلب عدد كبير من الاطباء والمختصين في قطاع الصحة[2].

حيث عمدت الإدارة الإستعمارية إلى تكوين أطباء وممرضات جزائريات إضافة إلى الطواقم الطبية الفرنسية والاوروبية وكلفتهم بالتنسيق مع المكاتب العربية من أجل التنقل إلى القبائل وتقديم الخدمات الطبية وفي مقدمتها التلقيح ضد الامراض وخاصة في فترات إنتشار

---

[1] زايدي عز الدين، المؤسسات الصحية الإستعمارية في مواجهة الاوبئة خلال المرحلة الاولى (1830-1962)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخيةو الاجتماعية، مج 6 ع 2 ، ديسمبر 2014 ، ص01.

[2] بن شيخ حكيم، المنظومة الصحية في الجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخيةو الاجتماعية مج 6 ع 2، ديسمبر 2014ص 04.

الأوبئة، كما صدر قرار في 03 جويلية 1849، تم تعديله في 23 ديسمبر 1874يقضي بأن تكون المستشفيات المدنية مفتوحة لكل المواطنين دون التفريق العرقي والديني[1].

كما لجأت الحكومة الفرنسية إلى إنشاء عدة مستشفيات خاصة بالجيش والمستوطنين وفيما بعد خصص بعضها للجزائريين خدمة لاهداف فرنسا، وكانت هذه المستشفيات عبارة عن مؤسسة تابعة للجزائر ثم إستولو عليها وحولوها لخدمة الجيش الفرنسي[2].

وتأكد وثائق الأرشيف الفرنسي أن الإدارة الإستعمارية قد خصصت بموجب القانون الفرنسي مبالغ مالية بهدف تهيئة المستشفيات في مدينة الجزائر، حيث ان الجانب الصحي كان في خدمة المستعمر لأنه حاول أن يقرب الأهالي إلى إدار الإستعمار في الوقت الذي كان في أداة للجوسسة بينهم، ولم يكن في وسع المستعمر إلا ان جعل الطبيب أداة فعالة للتوغل في المجتمع[3].

بالنسبة للجانب الطبي تم التلاعب بالطب سياسيا حيث استعمل في بعض الاحيان الطب كوسيلة للإختراق والدعاية والإعلام أحيانا عن طريق الإكراه لإجبار الناس على قبول فوائد الحضارة، كما كان الحال مع لقاح ضد الجدري[4]. وأدركت الإدارة الإستعمارية منذ أربعينيات القرن 19م أن إستعمال الطب ضرورة لإستمالة جزء من الجزائريين من أجل إنجاح مشروعها الإستيطاني، إستطاعت أن تقنع وتكون أطباء يتبنون هذا النهج حيث كتب الدكتور أنيلي فانت **(Agnely vint)** تقريرا تضمن مايلي:"... التأثير السياسي للطب، التأثير

---

[1] سيدي محمد رامي، دور الإستعمار الفرنسي في تفشي الامراض والأوبئة بالجزائر خلال القرن 19م، مجلة العصور الجديدة، مج 10، ع 04، ديسمبر2002، ص360.

[2] بشير سعاد ومقطع شريفة، الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر بداية الإحتلال الفرنسي (1830-1870)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي- الجزائر، 2020-2021، ص50.

[3] بن شيخ حكيم، مرجع سابق، ص05.

[4] مصطفى خياطي، الطب والاطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، منشورات **ANEP**، ص 193.

الاخلاقي للطبيب كأداة للغزو والحضارة... الغزو العقلي، حضارة الشعب العربي هي بكل وضوح الهدف من المهمة السماوية التي أسندت إلى فرنسا".[1]

وقد ظلت الخدمات والمنشأت الصحية حكرا على المستوطنين حكر على المستوطنين، ليس فقط في مدينة الجزائر ولكن في كامل القطر الجزائري، على الرغم من عدد المراكز الذي كان أخذا في التزايد غير أن غير أن طبيعة الخدمات التي كانت تقدمها متدنية لا سيما بالنسبة للمسلمين الجزائريين، بحيث خلفت الظروف القاسية التي كان يعيشها الجزائريون إلى تدني أحوالهم الاجتماعية والصحية فكثرت الامراض والاوبئة وإرتفعت نسبة الوفيات بشكل خطير.[2]

في عام 1880 إكتشف طبيب عسكري آخر **Alphonse laveron** (1845-1922) في قسنطينة الطفيلي المسبب للعدوى وبفضل هذا الإكتشاف نال جائزة نوبل للطب عام (1907)، وبتاريخ 06 نوفمبر 1880، قام لافران بمستشفى قسنطينة بفحص عينة دم لجندي جيء به من بلدة عين مورخه برحال حاليا (ولاية عنابة) ذكرت الرواية الرسمية، انه مصاب بالمالاريا وعمره 24 عاما وكان هذا الإكتشاف بداية الطريق إلى إكتشاف طفيلي الملاريا الذي أوصله إلى الجائزة .[3]

كذلك ظهر وباء شديد العدوى يدعى "التيفوس" كما يسببه الميكروب الذي ينقله القمل إلى الإنسان، أعلن عن الوباء لأول مرة سنة (1861)، بمنطقة القبائل بتسجيل 330 حالة وبمعدل وصلت نسبته لـ 50% المعروف عن هذا الوباء أنه مرض حميد عند الاطفال،

---

[1] سيدي محمد رامي مرجع سابق، ص 359.

[2] بن شيخ حكيم، مرجع سابق، ص 10.

[3] مصطفى خياطي، الاوبئة والمجاعات في الجزائر، تر حضرية يوسفي، منشورات **ANEP، ص97.**

إستمر الوباء بالإنتشار بعد ان فتك بحصيلة معتبرة من الجزائريين يصعب تحديدها وقلة من الاوروبيين، زامن وباء التيفوس الكوليرا التفويد وإنجر عنها موت 10.000 من الجزائريين.[1]

وتواصل تدهور الوضع الصحي بسبب نقص في الأودوية وسوء التغطية الصحية للسلطات الإستعمارية لدرجة ان "آيفون نوران" قد لخصته في كلمات جد قاسية:" ... إن السكان الأهالي محرومين من أدنى الشروط الصحية".[2]

وعلى الرغم من إرتفاع معدل السكان المسلمين الجزائريين إلى ما يربو 10 مليون نسمة، غير أننا نجد معدل ما يجدونه من الرعاية الطبية ضئيل جدا حيث كان يوجد في الجزائر برمتها سوى 1851 طبيبا، و660 مولدة و661 صيدلي و462 طبيب أسنانو 149 مستشفى منها 12 عسكري 28 مستوصف، أما في مدينة الجزائر فقد كان بها حوالي 78 طبيب لكل 100.000 شخص.[3]

ب-الهجرة:

تعتبر الهجرة أحد الظواهر الإجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الإستعمارية نتيجة السياسة التعسفية المتبناة ضد أصحاب الأرض المتوجهين نحو البلاد العربية الإسلامية نظرا لوحدة الدين واللغة والإرتباط الثقافي والإجتماعي، وإلى مشارق الارض ومغاربها بحثا عن ظروف معيشية كريمة تحفظهم من الفقر والحاجة والعوز.

تعريف الهجرة:

يتضمن مفهوم الهجرة بانها ظاهرة ديمغرافية تمثل التحرك السكاني من منطقة إلى أخرى، تميزت بها الجماعات البشرية منذالقدم إلى يومنا هذا عبر العصور التاريخية لحياة الإنسان، فالتنقل كان سابقا للإستقرار في حياة الإنسان وكانت أسبابه في البداية من أجل

[1] بشير سعاد ومقطع شريفة، مرجع سابق، ص50.

[2] زايدي عزالدين، مرجع سابق، ص04.

[3] بن شيخ حكيم، مرجع سابق، ص10.

الغذاء والأمن غير أن ظروف الحياة وتطور الجماعات البشرية أدى إلى تنوع وتغير الأسباب والدوافع التي كانت تحث الإنسان على التنقل والهجرة. [1]

وجاء القرأن الكريم بمشروعية الهجرة وذلك في صورة التوبة:"... ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ". الأية 20.

❖ أسباب الهجرة:

كانت السلطات الإستعمارية يواتيها أكثر أن ترى الأهالي يتخلون عن بلادهم مهاجرين إلى مناطق بعيدة ففي ذلك تخلص من العناصر المتعصبة "حسب وجهة نظر المستعمر"، وفي ذلك أيضا توفر لمزيد من الاراضي والاماكن للمستوطنين ومزيدا من السيطرة على زمام الأمور. [2]

حيث أن ظاهرة الهجرة تكون نتيجة عوامل كثيرة، فتاريخيا عاش المجتمع الجزائري بعد الإحتلال وخلال القرن التاسع عشر كله جميع انواع التقهقر الإجتماعي والإقتصادي إلى جانب القوانين الإستثنائية للسلطة عليه وفقدان الحرية السياسية مع ثقل الضرائب ومراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الإدارية الإستعمارية. [3]

وتفاقمت وضعية الأهالي بتوالي سنوات القحط والجفاف التي عرفتها الجزائر زيادة على المجاعات وموجات الجراد وقلة المحاصيل الغذائية وإنعدام المساعدات الحكومية كذلك

---

[1] أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس(1830-1954)، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2010-2011، ص20.

[2] نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص233.

[3] أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان فترة الإحتلال(1830-1962) المنعقد بفندق الأوراسي يومي 30-31 أكتوبر 2006، نسق أعمال الملتقى وجمع النصوص وأعدها للنشر(المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، الجزائر، 2007، ص 52.

إنتشار الامراض والأوبئة التي من جانبها حصدت اعداد كبيرة من السكان غلى جانب قطعان الماشية، كل هذه الظروف القاسية التي تعرض لها الجزائريون دفعت بالكثير منهم إلى الهجرة.[1]

❖ **الهجرة في الجزائر:**

الهجرة خارج التراب الوطني كانت الحل الوحيد بعد ان ضاقت سبل العيش وفقد الإنسان كل ممتلكاته، إما بالمصادرة أو السطو أو الظروف الطبيعية والمجاعات التي عصفت به.، وللعلم فغن هذا الخيار لم يكن إراديا وبالتالي فهذه الهجرة غير إرادية تارة جماعية وتارة أخرى فردية، فهناك الكثير من الأسر والعائلات الجزائرية التي هاجرت نحو دول الجوار كتونس والمغرب وليبيا وبعض الدول الإفريقية ودول المشرق العربي.[2]

فالسياسة الإستعمارية كانت تتبع أسلوب العقوبات حيث أنه في حال عدم تسديد الضرائب في ظل هذه الإجراءات القانونية والمخالفات سياق الأفراد إلى السجن أو لتأدية أيام من الأعمال مما دفع بالكثير من الذين لم يستطيعو التعايش مع هذا الوضع إلى الهجرة خارج الوطن تاركين وراءهم أراضيهم وأهاليهم وماضيهم المرّ. [3]

حيث عرفت فترة (1870–1880) عدة قوانين مست الشريعة الإسلامية خاصة قانون 06 جويلية 1880 الذي أمر بالتضيق على فريضة الحج قدر المستطاع وذلك لمنع الإتصال بالجامعة العربية الإسلامية بالمشرق والمحرضين على الهجرة، إلى جانب القوانين التي منعت اللغة العربية وفرضت الفرنسية في التعليم.[4]

---

[1] نادية طرشون، مرجع سابق، ص165.

[2] عميراوي احميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844–1916)، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص150.

[3] سارة بوترعة وحياة حمودة، مرجع سابق، ص61.

[4] براهم ياسين وبوزيدي صالح، الهجرة الجزائرية في بلاد الشام (1847–1918) مذكرة ماستر في التاريخ المغرب العربي الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة–الجزائر، 2022–2023، ص 28.

وفي هذا الشأن تشير رسالة الحاكم العام ألبيرت غريفي مؤرخة في 07 يناير 1887 (ربيع الثاني 1304هـ) إلى هذه الظاهرة حيث يبلغ عن تسعة أفراد من الأهالي من منطقة جرجرة ببلاد القبائل ذهبوا إلى الحج وذلك بعدما تسللوا من الحجاج بطريقة غير شرعية، كم إشتكى المحافظ في الوقت نفسه من السفن البريطانية التي لا تتخذ التدابير الأمنية التي لمراقبة الركاب غير الشرعيين وتمنع صعود الشرطة إلى السفن، وهذا ما شجع على تزايد الجزائريين الذين توافدوا على موانئ وهران والجزائر، وذلك لمحاولة الركوب لسفن الألمانية والبريطانية وغيرها المتجهة إلى الإسكندرية وغالبا ما تكون هذه الظاهرة في شهر رمضان.[1]

أيضا يجدر بنا التطرق إلى أن الإدارة العثمانيةفي السنوات مابين (1862 إلى 1882) قد قدمت الكثير من التسهيلات حيث منحت مجانا الأراضي والاموال لحوالي 1500 مهاجر جزائري لا سيما في الأراضي الفلسطينية بهدف الإستقرار فيها نهائيا.[2]

وهاجر الجزائريون كذلك إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وفلسطين وشبه الجزيرة العربية وإيران وتركيا وحتى الهند، أو قد تمتعوا بحرية كبيرة في المشرق العربي وتولى بعضهم المناصب العليا وكانت لهم إتصالات مع زعماء الجامعة الإسلامية. أما الهجرة نحو فرنسا فقد كانت خلال القرن 19م وبداية القرن 20م وكانت محدودة جدا حيث إقتصرت على فئة من مستخدمي المعمرين وبعض المغامرين والتجار.[3]

ومع إستمرار فرنسا خلال هذه الفترة حملتها القمعية لإبادة الدواوير والعروش وتهجير السكان ودفعهم إلى الجبال إنتقاما من المواجهات والثورات السابقة المعادة لفرنسا مما تسبب

---

[1] هواري قبايلي، ظاهرة الحج غير النظامي في الجزائر في الفترة الإستعمارية (1830–1945)، مجلة الدّارة، السعودية، 2019، ص76.

[2] براهم ياسين وبوزيدي صالح، مرجع سابق، ص28.

[3] عميراوي أحميدة أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري من (1830–1945)، مرجع سابق، ص52.

في العديد من الهجرات الجماعية نحو بلدان المشرق العربي.[1] وأذكر هنا بعض العينات منها فقط:

ففي الجنوب الشرقي الجزائري نسجل هجرة فرقة اللحاحة ومرداس وبنوصالح والنمامشة وسيدي يحي وبوطالب والربايع والهمامة والزغالمة والفراشيش...الخ، نحو تونس ومن الوسط نسجل أسرة بوعكاز وبنو أسحق والملكي بن عزوز ومن الجنوب الغربي الجزائري نسجل العديد من الأسر التابعة لقبائل التخوم الصحراوية الجزائرية المغربية و الصحراء الغربية، والتي من بينها: بنوجبل وأولاد جرير وأولاد سيدي الشيخ الغرابة ...الخ.[2]

وكانت أكثر المناطق التي خرج منها المهاجرون هي الأكثر فقرا وحرمانا مثل: القبائل الصغرى والكبرى وندرومة ومغنية إلى ان بلغ عدد المهاجين عام (1930) أكثر من 700.000 ونتجت عن هذه الهجرة سلبيات وإيجابيات منها:

- إستفادة الإقتصاد الفرنسي من الهجرة الجزائرية فقد إستغل السواعد الشابة في إعادة بناء فرنسا المخربة نتيجة الحرب العالمية الاولى كمستخدمين غير دائمين خلال الإضربات العمالية.
- تحسنت ظروف معيشة العمال المهاجرين وعائلاتهم أرض الوطن تحسنا نسبيا بالمقارنة مع غيرهم داخل الوطن.
- تزايد الوعي الوطني بصفة خاصة لدى المهاجريين نتيجة لبعدهم عن القمع السياسي والفكر داخل الجزائر.[3]

[1] براهم ياسين وبوزيدي صالح، مرجع سابق، ص29.

[2] عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، مرجع سابق، ص150.

[3] عميراوي أحميدة أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري من (1830-1945)، مرجع سابق، ص52.

- توحيد الجزائريين وتجميعهم كما اتاحت للمهاجرين فرصة الإحتكاك بالمجتمع الفرنسي والإطلاع على الإتجاهات السياسية هناك.[1]

وخلاصة القول فإن هذه النتائج المختصرة ساهمت إلى حد بعيد في مد التوسع الفرنسي ليس نحو الجنوب الجزائري فحسب بل طال دول الجوار كتونس سنة (1881) والمغرب الأقصى سنة (1912)، وبقية الدول المتاخمة للجزائر مثل مالي والنيجر وتشاد، بذلك يكون التوسع الفرنسي قد تمكن من بسط سيطرته على جزء كبير جدا من الصحراء الإفريقية الكبرى.[2]

جـ-الفقر والمجاعة:

كانت علامات الفقر كثير جدا خلال فترة حكم الجمهورية الثالثة حيث أن مجموعة الصغار والمتوسطين من المالكين هم الذين تألموا كثيرا من الإستعمار فبعد أن خسروا أراضيهم أو أبعدوا إلى أراضي سيئة لم يعد الفلاحون قادرون على الحياة من محاصيلهم فبينما كانوا في بداية القرن يملكون 5 هكتارات للفرد لم يعد لهم إلا 2.15 هكتار في نهاية القرن 19م.[3]

حيث تدهورت وضعية السكان المعيشية بشكل رهيب وعليهقد أصبح الجزائيين تحت وطأة الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة بعدما صودرت منهم ممتلكاتهم وتعرضهم لمختلف وسائل الإستعمار الفرنسي البشعة الامر الي أدى إلى تناقص عدد السكان.[4]

فقد ذكر عبد الرحمن الجيلالي أن الجزائر ما كادت تنتهي وتستريح من ويلات الحملة الفرنسية حتى تفاجأت بالمجاعة، إرتفعت فيها الاسعار وغلا المعاش غلاءا فاحشا

---

[1] سارة بن سديرة وأسماء صالح صالح، مرجع سابق، ص38.

[2] عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، مرجع سابق، ص150.

[3] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1945)، مرجع سابق، ص229.

[4] عميراوي أحميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، مرجع سابق، ص149.

وأصبح الناس يؤرخون لعام (1867) بعام الشر، وهناك من سمى المجاعة بالمسبغية أو القحط، كما يروي صالح العنتري أن الجزائريين لم يتعرضوا لأشد من هذه المجاعة في تاريخهم بحيث غادر الناس منازلهم والعشائر قراها فتشكلت مواكب طويلة على الطرقات بحثا عن الطعام وأقبل الجياع الذين كانوا يتقدون في الطوابير إلى المراكز إلى المركز الشمالية لقمة العيش في القمامة بحثا عن الطعام وأصبح الغني فقيرا والفقير مات ولم تبقى إلا المنازل خاوية.[1]

وبما أن الاراضي الزراعية كانت تشكل المصدر الرئيسي للدخل والعيش للجزائريين فقد قامت فرنسا لتنفيذ سلسلة من السياسات والإجراءات القانونية التي تستهدف ممتلكاتهم والإستلاء على اراضيهم.[2]

وتعرض القطاع الزراعي لعدة أفات مثل القحط والجراد مما تسبب في إنتشار المجاعة والاوبئة الفتاكة في أوساط السكان، وقد ساهمت الاوضاع الإقتصادية المرتدية والأوبئة والامراض المزمنة في إنخفاض عدد سكان الجزائر، لقد عرفت الجزائر فترات من المجاعة الجزئية خلال سنوات (1893–1897) التي غالبا ماتكون مصحوبة بالاوبئة وكلما زاد إنتشار البؤس حلت حالة الإضطرابات.[3]

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية:

لقد عملت حكومة باريسمنذ بداية الحكم المدني على دعم الإقتصاد الفرنسي بمقومات الإقتصاد الجزائري، فوضعت يدها على كل مجالات الإقتصادية وإنتهجت سياسة تمكنها من السيطرة عليها تمثلت في:

---

[1] بشير سعاد ومقطع شريفة، المرجع السابق، ص60.

[2] براهم ياسين وبوزيدي صالح، مرجع سابق، ص19.

[3] ارزقي شويتام، سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر (1830–1914)، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 02 ، ع 02 ، 2020، ص210.

أ-سياسة الإستيطان: هو إستعمار إجتماعي وإقتصادي وثقافي قام على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال سيادة بينما تكون أبعاد هذا الإستعمار هي إحداث نظام حكم ومجال سيادة من طرف قوة ماعلى هذا الإقليم وعلى حساب هذا الشعب لهدف نشر المدنية في أوساط هذه "الشعوب المتخلفة". ومن ثم يمكن الحكم على هذا الإستعمار بأنه ظاهرة فريدة من نوعها تتجاوز مسألة انه قرار سياسي أو هجمة عسكرية أو إحتلال أرض تتجاوز ذلك لتشكل تحولا كبيرا يمس مختلف جوانب الحياة الخاصة بالشعوب التي وقع عليها هذا الإستعمار.[1]

وقد شجعت السلطة الفرنسية هذه السياسة بإعتمادها على الهجرة فإزداد عدد الفرنسيين من 28.000 سنة (1840) إلى أكثر من 110.000 سنة (1848) من بينهم 52000 فرنسي وترتب عن هذا الزحف على الجزائر على الجزائر، إستعمار مدني بجانب الإستعمار العسكري، وتدعم هذا الإستعمار بإصدار سلسلة من قوانين وقرارت خولت للمعمرين الإستيلاء بطرق مختلفة على أجود الأراضي.[2] فبعد التطوين العسكري في عهد ملكية نابليون، والوتوطين الرأسمالي في عهد الجمهورية الثانية، عملت حكومة الجمهورية الثالثة على التوطين عدد كبير من الفرنسيين في الجزائر حيث رسمت الجمهورية لنقل 200.000 مستوطن وغعتمدت مبلغ 50 ملين لتنفيذ المرحلة الأولى من عمليات الهجرة.[3]

فمن عام (1871م إلى 1895م) الإحتلال لرسمي قد منح 643.546 هكتار موزعة على 13.301 قطعة التي إستقر بها عدد مماثل من العائلات الفرنسية المكونة من

[1] عميرواي احميدة، الساسية الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، مرجع سابق، ص31.

[2] عميرواي احميدة، أثر السياسة الإستعمارية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، مرجع سابق، ص46.

[3] سارة بن سديرة أسماء صالح صالح، مرجع سابق، ص24.

54.214 فردا منهم 5655 عائلة المشكلة من 25.171 فردا قادمين كلهم من فرنسا أما باقي العائلات التي قدر عددها بـ7646 والمتكونة من 29.143 فردا قد تم تجنيدها محليا.[1] وتنازلت الإدارة الإستعمارية مجانا على مساحة 34.726 هكتار لحركة الإستيطان الأوروبي مابين (1881–1882) وأنشئت أكثر من 197 قرية أسكن بها 30 ألف شخص أختير نصفهم من أوروبي الجزائر نفسها وفيما بين (1881–1889) تم تسليم 176.000 للإستيطان الاوروبي وزعت على 3206 حصة أغلبها مجاني، وقام أصحابها ببيعها في المزاد العلني إلى فلاحين أوروبيين آخرين كانوا يأجرون أراضيهم الزراعية إلى مزارعين من الأهالي.[2]

زد على ذلك أن كثيرين باعو أراضيهم من جديد ومن عام (1882) كانت 2331 عائلة قد تخلت عن أراضيها وبدا ضروريا القيام بموجة جديدة من الهجرة لترسيخ سيطرتها في منطقة التل وتذرع النواب الجزائريون أن نفقات الإنشاء لم تصل إلا إلى 16 مليونا ونصف مليون، فطلبوا من فرنسا في عام (1881) 50 مليون لبناء 175 قرية على أرض مساحتها 380.000 هتكارا منها 30.000 يجب الحصول عليها من الاهليين فكان لابد والحالة هذه من حملة إستهلاك جديدة، وأياد الجمهوريون الحملة وكفحها جميع ذوي الأفكار الحرة بقيادة الجمعية الفرنسية لحماية أهالي البلاد.[3]

وكانت توسع حركة الإستيطان الفرنسي في الجزائر عوامل ساهمت في إحتلال سيء في المجتمع الإقتصادي الجزائري والتي كان من بينها:

– هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في حرب (1870) وما نتج عنها من تهجير سكان "الألزاس" و"لوريين".

---

[1] أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص204.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري في الجزائر، مرجع سابق، ص30–31.

[3] شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص 86–87.

– قانون كريميو الذي أعطى الجنسية الفرنسية لليهود سنة (1870).

– قوانين وإجراءات مصادرة الممتلكات والأراضي.

– دور الصحافة والكنيسة في تشجيع الهجرة نحو الجزائر بالدعاية لها، وبفعل هذه المستجدات وفد على الجزائر كثير من المغامرين والباحثين عن الشهرة والربح السريع عدد كبير البطالين والطامعين[1]، كما أن التغيرات الإقتصادية والإجتماعية المواكبة للثورة الصناعية والتحولات السياسية، فالهجرة لهاعلاقة بنجاح البورجوازية التي أسست أنظمة سياسية وإقتصادية في أوروبا، الأمر الذي أدى بها إلى الحث عن مواطن نفوذ الإستيطان لها وإستغلال خيرات هذه البلاد لتصنيع منتجات جديدة توجه للبلد الأم، وتجعل هذا البلد سوق خارجية لتصريف منتجاتها.[2]

حيث عرفت وتيرة حركة الإستيطان في مرحلة حكم المدنيين سرعة كبيرة، فبعدما كان عدد المعمرين في عام (1870) يقدر بـ 245.500 معمر وصل في نهاية القرن 19م إلى 610.000 معمر، ونفس الوضع بالنسبة للقرى الإستعمارية المنجزة، فلما كان عددها يقدر بـ126 قرة في سنة (1850) وصل في عام (1880) إلى 558 قرية، ولأخذ فكرة واسعة عن تطور سياسة الإستيطان في الجزائر من سنة (1861) إلى غاية (1890) نقدم الجدول التالي:

[1] عميراوي أحميدة، مرجع سابق، ص 47.

[2] فيصلي روميساء وعمیار زهرة، التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر (1830–1870) مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة–الجزائر، 2021–2022، ص 56.

الجدول رقم (05): عدد المستوطنين الوافدين –عدد القرى التي تم تشييدها –والمساحة التي منحت لها[1].

المدة	القرى الفلاحية	المساحة بالهكتار	المستوطنون الأوروبيون
1861–1870م	23	73.211	129.898
1871–1880م	207	233.369	195.418
1881–1890م	89	161.661	267.672

نلاحظ بعد قراءة الإحصاءات الواردفي الجدول المعروض أن عدد القرى الفلاحية المنجزة خلال العقد الاول من الحكم المدني من (1871–1880) قر عرف إرتفاعا محسوسا إذ بلغ 207 قرية ونفس الملاحظة بالنسبة للمساحة الإجمالية للأراضي التي تمت مصادرتها حيث قدرت بـ 233.369 هكتار حيث نلاحظ أنه قد تضاعف عددها بشكل ملفت مقارنة بفترة الحكم العسكري (1861–1870) حيث كان عدد القرى الفلاحية 23ومساحة الاراضي 73.211 هكتار فقط ثم في الفترة الممتدة من (1881 إلى 1890) نلاحظ تراجع في عدد القربإلى 89 قرية ومساحة الأراضي 161.661 هكتار عكس عدد المستوطنون الاوروبيون الذي ظل في تصاعد مستمر وهذا يظهر بكل وضوح جشع الكولون الذي هيمنوا على مقاليد الإدارة في الجزائر.

❖ **إنعكاسات سياسة الإستيطان على المجتمع الجزائري:**

كان لسياسة الإستيطان الأوروبي بالجزائر أثار سيئة وخيمة العواقب في ميادين مختلفة، على الجزائريين، فقد تم تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا وماديا بل وحتى إداريا وإجتماعيا وسياسيا، ومزق المجتمع الجزائري

[1] أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص ص 205–207

شر ممزق وشرد وأفقر كما تم تحطيم ما دعي بالورجوازية في المدن الكبرى كانت تتألف من التجار والحرفيين والقضاة والمثقفين فشردوا كذلك وزاجموا في أعمالهم وأنشطتهم المختلفة من طرف الجالية الاوربية التي كانت تتصف بالشراهة في ميدان الإقتصاد والقسوة في ميدان السياسة والإدارة.[1]

– تنمية الفلاحة المضاربية التي تحصلت على فوائدها الشركات الرأسمالية الإمبريالية الإستعمارية منذ سنة (1880)، كما إستفاد أعوان الإدارة من بعد المسلمين أنفسهم الذين كونوا شبه طبقة إقطاعية أرستقراطية وسطى مكنتهم من الحصول على العديد من الإمتيازات وعلى بعض المناصب الحقيرة مقابل تأدية الولاء والطاعة للفرنسيين[2].

– خلق ظروف سياسية وثقافية وديمغرافية، إقتصادية من أجل القضاء على الشعب الجزائري أو تهميشه وإستبداله بسكان قدموا من فرنساومختلف البلدن الاوروبية بمعنى الجزائر أوروبية فرنسية[2].[3]

– فقد الجزائريون جزءا كبيرا من ممتلكاتهم وأرزاقهم نتيجة عمليات المصادرة التي فرضها عليهم المستعمرون فبعدما كانوا ملاكا أصبحوا خماسين عند المستعمرين أو بطالين يعيشون في ظروف قاسية وفقر مدقع وساءت أحوالهم المعيشية وتدهورت حياتهم الصحية نتيجة الجفاف والقحط الذي عم البلاد وإنتشار الأوبئة التي فتكت بحياة العديد منهم.[3]

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 35.

[2] عمراوي احميدة، السياة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844–1916)، المرجع السابق، ص137.

[1] فيصلي روميساء وعمیار زهرة، مرجع سابق، ص59.

[2] أرزقي شويتام مرجع سابق، ص209.

[3] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 36

كما حطم الإستيطان الفلاحون الجزائريون بسبب إنتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية وأرغموا على بيع مابقي منها بأيديهم نتيجة إرهاقهم بالضرائب وربا اليهود الفاحش، فإنخفظت ملكياتهم الزراعية عام (1883) بنسبة كبير.

ب- سياسة مصادرة الاراضي:

وهي سياسة إتبعتها فرنسا لمعاقبة الاهالي الثائرين سنة (1871) وقامت بحجز أملاكهم عن طريق فرض غرامة مالية على الجماعات الثائرة، مصادرة ممتلكات قائد الثورة ومصادرة كل املاك القبائل الثائرة إذ يقدر ما دفعه الاهالي للإدارة 65 مليون فرنك ذهبي أي نسبة 70.4% من ممتلكاتهم، وقد منحت الاراضي المصادرة القادمين من اللازوس ولورين خصوصا اما فيما يخص الغرامات تم توجيهها في إصلاح المدارس والثكنات والكنائس، حيث ان النظام المدني في نظر المسلمين "سيطرة المستوطنين" فكانوا يخشعون ان تصادر أراضيهم

وان يحكمهم رؤساء بلديات الاوروبين، وأن يخسروا قوانينهم المدنية وأن تتولي القضاء هيئات محلفين من المستوطنين، وكانت الصحافة الجزائرية (18 جريدة سياسية في عام 1870) قد نبهت زعماء العرب إلى أنهم قياداتهم وإمتيازاتهم وإلى أنهم لم يصلوا إلى المجالس العامة، وكان القضاة يعرون أن محاكمهم ستنزع منهم لصالح قضاة الصلح الفرنسيين[1]، وللحصول على الاراضي التي يحتاجوها المستوطنون الأوربيون، قامت الولاية العامة بمصادرة أراضي 313 بلدية قدرت مساحتها بـ 2.639.600 هكتار أما الأراضي التي لا يحتاجها المستوطنون الأوبيون فقد تقرر السماح بيعها إلى من المسلمين الجزائريين بسعر 50 فرنك للهكتار، إذ كانت الأراضي مثمرة و10 فرنكات إذاكنت غير مثمرة . فإن المقصود من هذه السياسة هو تفقير الناس وتجويعهم عن طريق بيع ماعندهم من بقر وغنم[2]

[1] سبع عادل وحوحو رمزي، سياسة الإحتلال الفرنسي في الجزائر (1870-1900)، مرجع سابق، ص99.
[2] شارل روبير اجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق،

وأرض لدفع الديون المفروضة عليهم[1]، كما قامت فرنسا بإتلاف ما أمكنها من وثائق ملكية الاراضي وصكوك الأوقاف، وعمدت إلى مصادرة الأراضي وتأميمها ونقل ملكيتها وبذلك إنتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الإستعمارية والكولون بلغت قرابة 6 ملاين هكتار سنة (1866)، منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وأضطر الكثير ممن أحتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الإستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أو اليهود لفوائد بلغت بعضها 20 % شهريا أي 240% سنويا. [2]

وتمكنت الإدارة الإستعمارية بين عامي (1881–1887) من الإستيلاء على 957.000 هكتار من الأراضي بصفة مجانية لم يطبق عليها مرسوم سيناتوس كونسليت 22 أفريل 1863 فأصحت ملكا للدولة إلى جنب أراضي البلديات وتم تسليم 120.097 هكتار من من الأرضي إلى مهاجرين أوروبيين ما بين(1891– 1900) وبذلك وصل مجموع ماسلم للمهاجرين الأوروبيين من أراضي خلال 30 عاما 287.000 هكتار من الأراضي أي مابين (1871–1900).[3]

كما صدرت بصفة جماعة أملاك وأراضي 300 و13 قبيلة ودوار وبلغ مجموع مساحات الأراضي المصادرة منها 130,611 هكتار، قدرت قيمتها الحقيقة نقدا بمبلغ 219,484,500 فرنك أضف إلى ذلك سائر أملاك المقراني والحداد وأفراد عائلتهما منقولا وعقارا وجاء في كتاب الحركة الوطنية لدكتور "أبو قاسم سعد الله" نقلا عن "شارل فافروا" قال بأن الأرض التي صادرتها فرنسا يومئذ بلغت 5,000,000 هكتار كما أنها أممت 2,500,000 هكتارا أخرى.[4]

---

[1] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 75.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص159.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 158–159.

[4] عبد الرحمان محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء 5، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2014، ص173.

ونتج عن عملية إنتزاع الأراضي هذه أن أصبح معدل ملكية الأوروبي من الأرض ما يقدر بـ 108 هكتار للمزارع الواحد، بينما قدرت ملكية المزارع الجزائري بـ 14 هكتار وكذلك تزايد تدخل للسلطات الإستعمارية في توجيه الإنتاج الزراعي من خلال التخصص في إنتاج المزروعات التجارية على عكس الزراعات المعيشية التي كان يعتمدها الجزائريون.

– الجدول التالي يبين استحواذ المستوطنين الأوروبيين على الأراضي الجزائرية بين (1870–1890).[1]

جدول رقم(06): يمثل استحواذ المستوطنين الأوروبيين على الأراضي الجزائرية بين (1870–1890).[2]

السنوات	عدد المستوطنين الأوروبيين المستحوذين على الأراضي الجزائرية
1870	775,000
1880	1,245,000
1890	1,635,000

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة استحواذ المستوطنين الأوربيين على الأراضي الجزائرية ارتفعت بشكل كبير خلال فترة حكم الجمهورية الثالثة وذلك نظرًا للسياسة التي اتبعتها هذه الأخيرة، وخاصة في الفترة الممتدة بين (1870–1880) والتي شهدت قفزة في نسبة الإستحواذ.

وكانت هذه المصادرة عن طريق القوة وتحت حجج واهية سواءا بالنسبة للأملاك العامة أو الاملاك الفردية أو الخاصة، خاصة الأفراد الذين أبدوا رفض التعاون مع الادارة الاستعمارية وتقديم يد العون والمساعدة العساكر الفرنسيين في إطار الحملات والغزوات التي

[1] نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص164.

[2] نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، مرجع سابق، ص164.

شنوها في مختلف مناطق الجزائر ونلاحظ بأن السلطة الاستعمارية اصدرت عشرات القوانين كلها تتعلق بمصادرة الاراضي وانتزاعها عنوة من ايدي مالكيها الجزائريين.[1]

وكذلك طرد السكان من أراضيهم واضطروا إلى اكتراء الاراضي المحتجزة التي هي ملك لهم كما أبعدو من السهول، وإلتجؤ إلى الجبال ومنعتهم إدارة الغابات من استغلال هذه الأماكن التي إتخذوها فيما سلف مراعي لمواشيهم.[2]

وقد تطورت سياسة المصادرة مع مختلف مراحل التوسع الاستيطاني والمصادرة حتى لم يبقى للجزائرية من الأراضي المملوكة إلا جزءًا بسيطاً جدا يتمركز في الجبال أو ما يسمي بالزراعات المعيشية.[3]

لقد أراد الإستعمار الفرنسى تحطيم القاعدة الاقتصادية للطبقة البرجوازية القديمة كبداية لتفكيك المجتمع الجزائري وعزل القيادات والمشايخ الحاكمة، وأعطت القوانين الصادرة عن الجمهورية الفرنسية بعد (1871) صلاحيات واسعة للوالي العام في الجزائر والحكام المقاطعات كلها تهدف إلى نزع الملكيات العقارية ومنحها لكولون.[4]

كما بادرت السلطات الفرنسية بمدينة الجزائر إلى اصدار قرارات وسن مراسيم متدرجة وفي فترات متلاحقة اسقطت عن الوقف مناعته "inaliénabilité" وأخضعته لقوانين المعاملات العقارية الفرنسي، وبذلك تمكن النازحون الأوروبيون حديثا إلى الجزائر من الاستحواذ على بعض الأملاك والأراضي الموقوفة وتحويلها إلى ملكيات خاصة بهم.[5]

---

[1] من اعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال (1830– 1962) ، مرجع سابق، ص50.

[2] نادية طرشون، مرجع سابق، ص166.

[3] من أعمال الملتقى الوطني حول الهدرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال(1830–1962)، مرجع سابق، ص50.

[4] بيرم كمال، مرجع سابق، ص 86.

[5] خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ص62.

حيث تذكر وثائق الادارة الاستعمارية حيث طرد سكان أولاد دزاير في منطقة "برقش" وتوطين مكانهم مائة وستون فرنسيا (17 عائلة) في مساحة قدرها 150 هكتارا سنة (1879)، وفكرة الطرد هذه التي اصطبغت بها العقلية الإستعمارية استمرت طيلة الوجود الفرنسي في الجزائر من الغزو إلى المفاوضات.[1]

ج- الزراعة:

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية، طوروا قطاعا زراعيا حديثا ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، أهمل المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب واتجه إلى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور الخبثية، والحوامض، والتبغ، وكذلك استغلال الحلفاء والفلين.[2]

حيث ارتبطت انطلاقة الإستعمار بالمصادرة وبقانون 1873 بين (1870 و1880) وتميزت الفترة فيما بين (1880-1900) بتطور الإستعمار تطوراً كبيرًا. فلقد توسعت القرى التي تم بناؤها من قبل أو تدعمت أسسها حتى وإن كان السكان الأصليون الذين هجروها قد حل محلهم أو سكان آخرون.[3]

وبعد الهجرات المتلاحقة "للكولون" إلى الجزائر قابلتها عمليات اغتصاب ومصادرة متتالية لأراضي الفلاحين الجزائريين وتوزيعها على المستوطنين الجدد، حيث اتسعت المساحة الزراعية "للكولون" وإنكماش للمساحات الزراعية للفلاحين الجزائريين ومن الأمثل

---

[1] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، جامعة8 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، 2010، ص35.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص253.

[3] أندري برنيان، مرجع سابق، ص 359.

النموذجية على ذلك والتي نشأت بعد إستيلاء "الكولون" على الأراضي الزراعية التي تقدر بألاف الهكتارات منها في:

- إقليم الجزائر (دائرة البليدة).
- عامر العين: 23 كلم غرب البليدة بـ 2,000 هكتار لـ 55 عائلة أوروبية.
- بورقيقة: 31 كلم غرب البليدة بـ 1,886 هكتار لـ51 عائلة أوروبية.
- سيدي عبد القادر وبومدفع: 38 كلم غرب البليدة بـ 1,213 هكتار لـ24 عائلة أوروبية.[1]

كما قامت فرنسا بتنمية الفلاحة المضاربية التي تحصلت على فوائدها الشركات الرأسمالية الإمبريالية الاستعمارية منذ سنة 1880م، كما استفاد أعوان الإدارة من بعض المسلمين أنفسهم الذين كونوا شبه طبقة إقطاعية أرستقراطية وسطى، مكنتهم من الحصول على العديد من الإمتيازات وعلى بعض المناصب الحقيرة مقابل تأدية الولاء والطاعة للفرنسيين.[2]

وفي 04 فبراير 1882م تمت دراسة مشروع جديد عرضت فيه الولاية العامة للجزائر برنامجا للدراسة بشأن خلق مدرسة تطبيقية للفلاحة، ومدرسة خاصة لزراعة الكروم وسقي الأراضي ومدرسة لتكوين الرعاة، أبدى المنبر الفلاحي لعمالة وهران اهتماما خاصًا بهذه المشاريع وطلب في نفس الوقت بتنظيم ندوات فلاحية بمشاركة تقنيين مؤهلين.[3]

---

[1] عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول لمكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، ط1، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص158.

[2] عميراوي حميدة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية، مرجع سابق، ص137.

[3] بن داهة عدة، مرجع سابق، ص257.

وبمقتضى قانون 16 جوان 1884م أدمجت كل الأراضي الفلاحية ضمن إطار الأملاك العمومية أي ما يعادل 2,400,000 هكتار من الأراضي الرعوية والعائلية نزعت من يد الأهالي.[1]

حيث شهدت المستثمرات الفلاحية الإستغلالية توسعًا كبيرًا وذلك بعد السيطرة على أخصب الأراضي، وكانت زراعة الكروم مظهر من مظاهر الإستغلال الإستعماري حيث توسعت مساحتها إلى 100,042 هكتار سنة بعدما كانت تقدر بـ 15,000 هكتار سنة (1879) ويرجع ذلك خاصة بعد الأزمة الناتجية عن مرضى "الفيلكو كسيرا لكروم" الفرنسية في 1880م، ما جعل الإدارة الفرنسية تشجع على زراعة الكروم.[2]

كما بدأ الإهتمام بزراعة الحوامض بداية خميسنات القرن التاسع عشر إلا أنها شهدت نشاطا واسعًا خلال مرحلة حكم الجمهورية الثالثة، حيث بلغت مساحتها حوالي 50,000 هكتار وإنتاجها 500,000 طن والصادرات 150,000 طن في المتوسط سنويا وإلى جانب الكروم والحوامض إهتمت فرنسا بالحلفاء لقيمتها التصديرية، وقد تركز إستغلالها في السهول العليا الغربية، وبلغ حجم صادراتها 140,000 طن عام (1925).[3]

[1] محمد سكال، بسم الحضارة (جرائم حرب ضد الإنسانية إرتكبت في الجزائر(1830-1962) مقتطف من شهادات، ترجمة بشير بولفراق، مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص97.

[2] نادية زروق، سياسة الجمهورية الثالة في الجزائر(1874-1900) دار هومة، الجزائر، 2014، ص174.

[3] بشير بلاح، مرجع سابق، ص255.

ثالثا: الأوضاع الثقافية والدينية:

1-التعليم الفرنسي:

أ-التعليم الإبتدائي:

في بداية الأمر اهتم "جول فيري* JulesFerry "بقضية التعليم في الجزائر وكان ذلك منذ (1879)، وقبل أن يعرف الجزائر، ومن فرنسا كتب إلى الحاكم العام الفرنسي "GREVY" يقول: "تراودني رغبة كبيرة في أن أضع تحت الدراسة كل القضايا التي لها علاقة بالتعليم العمومي في الجزائر، وعلى رأسها قضايا التعليم الإبتدائي"، ثم أوفد إلى الجزائر بعثة مكونة من الخبراء ومفتشين عامين وضعت تحت يده تقرير أن مناطق تيزي وزو من بين مناطق الجزائر الأخرى هي الأكثر تقبلا للثقافة الغربية، وعلى هذا الأساس كتب جول فيري إلى الحاكم العام الفرنسي في 11 أكتوبر 1880م يطلب منه الإستعداد لفتح أكبر عدد ممكن من المدارس الفرنسية في هذا الجزء من الوطن[1]، و خصص ميزانية لوزارته لبناء 15 مدرسة إبتدائية في الجزائر سنة (1880)، حيث أصبح هذا التعليم الذي سمي بالتعليم الأهلي تحت أيدي معلمين فرنسيين أو متفرنسين وفقا قرار إجبارية التعليم سنة (1881) كما هو في فرنسا، كما سميت هذه المدارس بالمدارس (العادية)، وأصبح يشرف

*جول فرانسوا كميل **jules François camille** ولد في 5 أفريل 1832 في مدينة سان ديبيSaint die b توفي في باريس 13 مارس 1893، لقد استهل حياتهالمهنية في سلك المحامات ثم التحق بصفوف الإمبراطوريين سنة (1869) تم انتخباه نائيا لدى الهيئة التشريعية، وعين كوزيرا مكلفا بالتربية الوطنيةفي فيفري (1897) ضمن فريق حكومة واديجنتن **waddington**. أنظر: دحو فغرور، جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور جديدية، جلد 1 عدد 1، مارس 2011، ص 111.

[1] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ط2، دويوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016، ص 114.

عليها معلمون فرنسيون ثم أنشأت أقسام للطفولة من الجنسين بإشراف نساء فرنسيات أو جزائريات، ومدارس أخرى سميت أيضا (الرئيسية) وهي التي تضم ستة أقسام فقط.[1]

حيث صرح البرلمان للحكومة على وجود 102 مدرسة أهلية سنة (1880)، غير أن الحكومة أدركت حقيقة ذلك من طرف مفتش عام كان في مهمة ولم يكتشف في الميدان إلا 75 مدرسة، وكان نصف هذا العدد موجود في القبائل[2]، ووفق قرار 9 نوفمبر 1881، صدر مرسوم ينص على إنشاء 8 مدارس في المنطقة، لكن بسبب العراقيل التي وضعتها الولاية العامة بدفع من المستوطنين اقتصر على فتح 4 مدارس فقط في كل من "تيزي راشد تاوريت ميمون، ميرا، جمعية الصهاريج".[3]

فخلال السنة نفسها كلف السيد "ماسكاري" أحد المتحمسين للسياسة التعليمية في منطقة القبائل من طرف لافيجري بمهمة الإطلاع على السكان ومعرفهم من التعليم الفرنسي فاستنتج 51 صوتا مع التعليم الفرنسي و16 صوتا ضده، ولكن لم يقبل هؤلاء بالتعليم الفرنسي إلا شريطة تدريس أحد الجزائريين اللغة العربية لهم، لهذا كانت أسئلتهم على "ماسكاري": "علموا أبناءنا اللغة العربية"، فكان جواب ماسكاري: "نعلمها لهم كلغة أجنبية"، وهذا دليل على تمسك الجزائريين بلغتهم العربية.[4]

حيث نزل عدد تلامذتها بدورهم إلى أقل من الربع تقريبا وصل إلى 3172 تلميذا عام (1880)، منهم 2714 ذكورا، و358 إناثا، وهكذا وصلت حالة التعليم في الجزائر إلى

---

[1] أبو قاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، 1992، ص 343-344.

[2] شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 250.

[3] جمال قنان، التعليم الأهلي في الجدزائر في عهد الإستعمار (1830-1944)، منشروات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 109.

[4] عزوز فاطمة، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ما بين (1870-1945)، مذكرة ماستر في التاريخ العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة إبن خلدون تيارت، (2014-2015)، ص49.

الحضيض بعد نصف قرن من الإحتلال الفرنسي كما عرف ركودا كبيرا، إلى غاية هاته السنة، لم تبدي السلطات المدنية والفرنسية أي اهتمام كان لتعليم الجزائريين[1]، حسب ما قال أحد الموظفين الفرنسيين الكبار "أوجين فورميسترو**FOURMESTRAUXEUGENE**" عام (1880): "لقد فرطنا في تعليم الأهالي حتى نزل لمستوى أدنى بكثير مما كان عليه قبيل الإحتلال".[2]

وذلك نتيجة لتوقف القروض من الحكومة للبلديات بدعوى أن هذه لا تطلبها، كما أن البلديات لم تصرف على التعليم الأهلي بدعوى أن الأهالي غير قابلين للتعليم وأن لديهم ما يكفي من المدارس القرآنية، وأن هناك من ذهب بأن تعليمهم سيوقظهم ضد الفرنسيين فالأفضل إذا تركهم في حالة الجهل[3]، إلى جانب ذلك غلق المدارس بحيث أنها كان لا تؤدي أي وظيفة معينة بعد التخرج، ولا تضمن مستقبلا لخريجيها.

إضافة إلى الموقف الوطني المتحفظ إزاء المدرسة الفرنسية دورا هاما في هذه المدارس لقد كان الأبناء يبعثون أبنائهم إلى مدارس البايلك مع توصيتهم: "لا تسمعوا أو تتعلموا شيئا مما يقوله لكم المدرس، لأنه يريد أن يبعدكم عن دينكم"، وظل المدرسون الجزائريون في المدارس الفرنسية مرفوضين من أبناء جلدتهم معتبرون بأنهم مرتدين رغم أنهم لم يتجنسوا بالجنسية الفرنسية، وكانوا يثقون في المدرسين الجزائريين الأحرار فقط، كما كانت أمور التدريس مقصورة على الجزائريين المتخرجين من مدارس المعلمين ليعملوا كمساعدين إذا حصلوا على شهادة إبتدائية، وكمميزين في حالة فشلهم في الحصول على هذه الشهادة.[4]

---

[1] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص129.

[2] مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمدتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص414.

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص344.

[4] عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص131.

فإذا نظرنا إلى التعليم الإبتدائي من حيث تقسيمه ومدارسه، رأينا أن المدارس الإبتدائية الخاصة بالأوروبيين تشمل مايلي:

- مدرستان لتخريج المدرسات الأولى في بوزريعة قرب الجزائر والثانية في قسنطينة.
- ثلاث مدارس لتخريج المدرسات الأولى في مليانة والثانية في قسنطينة والثالثة في وهران.
- 10 مدارس إبتدائية عليا للذكور تقع في: الجزائر، بوفاريك، الحراش، قسنطينة، سيدي بلعباس، مستغانم، مليانة، وباتنة، سطيف، والمدية.
- 8 مدارس ابتدائية عليا للإناث تقع في: الجزائر، البليدة، مليانة، قسنطينة، معسكر، مستغانم، سطيف، سيدي بلعباس.[1]
- 1530 مدرسة إبتدائية تشمل 2791 قسما.
- 106 مدارس أمومية عامة.

وجملة الأوروبيين الذين يتلقون علومهم بهذه المدارس يبلغون 136000 من البنين والبنات وجملة الأوروبيين 913 ألف أما بالنسبة للمسلمين، فكان منهم حوالي 60 ألف يدرسون في المدارس الحكومية فالتعليم يعطى لواحد بالمائة من المسلمين ولنحو 10% من الأوروبيين وبالنسبة للمسلمين الذين يتلقون علومهم في نفس المدارس الفرنسية فهو قليل لا يتجاوز عدده 9 آلاف فقط، أما البقية وهي 48 ألف فتتلقى للعلوم الفرنسية في مدارس خاصة تدعى بالمدارس العربية الفرنسية، يقدر عدد هذه المدارس في كل القطر الجزائري 541 مدرسة منها 519 للذكور بها 1033 قسما وتلاميذها 45 ألفا و22 مدرسة للبنات بها 80 قسما وتلاميذتها 3000 فقط.[2]

---

[1] أحمد توفيق المدني، أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري، مج9، عالم المعرفة، الجزائر 2010، ص 129.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر: تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية وعناصر سكانها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها وحالاتها الإقتصادية والعلمية والإجتماعية، المطبعة العربية، الجزائر، 1931، ص 294-295.

أما بالنسبة للمواد التي يتلقاها فكانت اللغة الفرنسية هي أكثر قسم من المواد التي تدرس تحت عنوان تعليم اللغة الفرنسية وهي نقطة الإنطلاق في المدرسة والقطب وكل التعليمات والمواد الأخرى التابعة لها.[1]

وعلى الرغم من كل الإجراءات التي استعملها جول فيري في سياسته التعليمية من أجل دفع مستوى التعليم للجزائر ظلت هذه التجربة سنة (1830–1880) عبارة عن محاولات انتهت بالفشل، حيث يمكن إجمال فشل المدارس العربية الفرنسية فيما يلي:

- ضعف الإمكانيات المادية وانعدامها أحيانا.
- إهمال السلطات الفرنسية المحلية لهذه المدارس.
- رفض الأوروبيين الشديد لهذه المدارس.
- تخوف وتحفظ الجزائريين من هذه المدارس ذات الطابع الفرسي.[2]

ب- التعليم الثانوي:

لم يكن التعليم الثانوي في مأمن عن النكسات التي أصابت التعليم الإبتدائي وإنما هو الآخر أصابه نفس الإنكماش والتقهقر مادام الموقف المعارض للتعليم واحد، فجاء المرسوم الذي أصدره الحاكم العام في 28 أكتوبر 1870 والذي ألغى المعاهد العربية الفرنسية ذات المستوى الثانوي، وألحق طلابها في ثانوية العاصمة ومعهد قسنطينة مع فصل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين، حيث كان عدد التلاميذ الجزائريين بهذه المعاهد 50 من مجموع 253 تلميذا لينخفض هذا العدد إلى 21 من مجموع 434 في عام (1880)، بحيث كان

[1] محمد رافة، الوضعية التعليمية للغة العربية إبان الإحتلال الفرنسي من خلال كتاب تعليم الأهالي في الجزائر لموريس بولار 1910م، مجلة الشهاب، مج 4، ع 4، الجزائر 2018، ص 479.

[2] عبدالقادر حلوش، مرجع سابق، ص 132.

توظيف واختيار التلاميذ الجزائريين لهذه المعاهد من اختصاص المكاتب العربية*، وإنتقائهم يخضع لشروط مصلحية أي بعض فئة معينة من الوسط الجزائري دون الوسط الجماهيري أو عامة الناس، هاته الفئة هي نفسها تتعامل مع الإستعمار بحكم موقعها الإجتماعي وتأثيرها السياسي على المجتمع.

أثرت هذه السياسة التعليمية الإنتقائية بشكل السلب حيث بدأ عدد التلاميذ الداخليين persiomaires في هذه المعاهد في الإنخفاض خاصة بعد عام (1880).[1]

وذلك نتيجة تقلص وضعف عدد المتعلمين الجزائريين. الجدول الآتي يوضح عدد الطلاب الملتحقين بالمعاهد العربية الفرنسية[2]:

جدول رقم (07): جدول يمثل عدد الطلاب الملتحقين في المعاهد العربية وافرنسية

السنة	العدد
جانفي 1882	88
ديسمبر 1882	83
ديسمبر 1873	84
ديسمبر 1874	86
ديسمبر 1875	94
ديسمبر 1876	93
ديسمبر 1877	104
ديسمبر 1879	104
ديسمبر 1880	100

*بأنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان تأهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإرادة عامة ومنتظمة وكذلك تهيئة السبل بالإستيطان الفرنسي وذلك عن طريق توفير الأمن وحماية كل المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الجزائريين، وهذا التعريف يعود إلى الضابط "دوماس". أنظر: بودراع إيمان، السياسة الإستعمارية في الجزائر خلال الحكم العسكري (1830-1871)، درس موجهة إلى طلبة السنة 1ماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية، (2010-2011)، ص 52-53.

[1] عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 132-133.

[2] عبد القادر حلوش، مرجع نفسه، ص 133.

نلاحظ من خلال هذا الجدول إرتفاع عدد الطلبة الملتحقين بالمعاهد العربية الفرنسية حيث عرفت سنة (1872)، نسبة 88 طالب فقط ليزداد عدد الطلبة تدريجيا منذ شهر ديسمبر 1874 والذي قدر بـ 86 طالب ليصل إلى مئة طالب خلال سنة (1880).

يزاول هذا التعليم في 49 مدرسة ثانوية من درجة (ليسي) أو (كوليج) وهو يشمل: 34.868 تلميذا بين فتيان وفتيات، منهم 5300 فقط من الفتيان الجزائريين، و952 من الفتيات.[1]

أما عن حالة التدريس في المعاهد الثانوية، فالمدرسون يكونون من المسلمين الذين تخرجوا منها ومن الفرنسيين والعلوم التي تدرس هي: اللغة الفرنسية والجغرافيا والتاريخ والقوانين والأنظمة الإدارية والحساب ومبادئ الهندسة والعلوم الطبيعية والكونية وحفظ الصحة، ثم اللغة العربية والتوحيد والفقه الإسلامي.[2]

كما أنه خلال سنة (1880) قد منحت الأكاديمية 67 شهادة بكالوريا فقط بحيث يرتفع عددها في السنوات القادمة إبتداءا من (1940).[3]

ج- التعليم العالي:

نشأ رسميا سنة (1879)، بدأت المحاولة الأولى من طرف بول بارت ولما وضع اقتراحا لدى غرفة النواب (1877) بإنشاء مركز جامعي في الجزائر، ثم جاءت المحاولة من طرف وزير الأشغال العمومية لما وضع مشروعا في فيفري 1878 تم التصويت عليه في

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1956، ص 143.

[2] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مصدر سابق، 301.

[3] جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار (1830-1944)، منشورات المركز الوطن للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 229.

20 ديسمبر 1879 من طرف مجلس الشيوخ[1]، وكانت في أولها تضم 9 من الأساتذة المكلفين بالدروس بالإضافة إلى 6 مكلفين بالتحضير وكان برنامج مدرسة العلوم في الجزائر هو برنامج الكلية المماثلة في فرنسا والفرق هو أن مدرسة العلوم في الجزائر لا تمنح شهادة ليسونس وعلى الطالب أن يحصل على ذلك في فرنسا قبل تأسيس جامعة الجزائر، لكنها شهادات أقل درجة من الليسانس في الفيزياء والكيمياء.[2]

ففي السنة نفسها تكونت المدارس العليا الثلاث:

الأدب والحقوق والعلوم بالإضافة إلى المدرسة الرابعة وهي الطب، وبين سنتي (1880–1900) نشطت هذه المدارس الأربع لخدمة الإدارة الإستعمارية كل في مجاله، فالمدارس الآن أصبح خلية نحل للإستشراق الفرنسي، ومدرسة الحقوق مركزا لتسخير الشريعة الإسلامية للقانون الفرنسي ودمج القوانين وتخرج القضاة، كما كانت مدرسة العلوم أيضا تخدم المصالح الإستعمارية، لكن هذه المدارس العليا لم تكن مستقلة في برامجها وشهاداتها، فمهما درس الطالب الفرنسي فعليه أن يجري الإمتحان النهائي ويحصل على شهادته في فرنسا، ضمانا للمحافظة على المستوى من جهة والتبعية من جهة أخرى.[3]

لكن عدد الجزائريين كان ضئيلا جدا فهو لايتجاوز الخمسة في آخر القرن الماضي، أما خلال الثلاثينيات من هذا القرن فقد وصل عددهم إلى 14، بينما كان عدد الفرنسيين فيها 198[4]، ويمكن توضيح توزيعهم على الشكل التالي:

---

[1] مختاري الطيب، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال القرن19، مجلة الباحث، مج7، ع2، ديسمبر 2015، ص15.

[2] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)، الجزء السابع، ط1، دار المغرب الإسلامي بيروت لبنان 1998، ص 292.

[3] أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860–1900)، ج1، مرجع سابق، ص 388–389.

[4] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)، مرجع سابق، ص 293.

الجدول رقم(08): جدول يمثل عدد الطلبةالأروبيين والجزائريين الملتحقين بمعاهد التعليم العالي

الكلية	عدد الطلبة	نوع الطلبة	عدد الطلبة	نوع الطلبة
الحقوق	1528	أوروبي	179	جزائري
الطب	714	أوروبي	110	جزائري
الصيدلة	393	أوروبي	34	جزائري
الأدب	1157	أوروبي	172	جزائري
العلوم	762	أوروبي	62	جزائري

وهكذا يوجد طالب واحد لكل 227 لنسبة الأوروبيين بينما لايوجد إلى طالب واحد لكل 151500 من المسلمين.[1]

2- التعليم العربي الإسلامي:

أ- التعليم في الكتاتيب:

لقد حافظت الجزائر على تقاليدها العربية والإسلامية في التعليم والثقافة، فالكتاتيب كانت منتشرة في كل بقعة[2]، فالكتاب عبارة عن مدرسة يقال لها في اللهجة العامية "مسيد"، وهو تابع لمسجد أو ضريح والي في المدن والقرى وأما في الأرياف البوادي فقد كانت توجد بيوت من الشعر يقال لها "الشرية" يلتحق بها الصبيان ويشرف عليها ما يسمى بالمؤدب الذي يختاره شيخ القبيلة.[3]

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مرجع سابق، ص 143.

[2] إبراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 212.

[3] نصيرة حسان زمرلين، التعليم الإسلامي في الجزائر لي ظل الإحتلال الفرنسي من (1830-1962)، رسالة الماجيستر في التربية الإسلامية، جامعة أم القرى مكة المكرمة مملكة العربية السعودية، كلية التربية قسم التربية الإسلامية، (1406-1407هـ)، ص 18.

ارتبطت الكتاتيب بالمساجد كما ارتبطت الزوايا بالطرق الصوفية، ووظيفتها تحفيظ القرآن الكريم بالأطفال وترتيله لهم وهي أحيانا بيوتا منفردة وأحيانا مجموعات من البيوت، تكثفت في عهد الإستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عشر والعشرين ميلاديين كأسلوب لمواجهة سياسة التنصير والتمسيح والفرنسة وحماية الشخصية الجزائرية حيث أنها عوضت إنهيار المساجد وأصبحت رمز استمرار التعليم القرآني، فالمنهج المتبع في الكتاتيب يعتمد على[1]:

– قراءة القرآن وكتابته ولفظه واستظهاره على ألواح الخشب، ولم تكن هناك طريقة تدرس غير الإستظهار كما لم تكن مواقيت محددة للتعليم وإنما الطالب (المعلم) هو الذي يحدد وقت التدريس وكان التلاميذ الذين يلتحقون بالكتاتيب صغار تتراوح أعمارهم بين 6 و10 سنوات.

مما ميزها أكثر هو كثرة الإقبال وذلك بفضل مكانتها الإجتماعية وما حظيت به من احترام وتقدير من طرف الشعب الجزائري، بحيث كان لها دور فعال في التعليم الديني لأطفال الصغار والحرص على حفظ القرآن كما لها وظيفة أخلاقية وعلمية.[2]

يعطينا أحد الفرنسيين صورة عن طريقة التعليم داخل الكتاتيب في وصفه وهو يشاهد معلم قرآن يدرس فيقول: بولسكي "إن حصة الحفظ تجري في مدرسة "مكتب صغير" مفتوح عادة على الشارع، وكل المارة يشاهدون ما يجري، الأرض مغطاة بالحصير والتلاميذ يجلسون عليها حفاة متربعين ويقف المؤدب وسطهم بيده عصى، وللتلاميذ ألواح خشبية يكتبون عليهم بأقلام من القصب، وهم يكتبون من إملاء المؤدب وبعد أن يطلع المؤدب على

[1] عبد الحميد عومري، التعليم الإبتدائي في الجزائر بالمدرسة الفرنسية والكتاتيب القرآنية (1880–1914)، مجلة المعارف للبحوث والداراسات التاريخية، مج 2، ع 5، نوفمبر 2016، ص 258.

[2] آسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسين مجلة دراسات نفسية وتربوية، مج4، ع2، ديسمبر 2012، ص 73.

ماكتبوا يقرؤون جميعا بصوت عالي..."[1]، حيث ينتقد بعض الكتاب في هذه الطريقة في التعليم بدعوة الإصلاح في طرق التعليم في الكتاتيب والذي اقترح منهج آخر في التدريس فيقول أحدهم: "أرى أن يجعل الأولاد المتعلمون طبقات على حسب الأسنان والإدراك أي قسما قسما ويكون تعليم الصغار من سبعة أعوام إلى إثني عشرة سنة، مقتصر على قراءة القرآن بالإملاء والكتابة على قاعدتنا في الألواح من الخشبة والقصدير، العناية بالحفظ وصناعته لأنه معراج وسلم إلى الأدب واللغة العربية، فيتمادون في حد البلوغ مع قواعد عربية وسائل صرفية إلى دراسة الفقه والتوحيد والتفسير والتاريخ العام وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم والجغرافيا والإنشاء والحساب والفرائض والمعاني والبيان والمنطق إلى أن يبلغوا ثمانية عشر عاما من أعمارهم فيزيدون سنة أوسنتين في الأصول والعلوم العالية ودراسة السياسة العامة الدولية فيمتحنون أثناء تلك المدة ويتخرج منها أفراد يتلون الوظائف الدينية وغيرها".[2]

ب- التعليم في الزوايا:

تعتبر الزوايا مركز العلم والثقافة العربية الإسلامية بالجزائر ومأوى الطرق الصوفية والنشاط الديني خاصة، كما كانت أيضا مدارس ملاجئ وبيوتا للعمل الخيري، اختصت أكثر بتحفيظ القرآن وتعليم ما يستلزمهم، العلوم اللغوية والشرعية والتاريخية.[3]

ومؤسسو هذه الزوايا رجال دين متصوفون متزهدون بدأت حركاتهم تظهر في المشرق الإسلامي منذ القرن 2 هجري إلى غاية وصولهم إلى بلاد المغرب العربي وانتشر بها بشكل

[1] أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، ج3، مرجع سابق، ص 41.

[2] أبو يعلي الزاوي، تاريخ زاواوة، مر سهيل الخالدي ، ط1، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2005، ص 152.

[3] عبد العزيز شهبي، الزوايا والصوفية والعزابة والإحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص 46.

واسع ومكثف في القرن التاسع عشر وما بعده خاصة خلال الزحف الإستعماري في القرنين 19 ومع مطلع القرن العشرين.[1]

فشأن الزوايا في الجنوب الجزائري لقد لعب دورا بالغ الأهمية في نشر الإسلام واللغة العربية، وحتى الأقطار المجاورة للجزائر، وتخرج منها علماء وفقهاء وحفظة القرآن الكريم، كما أنها بمثابة مدارس إبتدائية وقانونية ومعاهد علمية في آن واحد[2]، حيث كان بعض فقهاء توات* يبنون زوايا ويتخذونها أماكن للخلوة والتعبد بجانب تخصيص أجزاء منها للتدريس، وكان الكثير من الطلبة الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم يقصدون هؤلاء المشايخ للتعليم على أيديهم ويمنحونهم الإنجازات العلمية والأدبية، وملازمتهم بالإطلاع على أمهات الكتب التي تتعلق بآداب الدين وأسباب التنزيل والفقه والتفسير وغيرها[3]، إضافة إلى تعليمهم التاريخ والجغرافيا والفقه والسنة والفلسفة.[4]

❖ **مراحل التعليم في الزوايا:**

❖ تتوفر الزوايا مبدئيا على مرحلتين أساسيتين وهما:

---

[1] يحيى بوعزيز، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مجلة الدراسات الإسلامية، مج4، عدد7، جوان 2005، ص 49-50.

[2] عبد العزيز شهبي، مرجع سابق، ص 47.

* إقليم يقع جنوب غرب الصحراء الجزائرية التي هي جزء من الصحراء الكبرى الإفريقية، يشمل هذا الإقليم على عدد من الواحات والمدن والقصور تزيد على ثلاثمائة وخمسين واحة مباشرة، ويقع بين خطي عرض 26-30 درجة شمالا وبين خطي طول 4 غربا و1 شرقا والإقليم حاليا يقع ضمن امتداد (أدرار وتيميمون وعين صالح) الأولى كانت تعرف باسم منطقة توات والثانية باسم منطقة قورارة والثالثة باسم منطقة تيديكليت وقد أطلق بعض الكتاب القدماءعلى المناطق الثلاثة مجتمع اسم (إقليم توات). أنظر: فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، دراسة لأوضاع الإقليم السياسية والثقافية، أطروحة دكتوراه دور الثالث تاريخ، معهد العلوم الإجتماعية، دائرة تاريخ، جامعة الجزائر، 1977، ص 87.

[3] فرج محمود فرج، مرجع سابق، ص 87.

[4] آسيا بلحسين رحوي، مرجع سابق، ص 74-75.

أ- مرحلة الإعداد: ويفترض في طلبتها أن يكونوا قد أنهوا المرحلة الإبتدائية من التعليم ليتم إعدادهم في هذه المرحلة خلال عامين دراسيين لمرحلة التحصيل أو الثانوية العامة الأصلية.

ب-مرحلة التحصيل: ويفترض على طلبتها أن يكونوا من حفظة القرآن الكريم وذوي المستوى الإعدادي من التعليم، ويتمكن الطلبة في هذه المرحلة ومدتها4 سنوات دراسية من اكتساب شهادة التحصيل (الثانوية الأصلية) التي تسمح لهم إما بالعمل ضمن سلك الأئمة بعد فترة تكوين قصيرة وإما بمواصلة التعليم العالي في المعاهد والجامعات المختصة بأصول الدين والعلوم الإسلامية.[1]

وسيراعي مجلس المشايخ حالات التفوق في المرحلتين في الترقية السريعة والتوجيه العلمي أوالعملي، كما سيراعي مدى ضرورة والإمكانية إنشاء مرحلة إبتدائية تسبق المرحلتين المذكورتين، على أن يتلقى فيها التلاميذ مبادئ العلوم الضرورية مع تمكينه من القراء والكتابة.[2]

❖ **أهمية الزوايا:**

- إهتمت بتحفيظ القرآن ونشره بصورة مكثفة في الأجيال الإسلامية المتعاقبة وعممته بين مختلف الطبقات الإجتماعية وساعد ذلك على حمايته من النسيان والضياع والإندثار.

- احتضنت اللغة والثقافة العربية والإسلامية ونشرتها بشكل واسع ومكثف وفتحت أبوابها لطلاب العلم والمعرفة.

- عملت على نشر الإسلام في المواطن والأصقاع التي لم يصل إليها خاصة الأقاليم الصحراوية النائية.

- عملت على إزالة الفوارق الإجتماعية المختلفة فقربت بين الأغنياء والفقراء والعلماء والأميين وشرفاء الأصل وغيرهم وصانتهم في بوتقة واحدة وألفت بينهم جميعا.

---

[1] صالح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البرق لبنان بيروت، ص 362-363.

[2] صالح مؤيد العقبي، مرجع سابق، ص 363.

– لعبت دورا بارزا في إنهاء الخلافات والخصومات بين مختلف الفئات والطبقات الإجتماعية، وذلك بفضل مركز شيوخها ومقديمها ووكلائها فلعبت دور الحاكم وقللت من المشاكل وتمتع المجتمع الجزائري بنوع من الإستقلال النفسي والخلقي.

– شاركت هذه الزوايا مشاركة فعالة في مقاومة نظم الحكم الطاغية والمستبدة سواء منها المحلية والإستعمارية وتصدى زعماؤها للمقاومة طيلة القرن 19.

– الزوايا هي الخلية الحية التي تفرز النسغ الخياتي المغذي للنظام الاجتماعي من جهة والمنظم لعملية الصيرورة والسيرورة الاجتماعية من جهة أخرى، كما تعتبر بمثابة السلطة المرجعية التي تولى حماية المجتمع من التبدد والذوبان.[1]

❖ **أساليب الإدارة الإستعمارية في القضاء على الزوايا:**

- مراقبة تعليمها ونشاطها.
- هدم بعضها ومصادرة أملاكها وضم مداخيلها إلى أملاك الدولة الفرنسية.
- إنشاء المدارس الفرنسية الإبتدائية في المدن والأرياف لسحب التلاميذ من الزوايا ونشر التأثير الفرنسي.
- منع الزوايا من نشر التعليم العام وفرض برنامج ضيق عليها لا يتعدى تحفيظ القرآن الكريم.[2]

وما نستنتجه من هذه المحاولة التي أرادت تطوير التعليم الفرنسي داخل الجزائر السياسة التعليمية التي جاء بها جول فيري في بداية الإحتلال التي لقيت كسادا كبيرا في هذا

[1] أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية – المنعقد بجامعة السينيا وهران، يومي 25 و26 ماي 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، منشورا وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص 81.

[2] رابح محمد، الجيلالي عبد القادر بلوفة، التعليم العربي الإسلامي والفرنسي إبان الحقبة الإستعمارية الجزائر أنموذجا، مجلة الدراسات التاريخية، مج 22، ع 1، الجزائر، 2021، ص 253.

المجال فيما بعد بفعل عدم توفر الإمكانيات والظروف الملائمة للشعب الجزائري من أجل تلقيه للتعليم وبفعل عدم تقبل المستوطنين لهاته السياسة، ليظهر بعدها التعليم العربي الذي لقي ترحيبا من طرف الشعب الجزائري بفضل مؤسساته الدينية التي هدفت إلى تحسين المستوى التعليمي وتثقيفه الثقافة العربية الإسلامية فقط.

خلاصة:

بمجيء الجمهورية الثالثة وفي فترة الحكم المدني في الجزائر شهدت الجزائر تحولات كبيرة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، حيث تميزت هذه الفترة بمحاولات الإستعمار الفرنسي بفرض سيطرته على البلاد وتوسيع نفوذه ونشر ثقافته وذلك من خلال تطبيق السياسة الإستعمارية قاسية تمثلت في نزع الأراضي الفلاحية من السكان الأصليين وتحويلها لصالح المستوطنين وتهجيرهم، أثر هذا الوضع على الحالة الإقتصادية مما زاد تفاقم الفقر والظلم الإجتماعي، كما تعرضت الهوية الجزائرية التقليدية لتأثيرات الثقافة الفرنسية بشكل واسع ومتزايد.

الفصل الثالث: ردود الفعل المختلفة من سياسة الحاكم العام ألبيرت غريفي

أولا: الإحتجاجات والعرائض لسنة 1881.

ثانيا: المقاطعات.

ثالثا: المقاومات والثورات الشعبية.

1- المقاومات الفلاحية.

2- ثورة الأوراس 1879.

3- ثورة الشيخ بوعمامة 1881.

بعد صدور جملة من القوانين والمراسيم التي جاءت في مرحلة الحكم المدني على الجزائريين والتي فرضت عليهم السلطة الإستعمارية إثبات الطاعة والولاء لإدارتهم والتحكم في أحوالهم الشخصية وهويتهم الوطنية الإسلامية، ليتبنى الشعب الجزائري هو الأخر أسلوب مغاير لهذه السياسة، والذي تمثل في الإحتجاجات والعرائض والمقاومات الشعبية كردود فعل شعب مختلفة، والتي سوف نتطرق إليها في هذا الفصل.

أولا: الإحتجاجات والعرائض (1879-1881):

إبتداءا من الفترة (1857-1881) وجدت كتابات إحتجاجية ضد إمتداد وتوسيع السيطرة الإستعمارية فبعد تمركز الإستعمار في الجزائر وإنشاء مؤسسة إدارية وإقتصادية وإصدار قوانين عقارية وضريبية، تكاثرت "الشكاوي والعرائض" الجزائرية وأصبحت أكثر شعبية وأكثر فردية، وميزها طابع إقتصادي وإجتماعي.[1]

فيمكننا ان نعرف الشكاوي والعرائض على أنها صوت الاهلي الجزائري الذي كان يعاني من سياسة الإدارة الإستعمارية والمعمرين، مثل عريضة "حمدان خوجة وإبراهيم مصطفى باشا" والتي تحوتي على 22 صفحة، وعريضة محي الدين إبن مبارك إلى الملك الفرنسي عام (1832)، وعريضة سكان قسنطينة (1892). فالفرق بين العريضة والشكاوي هي أن العريضة في الغالب تأخذ الخطاب الجمعي لعرش أو جيرة أو لقطر كامل تحتوي على مجموعة مطالب لساكنة وفيها نوع من الجراة تقدم إلى اللجان، أما الشكاوي فتكون شخصية أو لعائلة فقط، حسب ما قال المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون:" قدمت إلى الإدارة الفرنسية قدمت إلى الإدارة الفرنسية أطنانا من الشكاوي معظمها لم يعتمد بها ولم تدرس ولم يجب عليها".[2]

وكان الشاكي يعرض مشكلته في عبارات مباشرة ودارجة في أغلب الاحيان، وكان يعرف أنه ضعيف اللغة وان الشخص الموجه إليه الخطاب لا يقرأ العربية الادبية وأن هناك مترجما ستمر عليه الشكوى قبل أن تصل إلى هدفها.[3]

---

[1] فتيحة سيفو، الكتابات الإحتجاجية الجزائري ضد الهيمنة الإستعمارية الفرنسية (1830-1914)، مجلةعصور، مج09، ع01، جوان 2010، ص 35.

[2] مختار هواري، شكاوي وعرائض الأهالي الجزائريين في الفترة الإستعمارية، الإذاعة الثقافية الجزائرية، 2023/01/19- ساعة: 10:00. بتاريخ: 2024/04/22، الساعة 20:50 https// :my.radio algerian.dz/ar/mode/10805.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)، ج 8، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1998، ص ص157-158.

أما بالنسبة للإحتجاجات وهي واحدة من الوسائل التي يعبر بها الإنسان عن حاجة أو سخط أو طلب أو شهوة خاصة، فهو وسيلة وإبداء الرأي الأربعة المتمثلة في: وسائل فردية وسائل جماعية ووسائل شفاهية وأخرى مكتوبة. [1]

فأعقب ذلك إنتفاضة الأوراس (1879) "ثورة اللحالحة التي قادها جار الله"، قدمت شكوى من طرف التونسيين الذين كانوا يعيشون في بلدية صغيرة تدعى أم الطوب، وكانوا يعملون مع الغدارة الإستعمارية وكان لديهم محلات في هذه المنطقة، ولما جاءت الجيوش الفرنسية أحرقوا لهم ممتلكاتهم كلها فهم يشتكون وتقدموا بالرسالة التي جاءت في جويلية في 1879، وكان مضمونها كالأتي:

"... إلى حضرة الحكام المتصرفين في أمور جبل الاوراس كانت لنا أيامكم بالهناء والعافيةوجعلكم الله نصرا وحماية للضعفاء ونصركم للحق:

نعم أيها السادة، السلام عليكم

أيها الأبرار السلام على الامة الفرانساوية الموجودين في الحال والآتين في الإستقبال.

أيها السادات: أنا محمد القروي وخليفة القروي (إخوة)، أنهم أحرقوا لنا زوج ديار وزوج حوانت بأثاثهم من السلعة فإن مابين الحوانيت جميع حقوقهم 3000 فرنكو 2000 فرنك قش، في زوج ديار حقهم من البنيان والقش، واليوم يا حكام فإننا هربنا من ناس منافقين الذين نافقوا على الدولة ومشينا إلى جبل " تني وجانة"* فارين برقابنا وخائفين وخلفنا جميع ماذكرنا لكم في الجواب، واليوم حنا ناس زوالية نخدم في أمور دولتكم والله يدوم لنا أياكم

[1] زيام عبد النور، الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة مصر (2011-2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، (2013-2014)، ص10.

* تني وجانة: (وهي قبيلة موجودة في جبل الاوراس تمتد في خنشلة ويابوس وقايس...). أنظر: مرجع سابق، هواري مختار.

بالهنا والعافية، ومن بعد كيف جاءت المحلية " الجيش الفرنسي" نتاع باتنة، حرقت لنا ديارنا في دشرة أم الطوب حكم السيد الهاشمي بن القايد بوضياف عمالة قسنطينة، حكم باتنة.

واليوم أيها السادات رانا مابقلنا حتى شيء إلا الحريم ووجوهكم ولكن يا حكام الدولة رانا عند 30 سنة عندنا من حيث أتينا من بر تونس إلى أوطانكم وطلبين العيش، نخدم والحمد لله والله يدوم لنا أيامكم والعافية، ما عندنا لا وسخ لا حبس ولا شيء ونخدم في الدولة كيف ما يصرا أمركم". من كتبه عن إبنه محمد القروي وخليفة القروي الساكنين بدرشة أم الطوب، حكم باتنة.[1]

إضافة إلى عريضة أهالي عمالة قسنطينة إلى مجلس الأمة وغرفة النواب، يحجتجون فيهاعن ارتفاع الضرائب المفروضة عليهم والتي تدفع على النحو مرتين وبمختلف الأنواع مثل الضرائب على الملكية المبنية، الرسوم على الاجارات والكراء...إلخ مقارنة بالضرائب التي يدفعها المستوطنون الأربيون فهم يدفعون الأكثر منهم، كما يقول احدهم:"أننا نتكفل باموالنا الخاصة وحدها بحاجيات الفقراء والمرضى، ونتكفل بجنائز المساكين سواء مسلمين منهم أم الأجانب، كما أننا ملزمون بحراسة المدن والقرى والجبال والطرق، وهذا الأمر غير شرعي لكننا نعرف الكلفة المترتبة على عدم فعل ذلك"، مطالبين بهذا الاحتجاج العدل بين المسلمين والمستوطنين والحد من هاته العقوبات والتخفيف من الضرائب المفروضة عليهم،[2]كما تقدم أحد أفراد منطقة فرندة إلى عامل عمالة وهران بشكوى يقول فيها بكل صراحة وجراءة، أنه على الرغم من حيازته على سند ملكية رسمي يثبت أحقيته في ملكية أسلافه منذ عام(1881) والمتكونة من ثلاثة حصص أرضية تحت أرقام 71-72-73

[1] مختار هوراي ، مرجع سابق.

[2]محفوظ سماتي، الشباب الجزائريون-الجزائر الفتاة مراسلات وتقارير(1837-1918)، تر محمد المعراجي وعمر المعراجي،ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 189-190

ضمن قطعة"ج"، كما حددتها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي(1863م) بدوار هوارات بفرندة، إلا أن هذه الملكيات تحولت إلى أملاك الدولة(الدومين) لتشيد عليها بناءات سكنية. لتكون هاته الشكوى إحدى إهتمامات عامل عمالة وهران بحيث دعا المشتكي من أجل توضيح القضية وإظهار التاريخ الذي تلت فيه مصادرة، ولتأكيد ذالك عن طريق عقد موثق يثبت أحقيته في الوراثة.[1]كانت نتيجة تحرك الأعيان هي تأسيس جمعية بباريس تسمى(الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي) و التي دافعت عن مطالب الجزائريين.[2]

وإبتداءا من سنة (1880) أصبحت الكتابة واجبا وإلتزاما، فمقالات المثقفين الجزائريين كشفت عن ذهنية جديدة وأثرت في المجتمع كافة وأدت إلى زيادة الشكاوي والعرائض في هذه الفترة نظرا للظروف السياسية والإجتماعية والثقافية، وكثيرا من العرائض في فترة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كان المثقفون الجزائريون يوضحون ويظهرون للمستعمر الفرق بينهم وبين أسلافهم الذين كانوا غالبا ما يلومون السلطات الفرنسية في نظرتها إتجاههم وتصر على تجاهلهم إنتقاما لما فعل بأجدادهم[3]، ففي هذا الصدد يذكر سعد الله مدينة قسنطينة التي هيئت أكثر من غيرها لحركة العرائض ولعل من بينها عريضة 20 سبتمبر 1881 وعريضة 14 جوان 1884، والتي طالبت بضرورة إحترام الديانة الإسلامية وترميم المسجد الكبير وتوفير مستلزماته.[4]

الإحتجاجات والعرائض والشكاوي إحدى الأساليب التي إنتهجها الشعب الجزائري منذ (1830-1914) وخاصة في فترة الحكم المدني الفترة التي مثلت المنعرج الحاسم أمام

---

[1] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، ط1، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 147-148.

[2] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، مرجع سابق،ص 646.

[3] فتيحة سيفو، مرجع سابق، ص36.

[4] أحمد مريوش، درسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013، ص 27.

الشعب الجزائري وخاصة الفلاحين منهم التي واجهها من خلال هاته العرائض والكتابات التاريخية دفاعا عن أرضهم وتخليصها من أيدي المستوطن الاوروبي.

لم تنتهي مرحلة المقاومة الأسلوب المرن الذي إستخدمه الشعب الجزائري لتنهج حركة مغايرة والتي تمثلت في الطابع الثوري وهي المقاومات والثورات.

ثانيا: المقاطعات

مارس الشعب الجزائري أيضا نضالا ولكنه صامتوالذي يتمثل في مقاطعة المؤسسات التي تسعى إلى تشويه شخصيته[1]، من تعليم وصحة ولعل لسان حالهم هو ما قاله عبد الحميد بن باديس:" لو أن فرنسا قالت لي قل لا إله إلا الله، لما قلتها".[2]

وهذا من أجل التصدي لإفشال كل مخططات الإحتلال في هذا المجال، هذه المقاومة الصامتة هي التي تطلق عليها فرنسا إسم التعصب وتعتبر ذلك جمودا وتأخرا.[3]

ثالثا: المقاومات الشعبية

أ-المقاومات الفلاحية:

بالإضافة الى العرائض والإحتجاجات التي ذكرنها كانت هناك مقاومات عدة تمثلت في الثورات التي خاضها الجزائريون ضد الإحتلال الفرنسي، وهي الثورات الفلاحية.

وهي ثورة تقوم بها إحدى الجمعيات الدينية كانت في العادة تحت قيادة مرابط يجمع إليه القرى الروحية والدينية والسياسية المنظمة حيث تختلف هذه الجمعيات من غنية وفقيرة وبعضها واسع النفوذ وأخرى محددة السلطة، أما بالنسبة للفلاحين فقد عملوا تحت هذه

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص133.

[2] بديس هامل، الإحتلال الفرنسي وأساليبه لهدم الهوية الجزائرية: الجذور والأثار مجلة الإحياء، مج 20، العدد 24، ماي 2020، ص534.

[3] جمال قنان، مرجع سابق، ص 134.

الجمعيات كجنود ومزارعين ثم خدام مخلصين[1]، وتجلى دورهم في إغاثة المدن وسد المنافذ المؤدية لها ومحاربة الخونة والمتقاعسين عن أداء الواجب بين سكانها كما إستطاع هؤلاء الفلاحون من خلال مقاوماتهم بنصب كمائن للعدو وعرقلة مواصلتهم داخل المدن الجزائرية حيث أشاد الدوق "دورليان" بوطنية هؤلاء المناضلين فقال عنهم :" إن هؤلاء المناضلين الشجعان ألحقوا الفرنسيين من الأضرار مالم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا وهم بذلك يشتبهون الكوزاك*"، ويضيف أيضا بقوله:" أن الفلاحين حرمونا من النوم على لأنهم أجبرونا على أن نظل دائما في حالة إستنفار...".[2]

عبرت هذه المقاومة عن رفض الجزائريين للإجراءات الإستعمارية التي سمحت بنفاذ الاوروبين إلى العقار الجزائري، بتخفيف حدة الضرائب الثقيلة وغير العادلة، ورفض التعسف في إستخدام القوانين الهادفة إلى قهر الجزائريين[3]، وهي أول أنواع الأساليب الثورية التي قامت منذ زمن طويل من خلال مساهمة الفلاحين الجزائريين دفاعا عن أرضهم وممتلكاتهم ورفضا للقوانين الإستعمارية الجائرة، وخاصة في فترة الحكم المدني.

ب- ثورة الأوراس 1879م:

إنطلقت ثورة الأوراس أو إنتفاضة الأوراس في الوقت الذي اعتقد فيه الإستعمار الفرنسي أن عهد المقاومة والكفاح قد انتهى وأن شمعة الجهاد قد إنطفأت بنهاية الثورات الشعبية، لكن الجزائر ظلت صامدة وتجاهد بصمت ضد الإستعمار تقاوم وتساهم من مقاومة إلى مقاومة حيث لا ينتهي عصر الثورات.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، مرجع سابق، ص50.

* ويعتبر الكوزاك : "الجيش الروسي غير النظامي". أنظر: مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 88.

[2] مصطفى الأشرف، مرجع نفسه، ص 88.

[3] محمد بليل ، مرجع سابق، 163.

1- زعيم الثورة:

هو محمد أمزيان الصالح بن عبد الرجمان من قرية جار الله قرب جبل إيشمول جنوب الأوراس، ينتمي إلى عرش بني يوس ليمن وقد حفظ القرآن بقريته ويقال أنه ولد في الخميسنيات كان الشيخ محمد أنمزيان من أتباع الطريقة الرحمانية في زاوية الشيخ الصادق بن الحاج ويعرف أيضا بالمنطقة بأسماء منها محمد بن عبد الله أو باسم جار الله.[1]

كان مستقيما متدين ومتشيعا للطريقة الرحمانية مؤثرا بمحيطه ومتأثرا بدوره بما آلت عليه زاوية تيرامسن وبما آل إليها شيوخها على يد السلطة العسكرية من سجن وعذاب وما آل إليه الناس والبلاد جميعا من جور وهوان[2]، فالإنتفاضة كانت رغبة عامة للسكان وخاصة "سكان الحالحة"[3]، لتبحث عن قيادة دينية لتسطبغ بالجهاد وتعيد الإعتبار للسطلة الدينية التي أججتها السلطة الإدارية الرسمية.

ونتيجة لعدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية التي فضحت السياسة الإستعمارية وحركت الشعب الجزائري بما فيهم سكان الأوراس الذين عانوا من أبشع الجرائم المختلفة ومن هذه العوامل نذكر أهمها:

2- عوامل سياسية وإدارية:

فمن الناحية الإدارية كانت المنطقة تخضع للنظام العسكري وضباط المكاتب العربية، النظام الذي اشتد في سوء معاملة السكان خاصة سكان جبال الأوراس الذين عانوا من

---

[1] عبد المجيد بن نعيمة، معمر محمد، موسوعة اعلام الجزائر (1830-1954) منشورات المركوز الوطني للدراسات والبحث بالحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص81.

[2] عبد الحميد زوزو، مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل المقاومات الشعبية، مج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 397.

[3] صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأم الجزائرية للإحتلال الفرنسي (مقاومة مسلحة 1830-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 257.

الأسلوب الإستعمري المتمثل في القهر والإذلال والإحتقار ومنعهم من ممارسة أي حق في الحياة على أنهم أناسا متخلفون.

3 – عوامل إجتماعية:

الصراع والخصومات بين عائلة إبن قانة وعائلة إبن شنوف المنحدرة من عائلة بوعكاز حول السيطرة والنفوذ السياسي والقبلي، حيث حرض جماعة إبن شنوف السكان ضد إبن قانة حتى يثبتوا للسطات مدى عجزهم في آداء وظيفتهم ولكي يفسحوا الطريق أمام أولاد إبن شنوف ويتولو الحكم لهاته القبيلة.

4– عوامل إقتصادية:

معاناة سكان الأوراس في هاته الفترة من القحط والجفاف وقلة الإنتاج الفلاحي، إلى جانب إرهاقهم بالضرائب ومستلزمات القواد والأغوات.[1]

توقف الحركة التجارية لسنة 1878 بسبب ندرة الحبوب التي إرتفع سعرها في شهر أفريل، ليصبح ثمن القمح يقدر بـ42 فرنك ونصف، وثمن الشعير بـ26 فرنك ونص، المشكلة العويصة التي دفعت بالجزائريين خلال جانفي 1879 إلى الإستيلاف من الدولة لشراء البذور بأسعار فائدة سنوية قدرت بـ6.5% كما لجئوا إلى اليهود لكي يستقرضونهم لتخليص الغرامات المرغمة عليهم. ليبقى هذا الوضع في حالة الركود وتدهور وحالة الفقر التي عاشها المجتمع الجزائري هذه الفترة مما زاده سوءا هو ضعف الثروة الحيوانية حيث تضرر سكان قبائل "بني سليمان" بسبب ضعف إنتاج أراضيهم والجفاف العام وأيضا بحلول أفريل 1879 ضعف الإنتاج الحر الذي تأثر هو الآخر كباقي القطاعات ولم يعد في مستوى التسويق.[2]

وبالتالي فنتيجة لتأزم الوضع الإقتصادي والإجتماعية والإختلاف بين القبائل في كيفية الحكم، تنطلق أول شرارة لثورة الأوراس والتي كانت ظهر يوم الإثنين من شهر ماي 1879

[1] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 226.

[2] عبد الحميد زوزو، ثورة إبن جار الله (بورملة)، الأوراس سنة 1879، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 36–40.

وبمقتل شخص من الدوائر وجرح آخر بقرية الحمام على بضعة كيلومترات على أريس، وذلك عندما حاول إعتقال زعيم المقاومة محمد بن عبد الرحمان أمام مسجد الحمام وسط فرقة الحالحة.

مراحل الإنتفاضة:

وبهذا الشكل إبتدأت الثورة في 30 ماي لتستمر إلى أواخر شهر جوان، وقد مرت بـ3 مراحل كالآتي:

1- مرحلة مهاجمة القياد:

بعد حادثة الحمام بدأت مرحلة الهجوم مع المتعاونين مع السلطات الفرنسية على رأسهم القياد، خرجوا بحوزة 30 رجل و4 فرسان وكلهم من الحالحة كان هذا الهجوم على القائد السي الهاشمي بشتارزي الذي تحصل ببرج تكوت وقد تمكنوا من قتله ليعودوا إلى منطقة العناصر، بعدها قام كل من القائد محمد بوضياف وقائد بني وجانة ومحمد سيدرة قائد الأعشاش في التمركز بالمنطقة إستعدادا للهجوم على الثوار في 1 جوان 1879 والداعمين بقوة فرنسية لكنهم فوجئوا بهجوم ليلي غير منتظر، قتل فيها القائد بوضياف، ثم ليأتي الدور على القائد الحسين بلعباس مع خليفته دعاس ليلة 6 جوان الذي كان يقيم في حدود القبلة معه عدد من الثوار حوالي 200 رجل مسلح.[1]

تكللت المرحلة بنجاح والتمرد ضد السلطات الفرنسية وزرع الرعب في نفوس القياد.

2- مرحلة مواجهة الجيش الفرنسي:

تميزت بشمولية هذه الثورة في منطقة الأوراس بالإنضمام العديد من الثائرين ضد ممثلي السلطة الإستعمارية ومن ناحية إتساع نطاق الثورة ليشمل[2] كامل قبائل ولاد داود وغالبة بني

[1] عبد الحميد زوز، الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي والتطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية (1837-1939)، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009، 171-172.

[2] عبد الحميد زوزو، ثورة إبن جار الله (بورملة)، مرجع سابق، ص 43.

سليمان وأحمر خدو وفرقا من بني وجانة وعناصر من وادي عبدي، إلى جانب التأييد المطلق من شيخ الزاوية الرحمانية "الشيخ الهامشي بن دردور".[1]

وفي الوقت الذي كانت فيه القبائل تجهز نفسها للإستعداد للثورة كان الطرف الإستعماري هو الآخر قد جهز جيش من ثلاث طوابير تشكلت على النحو التالي:

الطابور الأول:

إمرة قائد نيابة مقاطعة باتنة الجنرال Logrot وكان مدعما بست كتائب وثلاث سرايا وثلاث فرق جبلية وفرقة إغاثة وشكل من 30 رجل وسيارة إسعاف، إنطلق هذا الأخير يوم 12 ماي صوب المدينة في موطن "أولاد داود".

الطابور الثاني:

كان هو الآخر قيادة الكولونيل cajar في بسكرة وقوامه 1400 بندقية وسارية من الصباحية وأخرى من القناصة الأفارقة وفرقة من الـ20 رجل إسعاف وسيارة، خرج الطابور من بسكرة يوم 13 ماي صاعدا عبر واد الأبيض مخترقا بلاد بني سليمان لنجد الطابور الأول.

الطابور الثالث:

من خنشلة ويتألف من 500 بندقية وسارية و10 مسعفين وسيارة إسعاف تحت إمرة الكولونيل Gaume وكلف بناحية ملاقو.[2]

توجهت هاته الطوابير إلى قريتي الحمام والمدينة وجرت إثر هاته التحركات معارك أهمها معركة الأرباع شمال مدينة باتنة في الثامن والتاسع من شهر جوان 1879 بين

---

[1] عبد الحميد زوزو، ثورة إبن جار الله (بورملة)، مرجع سابق، ص 43.

[2] عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي والتطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية (1837-1939)، مرجع سابق، ص 174.

جيوش مدججة بالسلاح ومنظمة ولها خبرة عسكرية وبين جيش جزائري الذي يتشكل من متطوعين عاديين تنقصهم الخبرة الميدانية والعتاد العسكري المتطور، إضطر بعدها الثوار إلى الإنسحاب بعدما خسروا 122 قتيلا مقابل 5 قتلى و10 جرحى من الجانب الفرنسي.

لتليها معركة توبة قرب وادي أم العشرة في 15 جوان من نفس العام دامت 3 ساعات وكان هذا لصالح الفرنسيين وذلك نتيجة تفوقهم في السلاح والعتاد.[1]

3- مرحلة الفشل والمواجهة:

تميزت المرحلة بتراجع الثوار أمام القوة الإستعمارية مدعمة بالقوة المحلية وعلى رأسها القياد، وهذا ما أثر سلبا على إستمرارية المقاومة وتحقيقها لانتصارات معتبرة. حيث تم أسر العديد منهم وكانت البداية بـ168 رهينة "77 من أولاد داود، 70 من بني سليمان، 21 من بني وجانة" إضافة إلى حالة النهب التي تعرضت لها القبائل وخاصة قطعان المواشي التي اعتبروها غنائم حرب، مما دفع العديد منهم إلى الهجرة إلى تونس بناءا على النداء الذي وجههم زعيم ثورة محمد بن عبد الرحمان إلى سكان منطقة حتى لا يتعرض إلى الهلاك على يد الجيش الإستعماري.[2]

نتائج الثورة:

- كانت نتائج الثورة وخيمة على الأهالي الذين كانوا من أتباع الطريق الرحمانية سواءا من شارك معهم أو لم يشارك في الثورة.

- إرتفاع عدد الشهداء إلى 562 شهيد من بينهم نساء وأطفال وشيوخ رغم أنهم لم يشاركوا في الثورة إلا أنهم تعرضوا إلى طريقة قتل بوحشية.

- حرقت القرى وهدمت المنازل وهم بداخلها بحكم أنهم من أتباع الطريقة الرحمانية وأنهم يدعمون كل الثورات التي جرت.

---

[1] عبد الحميد زوزو، ثورة إبن جار الله (بورملة)، مرجع سابق، ص 46-48.

[2] عبد الحميد زوزو، مرجع نفسه، ص 49.

– تعرض كل المناطق إلى عملية النهب من طرف طوابير السلطات الفرنسية حيث نجد أن طابور خنشلة قد إستولى على 2236 رأس من البقر والشياه وأفراس تعود لعرش ولاد داود وعرش أولاد بوسليمان، وطابور بسكرة قد استولى أيضا على 5500 شاه و100 بقرة و40 بغل والتي تعود إلى نفس العروش، لترتفع الحصيلة إلى 5000 رأس من الحيوانات التي استولت عليها كل من طوابير باتنة وقسنطينة.

– فرضا غرامات مالية على سكان منطقة الأوراس والتي قدر ب 35517470 فرنك فرنسي، إضافة إلى مصادرة أراضيهم الخصبة ومنحها للمستوطنين الأوروبيين.[1]

ج– ثورة الشيخ بوعمامة 1881م:

منذ مقاومة أولاد سيد الشيخ صارت منطقة الجنوب الوهراني تتمتع بالإستقلالية نسبة لتسيير شؤونها الداخلية، إضافة إلى قلة المعمرين في المنطقة وتحكم الفرنسيين في مركز واحد فقط وهو "الأبيض سيد الشيخ" جهة شراقة، بحيث عائلة هاته المنطقة أو القبيلة تفرقت منذ المعارك، فمنهم من إختار المنفى بالمغرب واختار آخرون الرحيل إلى أقصى الجنوب واستقر في منطقة قليعة.

لم تدم الهدنة التي إمتثل لها سكان المنطقة وبعد الثورة التي أججها سنة (1864)، لتظهر شعبة الغرابة أولاد سيدي الشيخ على الساحة من خلال الكفاح الذي قاده" الشيخ سي امعمر بن الشيخ الطيب"، الذي قاد المنطقة ضد العدو بداية من أفريل (1875)، حيث وجد هذا الاخير نفسه مرغما على الإنسحاب ولتفرض عليه الاقامة الجبرية. لم تنتهي الفترة الممتدة من (1878–1880) حتى برزت شخصية أخرى من نفس الشعبة وهو الشيخ بوعمامة[2] بن العربي بن التاج من عائلة أولاد سدي الشيخ ينتمي إلى فرع الغرابة، ولد

[1] الأمير بوغداده، جرائم الإحتلال الفرنسي ضد الإخوان الرحمانيين بمنطقة الأوراس خلال القرن 19، ثورة 1879 أنموذجا، مجلة تاريخية الجزائرية، مج 6، ع1، 2022، ص 891–892.

[2] محمد شريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830–1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 23.

حوالي سنة (1838) "بفجيج" وهو شيخ زاوية متدين من أتباع الطريقة القادرية ،غادر مسقط رأسه سنة (1875) ليستقر بمغرار الذي أسس بها زاويته ومن هناك برزت شخصيته في سنة (1880)، ونظرا لعفته وتقواه أشتهر بين القبائل الصحراوية وكثر أتباعه فاصبح الناس يتوافدون إلى زاويته ، مما أدخل الرعب في نفوس السلطات الاستعمارية المتمثلة في المكاتب العربية ، كما منع السكان الفرنسيون من زيارة زاويته و شددو الرقابة عليه، مما أزعج بوعمامة فإحتج على تصرفاتهم الجاسوسية في مدينة البيض فكان هذا الأخير يتظاهر امام العدو بالولاء وفي نفس الوقت يخطط للنشاط الثوري رفقة أنصاره، حيث كان يملك بمغرار مخزنا غنيا بالأسلحة والبارود[1].

ولقد تضافرت عدة أسباب مترابطة وجملة من العوامل المتداخلة التي أسرعت في تفجير الثورة، نورد في مايلي أهمها:

1- تصادم الشعب الجزائري مع الإحتلال الفرنسي، ومقاومة هذا الدخيل كلما حانت له الفرصة.

2- إنتشار المجاعة في أوساط الأهالي، وذلك نظرا للنظام الإستعماري وأسلوبه في الجزائر الذي يهدف إلى تحطيم الإنسان العربي .

3- فشل البعثة الرسمية لدراسة مشروع مد الخط الحديدي عبر لصحراء transsa" aharien" في الجنوب الغربي لإقليم وهران سنة (1879)، فقد أجبرت البعثة العودة على أعقابها بعدما تحرش بها سكان قرية "تيوت"لذلك عزمة السلطات الإستعمارية على إقامت مركز للمراقبة في قصر تيوت والذي هو مجاور للمغوار التحتاني لمقر زاوية بوعمامة فأحدث هذا النبأ قلقا لذى بوعمامة والقبائل الصحراوية، فإشتعلت نار الثورة في وجه المحتل لتدافع عن مجال نفوذه بقايدة اولاد سيدي الشيخ.

4- إستياء وتذمر القبائل الصحراوية وضم قبائل جبال القصور، خاصة قبائل آفلو والبيض التي منعت من التنقل بمواشيها إلى الجنوب وذلك في موسم فصل الشتاء لسنوات(1879-

[1] عمار عمورة، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ بالجزائر العامة ما قبل التاريخ الى 1962، ج 1، دار المعرفة، الجزئر ، 2009، ص 293.

1880) و(1880-1881) مما أدى إلى موت مواشيهم، حيث يرجع السكان هذه الخسائر إلى سوء تصرف الإدارة الإستعمارية ولابد من تخليص البلاد من شرها ورأت في تباشير الثورة وفي أخبار الجهاد ضد الفرنسيين أملا في الخلاص من القيود المفروضة عليها.[1]

5-غزو فرنسا للقطر التونسي الشقيق في مطلع عام (1881) بد أن رغبت في التوسع لقمع المسلمين وتنصيرهم، وزايدة ثروات الإستعمار ومعمريه الأمر الذي شجع بوعمامة والقبائل المساندة له على مهاجمة جيوش الإحتلال، خاصة بعد أن خف عددها لتوجه أغلبها إلى الإقليم التونسي .

6- أما عن السبب المياشر لإندلاع ثورة الشيخ بوعمامة فكان مقتل ضابط فرنسي برتبة ملازم أول كان يشتغل مهمة نائب رئيس المكتب الغربي في مدينة البيض[2] ويدعى وانيرونر يوم 22 أفريل 1881 مع أربعة من حراسه، بعد أن حاول إعتراض نشاط الشيخ بوعمامة وأتباعه من أمثال طيب بن جرماني و مرزوق السروري.

وبعد أن تضافرت تلك الأسباب وغيرها إندلعت الثورة، فقد أجبر الشيخ بوعمامة على إشعال فتيل الثورة، ودعى مجلس الحرب للإجتماع حيث وجدت هذه الدعوة صدى لدى القبائل بإرسال المدد والدعم أثناء قيام الثورة، فلقد إستطاع الشيخ بوعمامة في وقت قصير أن يجمع حوالي 2300 جندي بين فرسان ومشاة.[3]

وكان اللقاء الحاسم يوم 12 ماي 1881 بين بوعمامة والجيش الفرنسي في موقعه "مولاق MOULAK"، أكمل الجيش الفرنسي إستعداده لملاقاة بوعمامة بالتنظيم العسكري التالي:

- ثلاثة فيالق من المشاة، يتكون الأول من الزواف والثاني الثاني من اللفيف الأجنبي والثالث يكونه الرماة وكان الكولونال سواني يتولى قيادتها.

---

[1] إبراهيم مياسي ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر ،دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص 163 -164 .

[2] العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م، دار المعرفة ،الجزائر، 2006، ص 266-267.

[3] إبراهيم مياسي، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837_1934م)، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 277.

- أربع سرايا من قناصة جيش إفريقيا الرابع، يقودها الكولونيل إينوسنتي.
- فرقة مدفعية.[1]
- فرقة متنوعة مساعدة.
- ثلاثة فرق من القوم، قوم سعيدة و فرندة وتيارت.
- 2500 جمل محملة بالمؤن والذخيرة يحرسها 600 أهلي حيث يخضع هذا التنظيم العسكري بقيادة الجنرال الكولونيل دانسي.[2]

وبتالي كان أول لقاء بين المجاهدين والقوات الإستعمارية يوم 27 أفريل 1881، بمقعة سفيسيفة جنوب عين الصفراء حيث اسفرت المعركة على إنهزام الجيش الفرنسي المدعم بالقومية[3] وبالنظر إلى خطورة الوضع سارعت السلطات الفرنسية إلى إرسال الإمدادات إل المنطقة من أجل إخماد الثورة وكانت القوات تحت قيادة الجنرال كولينو دانوس قائد القطاع العسكري بمعسكر، لتنعقد المواجهة الثانية بين الجزائريين والفرنسيين في 19 ماي 1889 بمنطقة المويلك الواقعة بقصر الشلالة حسب التقارير الفرنسية[4] ،فإن هذه المعركة سجلت خسائر للطرفين وقدرت الخسائر الفرنسية بـ 60 قتيل و12 جريح، ونظرا للتصاعد العددي لقوات الإحتلال التي كانت تتلقى الإمدادات من كل المناطق فقد تضاعف الضغط على الشيخ بوعمامة الذي إظطر إلى الإنسحاب نحو منطقة فقيق بالمغرب.

وفي 16 أفريل 1882 طاردت قوات الإحتلال الشيخ بوعمامة إلى التراب المغربي، لاكنه رد بالهجوم على شط تيغري وكلف الإحتلال خسائر فادحة[5]، حيث إستمرت

---

[1] عبد الحيد زوزو، ثورة بوعمامة (1881-1908) جانبها العسكري (1881-1883)، ج01، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 13.

[2] عبد الحيد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحرية الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، مج 7، ديوان المطبوعات لجامعية، الجزائر، 2010، ص145.

[3] YAHIA BOUAZIZ, Les Insurrections en Algerie 19eme et 20eme sciecle, Edition Houma Alger, 2007, P331.

[4] محمد شريف ولد حسين، مرجع سابق، ص24 .

[5] محمد شريف ولد حسين، مرجع نفسه، ص25.

هذه الثورة حتى سنة (1904) لكنها فشلت هي الأخرى ورغم النجاحات التي حققتها ضد خوض معارك طاحنة مع الجيش الفرنسي إلا أنها إنهزمت في الأخير وذلك لسببين:

أولهما إنعدام التنسيق بين المجاهدين وفرار بعض القبائل وإنظمامها للجيش الفرنسي.

وثانيهما: تفوق الجيش الفرنسي بالسلاح والتقنية العسكرية والإمدادات التي كانت تأتيه من فرنسا أو جهة محتلة أخرى.[1]

وفي الأخير نقول أن بوعمامة قاد إنتفاضة ضد العدو الفرنسي لم يتوقف ولم يستسلم إلا بوفاته سنة (1908)، ومن أهم انتائج المستخلصة لهاته المقاومة نذكر مايلي:

– إن حركة بوعمامة تعتبر آخر الحركات المسلحة ضد الإستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر، إندلعت في فترت كان فيها الإستعمار الفرنسي قد تمركز كثيرا ودعم وجوده عسكريا وإقتصاديا وبشريا.

– لقد إمتد أمر حركة بوعمامة حوالي 28 عاما، أهم أحداثها العسكرية تمت خلال عام (1881) أما بعد ذلك فطغت عليها العوامل السياسية وتحولت الى مناوشات ومشاغبات محددة، وكان أغلبها ليس ضد الفرنسيين ولكن ضد أعوانهم من الجزائريين المعارضين للثورة، وضد المخزن المغربي في مطلع القرن العشرين.

– لم يكن بوعمامة يخططون لأعمالهم الحربية التي قاموا بها ولم تكن لديهم الأسلحة الكافية والفعالة، لكن كان لديهم الحماس الديني والوطني وهو أهم سلاح لهم.[2]

– كانت حركة بوعمامة حركة دينية سياسية منطلقتها زاوية مغرار التحتاني، شعارها كان مبني على المقاومة والكفاح ضد الإستعمار تحت لواء الجهاد وراية الإسلام.

---

[1] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ لمغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج03، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2005، ص ص73–74

[2] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج02، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 250–251

– يمكننا إعتبار ثورة بوعمامة بمرحلتها السياسية والعسكرية رمز حيا لوحدة الكفاح على مستوى المغرب العربي ضد التيار الإستعماري بحكم العلاقة الموجودة بين هذه الثورة والغزو الفرنسي لتونس سنة (1881).[1]

– إتضح للعيان لكل الجزائريين ن فرنسا لم تأتي لإنقاذ الجزائر وتخليصها من السيطرة العثمانية وإنماجاءت للإحتلال الإستيطاني ونهب الخيرات لتحتل الجزائر بدون مقاومة مسلحة كما انها دحضت فكرة القابلية للإستعمار.[3]

[1] عبد الحيد زوزو، ثورة بوعمامة (1881–1908) جانبها السياسي (1883–1908)، ج02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1983، ص ص 41، 42.

[3] سماعيلي زوليخة المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الإستقلال، دزاير إنفوا للنشر، الجزائر، 2013، ص ص 401، 402.

خلاصة

وما نستخلصه هو أنه بالرغم مما تعرض له اللشعب الجزائري من جراء الإحتلال الفرنسي، إلا أنه كافح من أجل إسترجاع وطنه وهويته وتخليص أرضه من المستوطن الأوربي وناضل بمختلف الطرق وشتى الأساليب لنيل الإستقلال والتحرر من الإستعمار الغاشم وهذا بفضل زعماء وأبطال قادو الثورة من البداية أمثال الشيخ بوعمامة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الأوضاع العامة في عهد الحاكم العالم ألبرت غريفي (1879-1881)، توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة والتي يمكن استخلاصها على النحو التالي:

- تقلد أبرت غريفي عدة مناصب، سياسي ورئيس نقابة المحامين "بيزانسون" نائبا عن الدائرة الأولى "دوبس"، للفترة ما بين (1876-1880)، عين كعضو في مجلس الشيوخ لسنة(1880-1899) تحصل على الدكتوراه في القانون، ثم عين كحاكم عام مدني في الجزائر (1879-1881)، استمرت فترة حكمه حوالي 3 سنوات.

- بعد تولي ألبرت غريفي منصب الحاكم العام (1879)، عمد إلى وضع استراتيجية خاصة به أعطت للأوربيين الحق المطلق في تسيير شؤون الحكم في الجزائر، حيث أنه انتهج قانون الأهالي لسنة (1881) والذي هو عبارة عن مجموعة القوانين والنصوص التي صادق عليها مجلس الشيوخ والنواب وهو بمثابة قانون إلقاء عنصري يهدف إلى المحافظة على النظام الإستعماري، كما اعتمد على سياسة توسيع المناطق المدنية في الجزائر وذلك وفقا لقرارات مراسيم 25 أوت 1880، الذي جعل الفرنسيين يشعرون أنهم في بلدهم، حيث اعتبرت هذه السياسة هي سياسة استيطانية متميزة في الجزائر، برز من خلالها ما يسمى بنظام الإلحاق سنة (1881)، الذي ضم الإدارة الجزائرية نظريا إلى الإدارة الفرنسية.

- اعتمد غريفي سياسة توسيع مناطق الحكم المدني وإنشاء بلديات كاملة الصلاحيات، حيث أن هذه السياسة عمدت على توسيع الأقاليم المدنية وذلك بسبب تزامن الهجرات الفرنسية والأوربية مع توسعات العسكريين، كما طبقت هذه السياسة مبدأ المسؤولية الجماعية على القبائل الواقعة في منطقة السلطة المدنية، تمثل رنامجها في: تطور نظام البلديات وتوزيعها في الجزائر، تطور عدد البلديات كاملة الصلاحيات والبلديات المختلفطة، إضافة إلى تبنيه للسياسة القضائية وتشريعاتها في القضاء الفرنسي، حيث شهد القضاء الإسلامي حالة

تضييق على نشاطه ومحاولة إدخال عليه إجراءات وأساليب تخدم المصالح الإستعمارية في الجزائر.

– سن الحاكم العام جملة آليات التأديب من أجل ضبط البلاد وإرغام المسلمين على إثبات الطاعة والولاء للحكومة الإستعمارية وذلك من خلال إنتهاجه لأسلوب الحجز الجماعي الذي طبق جراء الحرائق التي حدثت سنة (1881)، إضافة إلى فرض الضرائب على المسلمين الجزائريين على كل المخالفات والتجاوزات التي حددتها السلطة الإستعمارية.

– شملت أوضاع الجزائر العامة جملة من الميادين تمثلت في المجال الاقتصادي والاجتماعي اللذان شهدا تحولات جذرية من خلال محاولة الإدارية الإستعمارية دعم الاقتصاد الفرنسي بمقومات الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال الإستيطان وسياسة مصادرة الأراضي، والتي نتج عنها عدة انعكاسات وخيمة على الجزائريين أهمها: التنمية الفلاحية المضاربة التي تحصلت على فوائدها الشكرات الرأسمالية الإمبريالية منذ سنة (1880)، أما الميدان الاجتماعي شهد هو الآخر حالة ركود وتدهور كبير في القطاع الصحي وسوء الأحوال الاجتماعية للجزائريين ولذي تمثلت في الفقر والمجاعة، مما نتج عنه هجرة الجزائريين خارج الوطن وفتح المجال أمام المستوطنين من أجل التوسع.

– أما الميدان الثقافي، فصدر مرسوم ينص على إجبارية التعليم في المدارس الفرنسية وهو ما يسمى بالتعليم الفرنسي الذي شمل ثلاثة مراحل تعليمية المرحلة الإبتدائية، المرحلة الثانوية، مرحلة التعليم العالي، أما بالنسبة للتعليم العربي الإسلامي فكان في الكتاتيب والزوايا.

– عرف التعليم الفرنسي الكساد والفشل وذلك بسبب رفض الجزائريين للتعليم الفرنسي ورفضهم أيضا من طرف المستوطنين، بينما عرف التعليم العربي ترحسبا كبيرا لدى التلاميذ الجزائريين وأهاليهم، وذلك بفضل الدور الذي عبته المنشآت الدينية وأهميتها لدى الجزائريين.

– نتج عن الأساليب القمعية والاجراءات التعسفية المطبقة على الجزائريين في فترة حكم ألبرت غريفي، ظهور حركة سلمية في بداية الأمر والتي تمثلت في الاحتجاجات ورفع الشكاوي والعرائض.

– ظهور زعماء وقادة عظماء قادوا ثورات متعددة بالمناطق المختلفة في الجزائر، حيث نجد ثورة الأوراس في الشرق الجزائري ومقاومة الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي للجزائر، جاءت كرد فعل عن سياسة الحاكم العام ألبرت غريفي، وتوضيح للعيان مدى معانات الشعب الجزائري من هاته السياسة.

الملاحق

الملحق رقم 01: صورة الحاكم العام ألبيرت غريفي.[1]

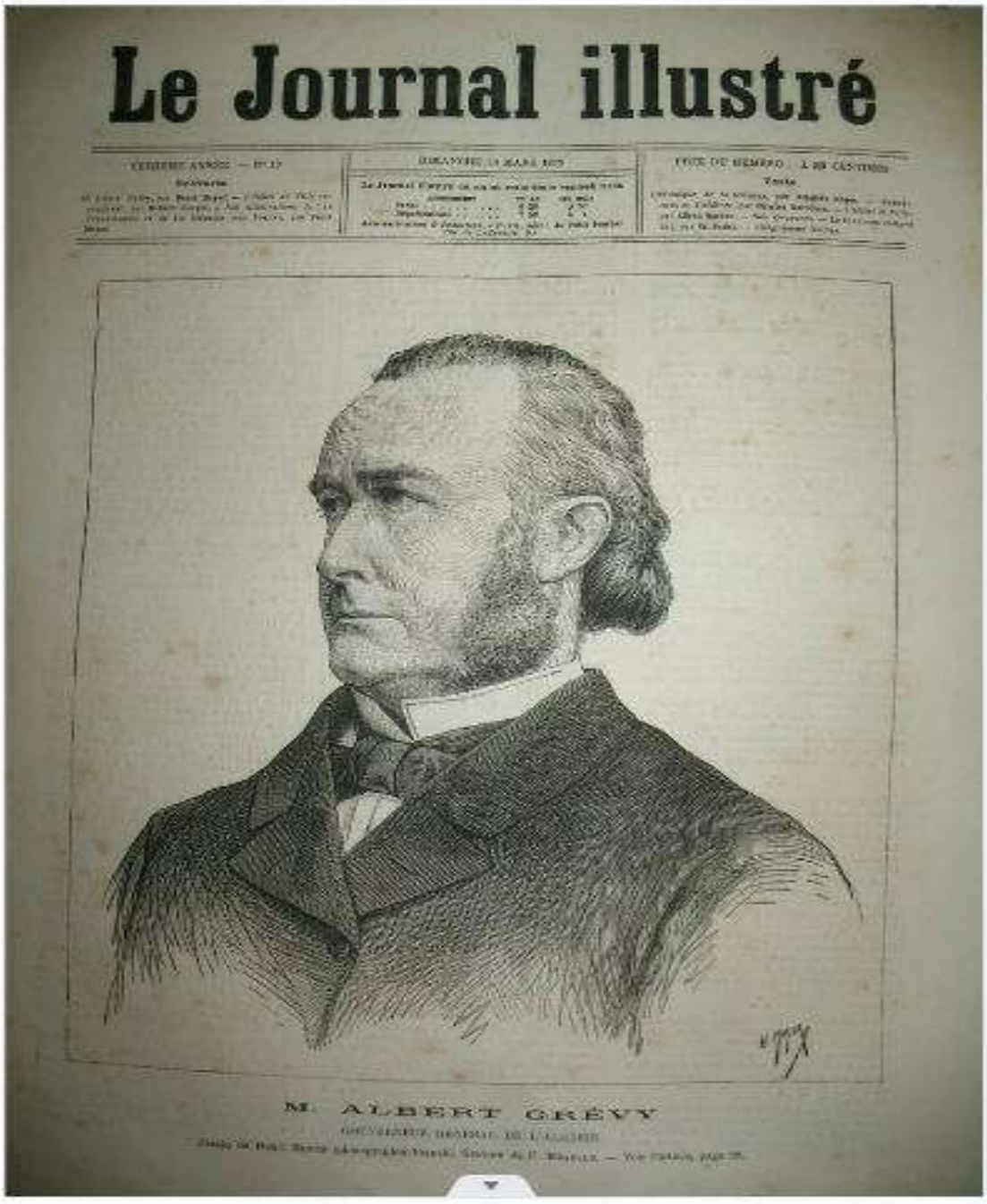
Le Journal illustré

M. ALBERT GRÉVY

[1] albert grévy, le journal illustre 1879 n 12 – m.pierre tirard, ministre du commerce,

الملحق رقم 02: قانون 28 جوان 1881 السلطات التي خول لها تطبيق قانون الأهالي.[1]

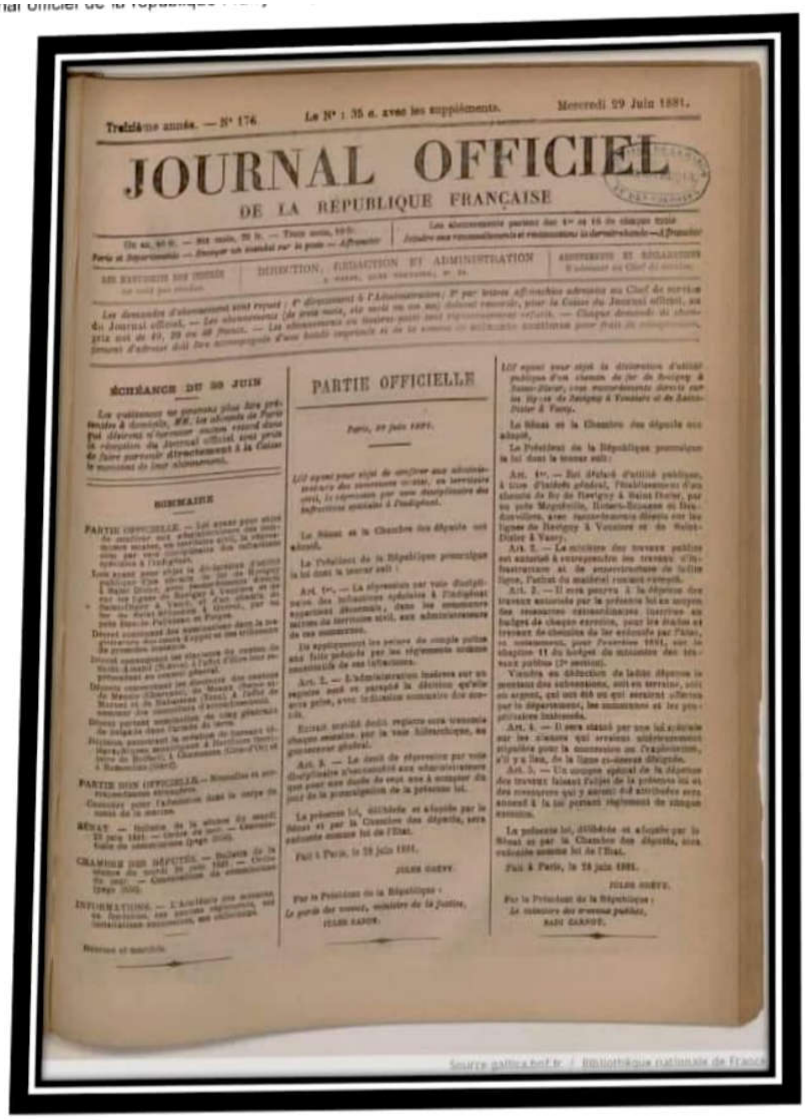

Treizième année. — N° 174. Le N° : 35 c. avec les suppléments. Mercredi 29 Juin 1881.

JOURNAL OFFICIEL

DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

DIRECTION, RÉDACTION ET ADMINISTRATION

ÉCHÉANCE DU 30 JUIN

SOMMAIRE

PARTIE OFFICIELLE

Paris, 29 juin 1881.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — La répression par voie disciplinaire des infractions spéciales à l'indigénat, commises dans les communes de plein exercice du territoire civil, est attribuée aux administrateurs de ces communes.

Art. 2. — L'administrateur inscrira sur un registre coté et paraphé la décision qu'il aura prise, avec la citation sommaire des motifs.

Art. 3. — Le droit de répression par voie disciplinaire n'empêchera pas les administrateurs de poursuivre devant les tribunaux compétents les faits punis par les lois pénales.

Art. 4. — Il sera statué par une loi spéciale sur les crimes qui seraient ultérieurement signalés pour la soumission au régime spécial.

Art. 5. — Un compte spécial de la dépense des travaux faisant l'objet de la présente loi et des ressources qui y seront affectées sera annexé à la loi portant règlement de chaque exercice.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GRÉVY.

Par le Président de la République :

Le garde des sceaux, ministre de la justice,

JULES CAZOT.

Le ministre des travaux publics,

RAOUL DUVAL.

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

[1] مولاي عمار مريم، القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الشعب الجزائري 1830-1881م، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العقيد أحمد دراية –أدرار–، 2021-2022م، ص 55

الملحق رقم 03: الحصيلة العامة لمحاكم الجنايات التي سجلت بالجزائر سنة 1880م.[1]

عدد الجرائم ضد الأشخاص	عدد الجرائم ضد الأملاك	عدد المعاقبين	عدد أحكام الإعدام
233	123	422	40

[1] الصادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 248.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة البيليوغرافيا:

أولا: المصادر

1. الزاوي أبو يعلي ، تاريخ زاواوة، مر سهيل الخالدي ، ط1، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2005.

2. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر: تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية وعناصر سكانها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها وحالاتها الإقتصادية والعلمية والإجتماعية، المطبعة العربية، الجزائر، 1931.

ثانيا: المراجع:

-باللغة العربية:

1. احميدة عميراوي، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916م)، دار الهدى، الجزائر، 2009.

2. الأشرف مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.

3. إيمان بودراع، السياسة الإستعمارية في الجزائر خلال الحكم العسكري (1830-1871م)، درس موجهة إلى طلبة السنة ماستر تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية، 2010-2011.

4. بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

5. بليل محمد، تشريعات الإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914م)، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر.

6. بن داهة عدة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962م)، ط1،ج1،المؤلفات لنشر والتوزيع، 2013.

7. بن داهة عدة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962م)، ط1، ج2، المؤلفات لنشر والتوزيع، 2008.

8. بوحوش عمار، تاريخ السياسي الجزائر من البداية والغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1996م.

9. بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930م وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

10. بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج02، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

11. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

12. بيريان أندري وآخرون، الجزئر بين الماضي والحاضر، تر: اسنطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبواعت الجامعية، الجزائر، 1984م.

13. توفيق المدني أحمد ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1956.

14. توفيق المدني أحمد، أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري، ج9، عالم المعرفة، الجزائر 2010.

15. حلوش عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010.

16. حميدة عميراوي، آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007.

17. خياطي مصطفى ، الاوبئة والمجاعات في الجزائر، ترجمة حضرية يوسفي، منشورات **ANEP**.

18. خياطي مصطفى، الطب والاطباء في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، منشورات **ANEP**.

19. روبير شارل آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، (1871-1919م)، تر: حاج مسعودة أكلي، ج1، دار رائد للكتاب، الجزائر، 2007.

20. زروق نادية، سياسة الجمهورية الثالة في الجزائر(1874م-1900م)، دار هومة، الجزائر، 2014.

21. زوز عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي والتطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية (1837-1939م)، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009.

22. زوزو عبد الحميد، مراسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل المقاومات الشعبية، مج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

23. زوزو عبد الحيد، ثورة بوعمامة (1881-1908م) جانبها السياسي(1883-1908م)، ج02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1983.

24. زوزو عبد الحيد، ثورة بوعمامة (1881-1908م) جانبها العسكري(1881-1883م)، ج01، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

25. زوزو عبد الحيد، محطات في تاريخ الجزائر ودراسات في الحرية الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، مج 7، ديوان المطبوعات لجامعية، الجزائر، 2010.

26. عبد الحميد زوزو، ثورة إبن جار الله (بورملة)، الأوراس سنة 1879، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010.

27. زوليخة سماعيلي، علوش المولودة، تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ إلى الإستقلال، دزاير إنفوا للنشر، الجزائر، 2013.

28. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930م)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان.

29. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1860–1900م، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.

30. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1992.

31. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954م)، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1998م.

32. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830م–1954)،ج 7، ط1، دار المغرب الإسلامي بيروت لبنان 1998.

33. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي(1830–1954)، ج 8، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1998.

34. سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، شركة الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

35. سكال محمد، باسم الحضارة جرائم حرب ضد الإنسانية إرتكبت في الجزائر(1830م– 1962م) مقتطف من شهادات، ترجمة بشير بولفراق، مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر.

36. سماتي محفوظ، الشباب الجزائريون–الجزائر الفتاة مراسلات وتقارير(1837–1918م)،تر محمد المعراجي وعمر المعراجي،ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.

37. سيدي صالح حياة ، لجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1855–1871م)، دار الهدى للطباعة والنشر، 2012.

38. سيدي صالح حياة، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائر (1895–1871م)، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

39. شهبي عبد العزيز، الزوايا والصوفية والعزابة والإحتلال الفرنسي في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع.

40. صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830-1962م)،تر:قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2010.

41. صاري جيلالي، قداش محفوظ، الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية (1900-1954م)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

42. طرشون نادية، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الإحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

43. عباد صالح ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870-1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

44. عبد الله مقلاتي، المرجح في تاريخ الجائر المعاصر (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

45. عبد النور خيثر، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954م)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

46. العربي ولد خليفة محمد، المحنى الكبرى مدخل لدراسة توصيفية عن معانات شعبنا ومقاومته البطولية، نصوص مختارة كرونواوجيا جزئية وثائق أساسية، ط 3، دار الأمل للنشر ولتوزيع ،2012.

47. العقبي صالح مؤيد، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر تاريخها ونشاطها، دار البرق لبنان بيروت.

48. عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

49. عمورة عمار، نبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ بالجزائر العامة ما قبل التاريخ الى 1962، ج 1، دار المعرفة، الجزئر ، 2009.

50. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ لمغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج03، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2005.

51. فركوس صالح بن النبيلي ، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للإحتلال الفرنسي مقاومة مسلحة(1830-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

52.فركوس صالح، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال (المراحل الكبرى)، دار العلوم، 2005.

53.فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، جامعة8 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، 2010.

54.قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830-1954) ، تر: محمد معراجي منشورات **ANEP**، 2008.

55.قنان جمال، التعليم الأهلي في الجدزائر في عهد الإستعمار-(1830-1944)، منشروات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

56.قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار (1830-1944)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائريةوثورةأولنوفمبر 1954، الجزائر.

57.قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

58.كمال بيرم، الإحتلال الفرنسي ومقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، دراسة وثائقية في إنتصاب الإحتلال والمفاومات الشعبية وإدارة الأهالي (1838-1954م)، ط1، دار ميم للنشر، 2013.

59.لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989م)، دار المعرفة الجزائر 2010.

60.محمد الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، الجزء 5، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2014.

61.مريوش أحمد، درسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013م.

62.مزهود الصادق ، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني،ط 2،دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

63.منور العربي، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة ،الجزائر، 2006.

64.مياسي إبراهيم، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837_1934م)، دار هومة، الجزائر، 2005.

65.مياسي إبراهيم، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

66. مياسي إبراهيم، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر ،دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.

67. هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962م)، ط2، دويوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016.

68. ولد الحسين محمد شريف، من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال (1830-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر.

69. ولد النبية كريم، تاريخ الإدارة الإستعمارية المحلية في الجزائر(1830-1954م).

70. ولد النبية كريم، تاريخ الإدارة الإستعمارية في الجزائر (1830-1954م) من خلال الوثائق الأرشفيية، مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر.

71. ولد نبية كريم، البلدية الإستعمارية في الجزائر (1863-1947م) من خلال الوثائق الأرشيفية، ط1، الجزائر.

ب- باللغة الفرنسية

1. Ardennaises Terres, Nicolas Charles Eloge funèbre du général Chanzy, Hal open science, 2016.

2. ben mahoni Ali ben belkacem, vertes sur les incendies de 1881, imprimerie nouvelle, constantinealgerie, 1882.

3. BOUAZIZ YAHIA, Les Insurrections en Algerie 19eme et 20eme sciecle, Edition Houma Alger, 2007.

4. Eugène Antoine, Alfred Chanzy Campagne de 1870 - 71: La deuxième armée de la Loire, 20 juin 1871.

5. GGA, Délégations financières algériennes session de novembre 1899, imprimerie et papeterie ral miche), rues Dumont d'urvillet, alger, 1899.

6. kharchi Djamal,colonisationet politique d'assimilation en algérie (1830-1962),casbah editions,p227.

7. Par collet-Delille Dominique, Chanzy Antoine Eugène Alfred 1823-1883, Les immortels du Sénat, 1875-1918 : Les cent seize inamovibles de la Troisième République, Histoire de la France aux XIXe et XXe siècles, Paris: Éditions de la Sorbonne, 2021.

ثايا: الرسائل الجامعية:

1. بن جابو أحمد، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس(1830-1954م)، أطروحة دكتوراه، في التاريخ الحديث المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2010-2011.

2. بوترعة سارة، السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، القوانين (1865- 1873-1881-1912م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2017-2018، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

3. حيمر صالح، السياسة العقاري في الجزائر (1830-1930م)، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه والعلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ، قسم علوم الآثار،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر2013-2014.

4. روحانة عبد الحكيم، السياسة الإقتصادية في الجزائر (1870-1930م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، 2013-2014.

5. روميساء فيصلي، التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر (1830-1870م) مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة-الجزائر، 2021-2022.

6. زمرلين نصيرة حسان، التعليم الإسلامي في الجزائر لي ظل الإحتلال الفرنسي من (1830-1962م)، رسالة الماجيستر في التربية الإسلامية، جامعة أم القرى مكة المكرمة مملكة العربية السعودية، كلية التربية قسم التربية الإسلامية، (1406-1407هـ).

7. سارة بن سديرة، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر اتجاه الجزائريين وموقف المعمرين (1870-1940م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1954، قالمة، الجزائر، 2020-2019.

8. سعاد بشير، الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر بداية الإحتلال الفرنسي (1830-1870م)، مذكرة ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي- الجزائر، 2020-2021.

9. طعبة حورية، السياسة الإقتصاديةالإستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة (1870-1954م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكنوراه الطور الثاث (ل.م.د)، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر، 2019-2020.

10. عبد النور زيام، الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة مصر 2011-2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

11. فاتن بشكر، سياسة الجمهورية الثالثة في الجزائر (1870-1900م)، رسالة ماجيستير في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر، 2021-2022.

12. فاطمة عزوز، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ما بين 1870-1945م، مذكرة ماستر في التاريخ العربي المعاصر،، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة إبن خلدون تيارت، 2014-2015.

13. فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، دراسة لأوضاع الإقليم السياسية والثقافية، أطروحة دكتوراه دور الثالث تاريخ، معهد العلوم الإجتماعية، دائرة تاريخ، جامعة الجزائر، 1977.

14. مساك فاطمة الزهراء، قطاع الغابات في الجزائر والسياسة الإدارية الإسعمارية تجاهه (1874-1930م)، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوداي الجزائر، 2017-2018.

15. مولاي عمار مريم، القوانين الاستثنائية الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الشعب الجزائري 1830-1881م، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة العقيد أحمد دراية -أدرار-، 2021-2022م

16. ياسين براهم، الهجرة الجزائرية في بلاد الشام (1847-1918م) مذكرة ماستر في التاريخ المغرب العربي الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة-الجزائر، 2022-2023.

ثالثا: المجلات:

1. بلحسين رحوي آسيا، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال الفرنسين مجلة دراسات نفسية وتربوية، مج4، ع2، ديسمبر 2012.

2. بن زردة توفيق، صياغة الألقاب العائلية اواخر القرن 19 بين دور المفوض والموروث المحلي "دوار الحساسنة أنموذجا: قسنطينة"، مجلة إنسانيات، مج 22، ع 04، ديسمبر 2018.

3. بوعزيز يحيى، أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، مجلة الدراسات الإسلامية، مج4، عدد7، جوان 2005.

4. بوغداده الأمير، جرائم الإحتلال الفرنسي ضد الإخوان الرحمانيين بمنطقة الأوراس خلال القرن 19، ثورة 1879 "أنموذجا"، مجلة تاريخية الجزائرية، مج 6، ع1، 2022.

5. حكيم بن شيخ، المنظومة الصحية في الجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخيةو الاجتماعية مج 6 ع 2، ديسمبر 2014.

6. حمادي بن موسى، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19، (1850-1900م)، مجلة الحقيقة، مج 15، ع 1، الجزائر، جانفي 2016.

7. رافة محمد، الوضعية التعليمية للغة العربية إبان الإحتلال الفرنسي من خلال كتاب تعليم الأهالي في الجزائر لموريس بولار 1910م، مجلة الشهاب، مج 4، ع 4، الجزائر 2018.

8. رامي سيدي محمد، دور الإستعمار الفرنسي في تفشي الامراض والأوبئة بالجزائر خلال القرن 19م، مجلة العصور الجديدة، مج 10، ع 04، ديسبمر2002.

9. رمزي سبع عادل حوحو ، سياسة الإحتلال الفرنسي بالجزائر (1870-1900)، مجلة الفكر، مج 18، ع 2، 2023.

10. زايدي عز الدين، آثر القوانين والمراسيم الإستعمارية الفرنسية في تقييد حرية الجزائريين (1830-1900م)، مجلة آفاق فكرية، مج 9، ع 3، 2021.

11. زقب عثمان ، نظام البلدية في الجزائر خلال القرن 19، مجلة القدس للدراسات الإنسانية الإجتماعية، مج 5، ع 2، 2021.

12. سيفو فتيحة، الكتابات الإحتجاجية الجزائري ضد الهيمنة الإستعمارية الفرنسية (1830-1914م)، مجلة عصور، مج09، ع01، جوان 2010.

13. شويتام ارزقي، سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1914م)، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 02 ، ع 02 ، 2020.

14. صالح كليل، النظام القضائي الإستعماري في الجزائر بين الإدماج والردع (1830-1888م)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 7، ع 1، الجزائر، جانفي 2020.

15. الطيب مختاري، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر خلال القرن19، مجلة الباحث، مج7، ع2، ديسمبر 2015.

16. عز الدين زايدي، المؤسسات الصحية الإستعمارية في مواجهة الاوبئة خلال المرحلة الاولى (1830-1962م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخيةو الاجتماعية، مج 6 ع 2 ، ديسمبر 2014 .

17. علي قناشي، مؤسسة القضاء الإسلامي بالجزائر خلال الفترة الإستعمارية "أضواء على أساليب التفكيك والتصفية"، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، مج 9، ع 2، 2022.

18. عومري عبد الحميد، التعليم الإبتدائي في الجزائر بالمدرسة الفرنسية والكتاتيب القرآنية (1880-1914م)، مجلة المعارف للبحوث والداراسات التاريخية، مج 2، ع 5، نوفمبر 2016.

19. فغرور دحو، جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور جديدية، جلد 1 عدد 1، مارس 2011.

20. قبايلي هواري، ظاهرة الحج غير النظامي في الجزائر في الفترة الإستعمارية (1830-1945م)، مجلة الدّارة، السعودية، 2019.

21. محمد رابح، الجيلالي عبد القادر بلوفة، التعليم العربي الإسلامي والفرنسي إبان الحقبة الإستعمارية الجزائر أنموذجا، مجلة الدراسات التاريخية، مج 22، ع 1، الجزائر، 2021.

22. مختاري طيب، الحكومة العامة وسياسة الحكام العامون الفرنسيون في الجزائر 1830-1900، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 7، ع 1، 2023.

23. مزهورة حسين الحاج، أدوات القمع الفرنسي في الجزائر 1858-1881م "لجان التأديب نموذجا"، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات، مج 11، ع 01، جانفي 2023.

24. مزهورة حسين الحاج، السياسة القمعية الفرنسية وهياكلها في الجزائر (1871-1901م)، مجلة المصادر، مج11، ع 20، الجزائر.

25. هامل بديس، الإحتلال الفرنسي وأساليبه لهدم الهوية الجزائرية: الجذور والأثار مجلة الإحياء، مج 20، العدد 24، ماي 2020.

رابعا: الملتقيات:

1. أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية – المنعقد بجامعة السينيا وهران، يومي25و 26 ماي 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، منشورا وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

2. أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان فترة الإحتلال(1830-1962م) المنعقد بفندق الأوراسي يومي 30-31 أكتوبر 2006، نسق أعمال الملتقى وجمع النصوص وأعدها للنشر(المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، الجزائر، 2007.

خامسا: الموسوعة:

1. بن نعيمة عبد المجيد ، معمر محمد، موسوعة اعلام الجزائر (1830-1954م) منشورات المركوز الوطني للدراسات والبحث بالحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

سادسا: الأشرطة الاسمعية و البصرية:

1. هواري مختار ،شكاوي وعرائض الاهالى الجزائرين في فترة الاستعمارية، الاذاعة الثقافية الجزائرية. https//my.radoi.algerie.dz/ar/mode.

سابعا: المواقع:

2. https:// edition delasorbonne.fr.
3. https://books.opendition.org
4. https://catalogue.bnf.fr/ark.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير
الإهداء
قائمة المختصرات:
المقدمة.....أ
مدخل: السياسة الإستعمارية في عهد الحاكم العام ألفريد شانزي (Alfred Chanzy) (1873-1879م)
تعريف ألفريد شانزي 6
1-مولده ونشأته 6
2-القوانين التي اعتمد عليها 7
أ-قانون الأهالي Codede l'indienat 8
ب-قانون الحالة المدنية.....9
2-اعتماده آليات التأديب 10
أ-أسلوب الحجز والقمع 10
ب-تشريع المخلفات والعقوبات 11
الفصل الأول: سياسة الحاكم العام ألبرت غريفي في الجزائر (Albert Grévy) (1879-1881م)
أولا: التعريف بالحاكم العام ألبرت غريفي 15
1-مولده ونشأته 15
ثانيا: إستراتيجيته في الحكم 17
1. القوانين التي اعتمد عليها.....17
أ-قانون الأهالي 17
ب-توسيع المناطق المدنية في الجزائر 20
1- بروز النظام المدني في الجزائر 20
2-نظام الإلحاق 1881م 23
ج-توسيع مناطق الحكم المدني وإنشاء بلديات مكتملة الصالحيات في الجزائر 26
د- السياسة القضائية وتشريعاتها 34
2. آليات التأديب 38
أ-أسلوب الحجز الجماعي"إثر حرائق الغابات 1881م" 38
ب-إرهاق الجزائريين بالضرائب.....41
1-الضرائب العامة (الفرنسية).....44

خلاصة 45
الفصل الثاني: الأوضاع التي سادت في الجزائر في فترة حكم ألبرت غريفي
أولا: الأوضاع الإجتماعية..... 48
أ–الصحة (الأمراض والأوبئة)..... 48
ب–الهجرة..... 51
جـ–الفقر والمجاعة..... 56
ثانيا: الأوضاع الإقتصادية..... 57
أ–سياسة الإستيطان 58
ب– سياسة مصادرة الاراضي..... 63
ج– الزراعة: 67
ثالثا: الأوضاع الثقافية والدينية 70
1–التعليم الفرنسي 70
أ–التعليم الإبتدائي 70
ب– التعليم الثانوي 74
ج– التعليم العالي..... 76
2– التعليم العربي الإسلامي 78
أ– التعليم في الكتاتيب..... 78
ب– التعليم في الزوايا..... 80
خلاصة 84
الفصل الثالث: ردود الفعل المختلفة من سياسة الحاكم العام ألبيرت غريفي
أولا: الإحتجاجات والعرائض (1879–1881)..... 88
ثانيا: المقاطعات..... 92
ثالثا: المقاومات الشعبية..... 92
أ–المقاومات الفلاحية 92
ب– ثورة الأوراس 1879م 93
ج– ثورة الشيخ بوعمامة 1881م..... 99
خلاصة 105
خاتمة 107
الملاحق..... 110

قائمة البيبليوغرافيا 115

ملخص:

تناولنا في دراستنا لموضوع المذكرة المعنونة بأوضاع الجزائر العامة في عهد الحاكم العام ألبرت غريفي (1879-1881م)، التعرف على الحاكم المدني ألبرت غريفي و هو أحد الحكام العامون المدنييون الفرنسييون في الجزائر، عين في الفترة الممتدة بين(1879-1881م) خلفا للحاكم ألفريد شانزي الذي حكم لمدة 07 سنوات، حيث إعتمد ألبرت غريفي سياسة خاصة من خلال فرضه لمجموعة من العناوين والإجراءات في فترة حكمه، والتي مست ميادين تمثلت في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أدخلت عليها سياسات مختلفة المتمثلة في مصارة الأراضي والتنصير والتهجير والفرنسة ...إلخ.

وقد ترتب عن سياسته نتائج متمثلة في ردود فعل الشعب الجزائري والمقاومة والكفاح من أجل إفشالها.

Summary :

In our study of the topic of the memorandum entitled "Algeria's general situation" under Governor-General Albert Griffey (1879-1881), Civil Governor Albert Griffey, one of the French civil public rulers in Algeria, was appointed between (1879-1881) succeeded Governor Alfred Shanzi, who ruled for 07 years. Albert Griffey adopted a special policy by imposing a series of titles and actions during his reign, which touched on fields of social, economic and cultural affairs in which various policies were introduced, namely, the destiny of lands, preaching, displacement, the French... etc.

Its policy has had results in the Algerian people's reactions, resistance and struggle to fail them.